الاثمان فى الاقتصاد الاشتراكى

ومشكلة الاقتصاد الاشتراكى المتقدم

الدكتور أحمـــد جامع

مدرس الاقتصـــاد

كلية الحقوق ــ جامعة عين شمس

تمهيـــد :

لعلنا لا نبالغ كثيرا اذا قلنا أن موضوع الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى(١) هو أكثر الموضوعات مثارا للجدل والخلاف فىكتابات الاقتصاديين الاشتراكيين فى الوقت الحاضر . ولا غرابة فى هذا فى الواقع ، فهذا الموضوع هو أعقد الموضوعات وأهمها على الاطلاق فى أية دراسة نظرية تحليلية للاقتصاد الاشتراكى . ومن اليسير الاقتناع بهذا الرأى اذا علمنا أن المشكلة الرئيسية التى يواجهها الاقتصاد القومى فى أى بلد هى كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع ، من عمل ورأس مال ومصادر ثروة طبيعية ، على مختلف الاستعمالات الممكنة على أحسن نحو ممكن ، أى على النحو الذى يحقق أقصى فعالية للانتاج الاجتماعى بعبارة أخرى .

وتوجد وسيلتان فنيتان من الممكن اتباعهما لتحقيق هذه الغاية : الأولى هى التخطيط الاقتصادى الشامل والثانية هى جهاز السوق والأثمان ، أو بتعبير آخر : اقتصـــاد التخطيط واقتصاد السوق . وفى كل من اقتصـــاد التخطيط واقتصاد السوق توجد أثمان فى الاقتصاد القومى تتم علىأساسها كافة أنواع المبادلات الاقتصادية ، لكنه شتان ما بين نظام الأثمان فى كل من هذين الاقتصاديين وخاصة فيما يتعلق بكيفية تكوينها ودورها فى الحياة الاقتصادية للمجتمع .

ولقد اتبعت الدول الاشتراكية حتى الآن ، باستثناء يوغوسلافيا الىحد كبير ، اقتصاد التخطيط كوسيلة فنية لحل المشكلة الرئيسية المشار اليها بما يميزه من نظام للأثمان خاص به ، وهو ما سيكون موضوع دراستنا الآن. لكن التقدم الاقتصادى الذى وصلت اليه بعض الدول الاشتراكية فى الوقت

---

(١) نود التنبيه الى أن موضوع هـــذه الدراسة ليس هو اقتصـــاد الفترة الانتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية والتى يطلق عليهـــا أحيانا اسم التحول الاشتراكى ، فهـــذه الفترة تبـــدأ بعـــد نجـــاح الثورة الاشتراكية فى المجتمع وتنتهى بتمـــام بنـــاء الاشتراكية فيـــه ولا يعتبر اقتصاد المجتمع فيها بالتـــالى اقتصـــادا اشتراكيا بالمعنى الفنى والكامل للـــكلمة . انمـــا موضوع هـــذه الدراسة هـــو الاقتصـــاد الاشتراكى الـــذى يعـــرفه المجتمع بعد اتمام خلق الاسس المادية والفنية الضرورية لبناء الاشتراكية وأهمها بطبيعة الحال تملك المجتمـــع لوسائل الانتـــاج الموجودة فى الاقتصـــاد القومى فى شكل ملكية اجتماعيـــة أو اشتراكية والغاء تملك الافراد لها . وعلى هذا فان الاقتصاد السوفيتى ، بصفة خاصة ، واقتصاد الدول الاشتراكية الاوربية الاخرى هو وحده الذى يمثل الاقتصاد الاشتراكى موضوع هـــذه الدراسة .

الحاضر ، وهو تقدم تم بفضل اقتصاد التخطيط نفسه ، قد غير من أوضاعها المادية وظروفها الموضوعية تغييرا كبيرا بحيث لم يعد اقتصاد التخطيط هو أنسب الوسائل الفنية لحل مشكلة توزيع الموارد وبحيث أصبحت هذه الدول تواجه الآن مشكلة كبرى يرجع سببها فى التحليل الأخير الى استمرارها فى اتباع اقتصاد التخطيط . ولهذا فان التساؤل الكبير الآن هو عن اتجاه المستقبل فى هذه الدول ، وهل سيكون الى اقتصاد السوق بما يميزه من نظام للأثمان خاص به ؟

وقد أدرك الحزب الشيوعى السوفيتى منذ عام ١٩٢٧ الأهمية البالغة لمشكلة الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى وعبر عن ذلك أحسن تعبير فى « الاعلان حول الأثمان » الذى وافق عليه فى مؤتمره الموسع الذى عقده فى فبراير من ذلك العام والذى ورد فيه أنه « فى مشكلة الأثمان تتقابل كافة المشكلات الاقتصادية ، وبالتالى السياسية ، الكبرى للدولة السوفيتية . فوسائل تحديد الروابط الصحيحة بين طبقة الفلاحين والطبقة العمالية ، وتوزيع الدخل القومى ، والمشكلات المتصلة بتصنيع الاتحاد السوفيتى . كل هذه انما تتوقف على مشكلة الأثمان . وتحدد سياسة الأثمان ، وهى جوهر السياسة الاقتصادية للدولة السوفيتية ، فى التحليل الأخير ما يأتى : (أ) معدلات نمو الصناعة واتجاهاته وطاقة استيعاب السوق لمنتجاتها ؟ (ب) معدل نمو الانتاج الزراعى . (ج) معدل التراكم الاشتراكى . (د) حدود التراكم فى القطاع الرأسمالى الخاص . (هـ) القوة الشرائية للنقود . (و) الأجور الحقيقية ، وغير ذلك »(٢) .

تقسيم البحث : ينقسم هذا البحث الى ثلاثة أبواب : الأول فى الحساب الاقتصادى ودور الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى ، والثانى فى نظام الأثمان الاشتراكى ، والثالث فى نقد نظام الأثمان والجدل حول قانون القيمة . وينتهى البحث بباب ختامى فى مشكلة الاقتصاد الاشتراكى المتقدم : اقتصاد التخطيط أم اقتصاد السوق ؟ .

الباب الأول

الحساب الاقتصادى ودور الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى

نتناول فى هذا الباب دراسة الخلاف النظرى الذى ثار على الأخص فى فترة ما بين الحربين العالميتين حول امكانية تحقيق الحساب الاقتصادى فى

---

(٢) **Le Parti Communiste de l'Union Soviétique : résolutions et décisions, recueil de documents officiels, t. II,** p. 345 et s., in Henri Denis et Marie Lavigne, Le problème des prix en Union Soviétique, Editions Cujas, Paris, 1965, p. 80.

الاشتراكية ، ثم نتعرض بعد هــذا لدراسة الدور الذى تؤديه الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى كما طبق فى الواقع ، أى فى اقتصاد التخطيط الاشتراكى. وهكذا ينقسم هذا الباب الى فصلين : الأول فى الحساب الاقتصــادى فى الاشتراكية ، والثانى فى دور الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى .

الفصـــل الأول

الحساب الاقتصـــادى فى الاشتراكية

من المفيد فى مستهل دراستنا للأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى أن نشير باختصار الى الخلاف الذى شغل الاقتصاديين ، سواء أعداء الاشــتراكية والماركسية أم أنصارهما ، وقتا من الزمن وموضوعه امكانية اجراء الحساب الاقتصادى فى النظام الاشتراكى ، أى تحقيق أحسن النتائج الاقتصــادية بأقل النفقات الممكنة مع غياب الملكية الفردية لرؤوس الأموال ودافع الربح والمنافسة بعبارة أخرى .

فمن المعروف أن ماركس لم يتعرض بالبحث لكيفية سير المجتمع الاشتراكى عملا ولم يسمح لأنصــاره بالاقدام على مثل هذا البحث وذلك طالمــا أن المجتمع الاشتراكى لم يتحقق فى الواقع وبالتالى لا يمكن معرفة الأوضــاع والظروف الخاصة بهذا المجتمع . وبدون هذه المعرفة لن يكون لمثل هــذا البحث أية قيمة علمية ، وهى الصفــة التى أراد ماركس دائما أن تحتفظ المــاركسية بها .

وقد كان الذى آثار مسألة امكان اجراء الحســاب الاقتصادى فى ظل الاشتراكية هم الكتاب غير المــاركسيين فى أواخر القرن المــاضى وأوائل القرن الحالى وعلى الأخص الاقتصادى الألمــانى رائد نظرية المنفعة الحدية هـ.هـ جوسين فى عام ١٨٤٥ والاقتصادى الايطالى فيلفريدو باريتو فى عام ١٨٩٦ والاقتصادى الهولندى ن.ج. بيرسون فى عام ١٩٠٢ والاقتصادى الفرنسى موريس بورجين فى عام ١٩٠٤(٣) . وقد رأى هؤلاء الاقتصاديون أن نظام الملكية الفردية وما يرتبط به من ربح ومنافسة وأثمان هو وحده القادر على اعطاء مقياس يمكن على أساسه تحديد الكميات التى يتعين انتاجها من مختلف المنتجات من الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع . ولهذا يمكن فى ظل هذا النظام فقط تحقيق النشاط الاقتصادى الرشيد لأنه يمكن تحقيق شرطه الضرورى وهو الحساب الاقتصادى . ولمــا كانت الاشتراكية

(٣) H.H. Gossen; Vilfredo Pareto; N.G. Pierson; Maurice Bourguin.
وراجع فى مؤلفات هؤلاء الكتاب
T.J.B. Hoff, **Economic Calculation in the Socialist Society** (translated from the Norvegian), William Hodge and Company Limited, London, Edinburgh, Glasgow, 1949, p. 1.

لاتعرف الملكية الفردية ، فقد انتهى هؤلاء الكتاب الى استحالة اجراء الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية وبالتالى استحالة تحقيق النشاط الاقتصادى الرشيد فى المجتمع الاشتراكى .

وبنجاح الثورة الاشتراكية فى عام ١٩١٧ وقيام الاتحاد السوفيتى كأول دولة اشتراكية فى العالم لم تعد للخلاف حول امكانية الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية أهمية نظرية فحسب بل أهمية عملية أيضا . وعلى أية حال فان تاريخ الخلاف الحديث حول هذا الموضوع انما يبدأ مع الاقتصادى الايطالى أنريكو بارونى الذى كان أول من أثبت فى عام ١٩٠٨ امكانية الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية ، ولكن من الناحية النظرية فحسب . الا أن الاقتصادى الألمانى لودفيج فون مايزس هو الذى دفع الخلاف الى المقام الأول فى مناقشات الاقتصاديين فى عام ١٩٢٠ بتأكيده استحالة الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية . وفى فترة ما بين الحربين العالميتين ساهم كتاب واقتصاديون كثيرون فى المناقشات التى دارت حول الموضوع ، فأيد الاقتصادى الألمانى الأصل فريتزفون هايك موقف مايزس بينما عارضه وأكد امكان الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية الاقتصادى البولندى أوسكار لانجه والاقتصادى الانجليزى ديكنسون من ناحية والاقتصادى النمسوى الأصل بول م. سويزى والاقتصادى الانجليزى موريس دوب من ناحية أخرى . وسندرس فيما يلى وباختصار رأى بارونى أولا ، ثم رأى فون مايزس وفون هايك ثانيا ، ثم رأى لانجه وديكنسون ثالثا ، ثم رأى سويزى ودوب رابعا وأخيرا .

أولا ــ رأى بارونى :

كتب انريكو بارونى مقالا فى عام ١٩٠٨ بعنوان « وزارة الانتاج فى الدولة الجماعية »(٤) استهدف فيه الاجابة على التساؤل الخاص بكيفية ادارة الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى . وقد أجاب على هذا التساؤل مستعينا بأدوات التحليل الرياضية بأنه يمكن فى ظل الاشتراكية، ومن الناحية النظرية البحتة ، أن تحل القرارات المركزية التى تتخذها الحكومة محل قوى السوق الحرة فى تعظيم الرفاهية الاقتصادية للمجتمع . وقد رأى بارونى أنه يمكن التعبير عن ملايين العلاقات المتبادلة القائمة فى المجتمع ما بين المستهلكين للمنتجات والمشروعات المنتجة لها فى شكل مجموعة ضخمة من المعادلات الآنية ذات التبعية المتبادلة ، وأثبت أن هذه المعادلات تتطابق تماما سواء كانت تعبر عن العلاقات الاقتصادية فى ظل المنافسة الكاملة فى الرأسمالية

---

(٤) Enrico Barone, **Il ministro della produzione nello stato collectivista,** in «Giornale degli Economisti», II, 1908.

وقد ترجم هذا المقال الى الانجليزية ونشر مع عدة مقالات أخرى حول الموضوع فى F.A. von Hayek (edit.), **Collectivist Economic Planning** (1935), Routledge & Kegan Paul Ltd, 4th. imp. 1950, appendix A, pp. 245 - 290.

أو فى ظل الاقتصاد الاشتراكى . ولا يتوقف الحل الشكلى لهذه المعادلات على من يمتلك الموارد الاقتصادية المتاحة أو حتى على من تستخدم أو توزع هذه الموارد وفقا لتفضيلاته واختياراته .

لكن بارونى انتهى بعد هذا التحليل النظرى الى أنه سيكون من الصعب عملا تطبيق مثل هذا الحل المركزى فى الحياة الواقعية . ولا ترجع هذه الصعوبة فحسب الى ضخامة عملية جمع المعلومات وتوصيلها الى الهيئة المركزية التى تدير الاقتصاد القومى ، وهى المعلومات الخاصة بحالة الطلب على المنتجات وحالة فنون الانتاج وحالة عرض الموارد الاقتصادية وبالتغيرات التى تحدث فى كل هذه الحالات ، والى الأعداد الهائلة من الموظفين اللازمين للقيام بهذا العمل ، بل ترجع أيضا الى أنه سيكون من الضرورى حينئذ حل المعادلات على الورق وذلك بالاضافة الى رقابة عملية تنفيذ الخطة التى يتوصل اليها بعد هذا الحل . لكنه لا يمكن حل هذه المعادلات الا فى ظل افتراض ثبات المعاملات الفنية التقليدية للانتاج . وحتى لو أخذنا بمبدأ افتراض ثبات معاملات الانتاج من الناحية الفنية فان هذا لا يعنى ثبات هذه المعاملات من الناحية الاقتصادية أيضا . وبعبارة أخرى فان تساوى عدة طرق للانتاج من الناحية الفنية لا يعنى تساويها حتما من حيث المزايا الاقتصادية التى تحققها . ولهذا السبب فان التجربة العملية للانتاج وفقا لعدة طرق مختلفة هى وحدها التى يمكنها أن تحدد أمثل هذه الطرق من الناحية الاقتصادية ، أى أكثر المعاملات الفنية توفيرا للنفقات .

ولما كان الانتاج وفقا لأقل النفقات ، أو الحساب الاقتصادى ، هو شرط ضرورى لتحقيق فعالية الانتاج وللنشاط الاقتصادى الرشيد فان لامناص من قيام وزارة الانتاج فى المجتمع الاشتراكى ببناء مشروعات انتاجية متعددة لانتاج نفس السلعة بعضها سيهدم عندما يتبين عدم فعالية انتاجه والبعض الآخر والذى سيحقق هذه الفعالية سيبقى وسيبنى مثله وسيتوسع فيه . وفى هذا كله تكلفة باهظة يتحملها الاقتصاد القومى تجعل من غير العملى ادارة الاقتصاد القومى بواسطة قرارات مركزية تحل محل قوى السوق الحرة ، أى بواسطة وزارة الانتاج فى الدولة الجماعية أو المجتمع الاشتراكى بعبارة أخرى(٥) .

ثانيا : رأى فون مايزس وفون هايك :

حاول فون مايزس فى مقاله «الحساب الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى» عام ١٩٢٠ (٦) أن يثبت وجود استحالة منطقية تمنع من تحقيق الحساب

(٥) راجع على الاخص

Heinz Koehler, **Welfare and Planning,** John Wiley and son, Inc., New York, London, Sidney, 1966, pp. 67 - 68.

(٦) Ludwig von Mises ,**Die Wirtschaftsrechnung in sozialistischen Gemeinwesen** in «Archiv für sozialwissenschaft», vol. 47, 1920.

وقد ترجم هذا المقال بدوره الى الانجليزية ونشر فى

Von Hayek (edt.), **Collectivist...**, op. cit., pp. 78, 130

الاقتصادى ، ومن ثم النشاط الاقتصادى الرشيد ، فى المجتمع الاشتراكى وأن كان من الممكن قيام المجتمع الاشتراكى نفسه . وبهذا المقال بدأت نظرية الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية فى التكوين .

والحجة الأساسية عند مايزس هى أنه لا توجد أسواق حقيقية لعوامل الانتاج من رأس مال وأراض فى المجتمع الاشتراكى وذلك بسبب الملكية العامة لأموال الانتاج وعدم امكان بيعها أو شرائها ، وبالتالى لن يمكن فى هذا المجتمع تقدير أى ثمن لعوامل الانتاج أو لخدماتها . وبدون أثمان لأموال الانتاج لن تكون لدى السلطات المركزية المعلومات اللازمة لتقدير ما اذا كانت التضحيات التى تستلزمها عمليات الانتاج فى المجتمع مساوية للنتائج التى تحققها أم أكثر أم أقل . وهكذا سيكون من المستحيل التوصل الى أى حساب حقيقى للنفقات فى شكل نقدى ، وبدون مثل هذا الحساب لن يكون هناك استخدام رشيد للموارد الاقتصادية ولن يكون هناك بالتالى أى نشاط اقتصادى رشيد . أن كل ابتعاد عن الملكية الفردية لأموال الانتاج ، فى رأى فون مايزس . خطوة بعيدة عن الاقتصاد الرشيد ، ولهذا فانه يقول : أن الاشتراكية هى الغاء الاقتصاد الرشيد .

وبطبيعة الحال فان فون مايزس لا ينكر امكان قيام النظام الاشتراكى عملا ، فقد وجد الاتحاد السوفيتى فعلا منذ عام ١٩١٧ كأول دولةاشتراكية، لكنه يعتقد أن النشاط الاقتصادى الرشيد لا يمكن تحقيقه فى ظل الاشتراكية وان الاقتصاد الاشتراكى هو بالضرورة أقل نجاحا فى تحقيق فعالية الانتاج وبالتالى الرفاهية الاقتصادية من الاقتصاد الرأسمالى التنافسى(٧) .

وقد أيد فون هايك فى مقالات متعددة عام ١٩٣٥ (٨) وما بعدها ما ذهب اليه فون مايزس من عدم كفاءة الانتاج أو فعاليته فى المجتمع الاشتراكى . وهو يقول فى هذا أنه ليست امكانية التخطيط الاقتصادى فى ذاتها هى محل التساؤل وانما امكانية التخطيط الناجح الذى يكفل تحقيق الاهداف التى

---

(٧) راجع على الاخص .

George N. Halm, **Economic Systems,** Holt Rinehart and Winston, New York, 1960, pp. 162 - 163; Abram Bergson, **Socialist Economics,** in A Survey of Contemporary Economics, vol. I (1948), (Howard S. Ellis, edt.), Richard D. Irwin Inc., Homewood, Illinois, 10th printing, 1964, pp. 445 - 446; Koehler, **Welfare...,** **op. cit.,** pp. 68 - 69; Hoff, **Economic, op. cit.,** pp. 129 - 130.

(٨) واهم هذه المقالات هى

F.A. von Hayek, **The Nature and History of the Problem,** in Collectivist..., op. cit., pp. 1 - 40; **The Present State of the Debate,** in ibid, pp.201, 243; **Socialist Calculation: The Competition Solution,** «Economica», vol. VII, No. 26 (New Ser.; May 1940)

وقد أعيد نشر المقال الاخير فى

F. A. von Hayek, **Individualism and Economic Order,** Routledge & Kegan Paul Ltd, London, 1949, pp. 181 - 208.

وفى هذا المقال يرد فون هايك على آراء أوسكار لانجه وديكنسون التى سنشير اليها حالا .

استهدفها المخططون . ولا يوجد سبب ، فى رأى فون هايك ، يجعلنا نتوقع أن يتوقف الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى أو أن تجد السلطات العامة صعوبة فى استخدام كافة الموارد المتاحة للمجتمع بطريقة أو باخرى أو حتى أن يكون حجم الانتاج على الدوام أقل مما كان عليه قبل أن يبدأ التخطيط. ان مايتوقعه فون هايك هو أن يكون الانتاج فى حالة تقرير كيفية استخدام الموارد المتاحة بواسطة سلطة مركزية أقل منه فى حالة توجيه قرارات الانتاج وفقا لجهاز الثمن فى سوق حرة تعمل فى نفس الظروف والاوضاع(٩) .

ثالثــا : رأى لانجه وديكنسون :

تولى أوسكار لانجه مهمة الرد على فون مايزس بمقالين نشرا فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ (١٠) وأتى بنموذج يدار وفقا له الاقتصاد الاشــتراكى عرف بأسماء متعددة : الاشتراكية التنافسية ، الحل التنــافسى ، الاشــتراكية التحررية ، وأخيرا الاشتراكية الديمقراطية . وفى بداية كلامه اعترف لانجه بالجميل الذى اسداه فون مايزس الى الاشتراكيين لأن تحديه القوى هو الذى أجبرهم على الاعتراف بأهمية اقامة نظام سليم للمحاسبة الاقتصادية توجه على أساسه أعمال توزيع الموارد المتاحة للمجتمع الاشــتراكى على مختلف الاســتعمالات الممكنة . وقد ذكر لانجه أنه قد يتعين ، تعبيرا عن الاعتراف بالخدمة الجليلة التى أداها فون مايزس وبالاهميــة القصــوى للمحاسبة الاقتصادية السليمة ، أن يحتل تمثال لفون مايزس مكانا بارزا فى الصالة الكبرى لجهاز التخطيط فى الدولة الاشتراكية ، ولو أن فون مايزس نفسه قد لا يرحب كثيرا بهذا ! (١١) .

وفى النموذج الذى قدمه لانجه يوجد المستهلكون الذين يتمتعون بالحرية الكاملة فى توزيع دخولهم على السلع والخدمات الاستهلاكية ، ولكل فــرد الحرية الكاملة فى اختيار العمل الذى يريده . لكنه لا توجد ملكية فردية لأموال الانتاج بطبيعة الحال وبالتالى لا يوجد منظمون فرديون ، وتقوم بالانتــاج

(٩) راجــع Von Hayek, **The Present...** op. cit., pp. 203 - 204

ويؤيد الاقتصادى الانجليزى ليونيل روبنز النتيجة التى انتهى اليها كل من فون ميزس وفون هايك ولنفس الاسباب وذلك فى كتابه :

Lionel von Robbins, **The Great Depression,** Macmillan & Co. Ltd, London, 1935.

(١٠) **Oskar Lange, On the Economic Theory of Socialism, I,** «Review of Economic Studies» vol. IV, No. 1, Oct., 1936; **On the Economic Theory of Socialism, II,** the same review, vol. IV, No. 2, Feb. 1937.

وقد أعيد نشر المقالين مع بعض الاضافات والتعديلات فى

Oskar Lange and Fred M. Taylor, On the Economic Theory of Socialism (Benjamin E. Lippincott, edt.). The University of Minnesota Press, 1938, pp. 57 - 142.

وسنشير فيما يلى الى الطبعة الرابعة من هذا الكتاب فى عام ١٩٥٦

(١١) راجــع **Lange, On the Economic...,** op. cit., pp. 57 - 58.

المشروعات العامة الاشتراكية بادارة مديرين يتقاضون مرتباتهم من الدولة . ولا تختلف القواعد التى تحكم سلوك كل من المستهلكين والعمال ومديرى المشروعات الاشتراكية فى نموذج لانجه عن القواعد المعروفة فى الاقتصاد الرأسمالى التنافسى ، اذ يلتقى الجميع فى السوق ويتبادلون السلع والخدمات فيها وفقا لأثمان تتحدد على النحو الذى سنراه بعد قليل . أما قرارات توزيع الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة ، أى قرارات الانتاج بعبارة أخرى، فانها تتخذ وفقا لتفضيلات المستهلكين . فقط لا تذهب أرباح المشروعات الى أى فرد نظرا لعدم وجود الملكية الفردية لرؤوس الأموال الانتاجية .

وهناك فى الاشتراكية التنافسية الى جانب كل هذا جهاز جديد لا يعرفه الاقتصاد الرأسمالى ، وهو الجهاز المركزى للتخطيط الذى يقوم بثلاث وظائف هامة :

الأولى : هى تحديد معدل الاستثمار ، أى تقسيم الانتاج ما بين السلع الانتاجية والاستهلاكية . لكن الجهاز لا يحدد اتجاه الانتاج ، أى لا يحدد أنواع المنتجات سواء الانتاجية أم الاستهلاكية التى يتعين على المشروعات انتاجها ، فهذه تحددها المشروعات باعتبارها وحدات انتاجية مستقلة وفقا لقوى الطلب فى السوق ، أى وفقا لتفضيلات المستهلكين فى التحليل الأخير(١٢) . وهكذا تقوم عملية الانتاج على أساس لا مركزى تحدد فيه كل وحدة انتاجية نوع وكمية انتاجها وفقا لمدى الحاجة اليه كما تظهر من خلال علاقات السوق .

وتتكون مصادر تمويل الاستثمارات من الادخار الذى يقوم به الأفراد ، وماتحصل عليه الدولة من فوائد على رؤوس الأموال التى تمنحهاللمشروعات وريع وأرباح تحققها هذه المشروعات ، وما قد تفرضه من ضرائب على دخول الأفراد ، وما قد تلجأ اليه الدولة من اصدار نقدى يؤدى الى انقاص القوة الشرائية فى يد السكان ، وأخيرا من اقتطاع استهلاك الأصول الانتاجية للمشروعات . أما توزيع أموال الاستثمارات على مختلف المشروعات الراغبة فى الحصول عليها فانه يتم عن طريق سعر الفائدة الذى تقرره الدولة على نحو يكفل اقامة التوازن بين عرض هذه الأموال

---

(١٢) ومع أن لانجه يرى امكان تولى الجهاز المركزى للتخطيط فى الاقتصاد الاشتراكى مهمة تحديد أنواع وكميات المنتجات التى يتعين انتاجها وتوزيع المنتجات الاستهلاكية عن طريق التقنين وتعيين العمل بالنسبة الى كل فرد ، أى الغاء تفضيلات المستهلكين وحرية الاستهلاك وحرية اختيار جميعها بعبارة أخرى ، فانه لا يحبذ الاخذ بهذا النظام وذلك لما يتضمنه من فرض البيروقراطيين فى جهاز التخطيط لتفضيلاتهم على السكان ولطابعه غير الديمقراطى الذى يتعارض مع مثل الحركة الاشتراكية . راجع Ibid., pp. 90 - 91, 94.

ومن المعروف أن لانجه قد غير رأيه فيما بعد ووافق على ضرورة تحديد جهاز التخطيط المركزى فى الاقتصاد الاشتراكى لانواع وكميات المنتجات ، أى توجيه الانتاج وتوزيع الموارد وفقا لتفضيلات المخططين وليس المستهلكين ، وذلك عند ما أصبح نائبا لرئيس الوزراء ورئيسا للجنة الدولية للتخطيط فى بولندا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى وفاته منذ بضعة أعوام .

والطلب عليها . وهكذا يدفع كل مشروع فائدة الى الدولة فى نظير رؤوس الأموال التى يستخدمها مما يحفزه على عدم طلبها الا اذا تأكد من أن الايراد المتحقق من الاستثمار الذى يريد القيام به سيكفى لتغطية جميع النفقات ومن بينها الفائدة التى يتعين دفعها الى الدولة . وتستطيع الدولة أن تستخدم التغيرات التى تقررها فى سعر الفائدة كوسيلة للتحكم فى معدل الاستثمار فى الاقتصاد القومى .

والثانية : هى تحديد أثمان كافة المنتجات وعوامل الانتاج بحيث تتم اقامة التوازن بين عرضها والطلب عليها . أما الطريقة المستخدمة لتحديد الأثمان على هـذا النحو فهى بكل بساطة طريقة التجربة والخطأ ، تماما كما فى الاقتصاد الرأسمالى التنافسى . ووفقا لهذه الطريقة يستطيع الجهاز أن يبدأ عمله الخاص بتحديد الأثمان بمجموعة معينة لأثمان السلع والخدمات يختارها كيفما اتفق ، ولو أنه عملا ستكون هذه الأثمان هى تلك التى تكونت تاريخيا قبل قيام الاشتراكية . وكل ما هو مطلوب بعد ذلك أن يتخذ المستهلكون والمنتجون قراراتهم وفقا لهذه الأثمان . ونتيجة لهذا ستتحدد الكميات المطلوبة والمعروضة من كل سلعة . وفى حالة عدم تحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة على أساس هذه الأثمان يقوم الجهاز بتعديلها فى الاتجاه الذى يحقق هذا التوازن ، فيزيدها لو كانت الكميات المطلوبة أكثر من المعروضة وينقصها فى الحالة العكسية ، وبذلك يتحقق التوازن المطلوب بعد سلسلة من التعديلات المتعاقبة فى هذه الأثمان . واذن لاتدعو أية حاجة الى قيام جهاز التخطيط بالبحث عن حل للمايين المعادلات الآنية المتبادلة كما أشار الى ذلك بارونى وغيره من الكتاب ، فهذه المعادلات يتولى حلها ، كما هو الحال فى الرأسمالية التنافسية ، المستهلكون أنفسهم عندما يقررون وفقا للأثمان المعطاة توزيع دخولهم على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية على النحو الذى يعظم من رفاهيتهم ، وعندما يقرر العمال وفقا للأجور المعطاة قبول الأعمال التىتعطيهم أكبر أجر ممكن وأفضل شروط ممكنة ، وعندما يقرر مديرو المشروعات وفقا للأثمان المعطاة للمنتجات ولعوامل الانتاج انتاج تلك الأنواع والكميات من السلع التى تخفض من نفقات الانتاج الى أدنى حد ممكن وتزيد من ايرادات المبيعات الى أقصى حد ممكن وبالتالى تعظم من أرباح مشروعاتهم . وهكذا تتكون الأثمان على أساس قوى العرض والطلب فى السوق وحدها ، ويقتصر دور الجهاز المركزى للتخطيط على القيام بمهمة تحديد هذه الأثمان وفقا لقواعد السوق التنافسى المعروفة . وبهذا تتحقق فعالية الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى بنفس الدرجة التى تتحقق بها فى الاقتصاد الرأسمالى التنافسى .

والثالثة والأخيرة : هى تحديد أنواع وكميات المنتجات من السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك الجماعى مثل تلك اللازمة للدفاع الوطنى ولادارة مرافق الدولة التعليمية والصحية وغيرها . ويمول انتاج هذه السلع والخدمات من الايرادات التى تحصل عليها الدولة فى صور تحويلات من أرباح المشروعات وضرائب وغيرها من أنواع ايرادات الدولة السابق الاشارة

اليها . ومن الممكن أن تزيد ايرادات الدولة الكلية عن مجموع نفقاتها سواء الموجهة لتمويل الاستثمارات الجديدة أم لتمويل الاستهلاك الجماعى ، وفى هذه الحالة يتلقى كل فرد من المواطنين نصيبا من هذه الزيادة يعتبر بمثابة عائد على ملكيتهم لأموال الانتاج ملكية اشتراكية(١٣) .

ويتفق ديكنسون فى الحل الذى يأتى به لمشكلة الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية مع نموذج لانجه ، فهو يترك لمديرى المشروعات الاشتراكية مهمة اتخاذ قرارات الانتاج وللمستهلكين حرية اتخاذ قرارات الاستهلاك فى ضوء الأثمان التى تتكون وفقا لقوى العرض والطلب فى السوق . لكن ديكنسون ، على خلاف لانجه ، لايرى داعيا لتولى جهاز التخطيط المركزى وظيفة تحديد هذه الأثمان بل يترك هذه المهمة للمشروعات نفسها التى تقوم مباشرة بتحديد أثمان منتجاتها فى ضوء حالة الطلب عليها وحالة نفقات انتاجها(١٤) .

رابعا : رأى دوب وسويزى :

تولى بعض الاقتصاديين الاشتراكيين الرد على منكرى امكانية الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية بتقديم أسلوب جديد لادارة الاقتصاد الاشتراكى يختلف كلية عن النموذج الذى قدمه لانجه ويعرف باسم أسلوب التخطيط المركزى . وأهم هؤلاء بول م. سويزى وموريس دوب . وفى واقع الأمر فان هذا الأسلوب لم يكن كشفا نظريا جديدا تم على يد هؤلاء الكتاب بل كان بالأحرى تصويرا لما جرى عليه العمل فعلا فى ادارة اقتصاد أول بلد اشتراكى فى العالم .

والفكرة الأساسية فى هذا الأسلوب هى ألا تقتصر مهمة الجهاز المركزى للتخطيط على تحديد الأثمان وفقا لقواعد السوق التنافسى كما فى نموذج لانجه ، بل تتعدى هذا بكثير لتشمل اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج وبالاستثمار فى الاقتصاد القومى . ذلك أن المشكلة الأساسية فى الاقتصاديات الحديثة هى مشكلة الاستثمارات وليست مشكلة تفضيلات المستهلكين . ولما كان السبب الرئيسى فى النشاط الاقتصادى غير الرشيد الذى تتميز به اقتصاديات الرأسمالية هو تشتت قرارات الاستثمار التى تتولاها آلاف الوحدات الانتاجية بصفة مستقلة،فان تركيز هذه القرارات فى يد هيئة واحدة

---

(١٣) راجع على الاخص

Ibid, III (The trial and error procedure in a socialist Economy), pp. 72 - 90.

(١٤) وقد عرض ديكنسون آراءه اولا فى مقاله

H. D. Dickinson, Price Formation in a Socialist Economy, «Economic Journal», vol. XLIII, Dec. 1933.

ثم فى شكل أحسن وأوفى فى كتابه

Economics of Socialism, Oxford University Press London, 1939

يصبح ضرورة حيوية فى الاقتصاد الاشتراكى وبالتالى يصبح أسلوب التخطيط المركزى هو الأسلوب الحتمى الذى يتعين أن يتم على أساسه تسيير هذا الاقتصـــاد .

وهكذا فانه فى حين لا يوجد أى تحديد سابق لأنواع وكميـات المنتجات سواء الاستثمارية أم الاستهلاكية فى الاشتراكية التنافسية حيث يفترض أن يستجيب مديرو المشروعات بواسطة قرارات الانتاج التى يتخذونها بصفة مستقلة للتغيرات فى طلبات المستهلكين ، فان جهاز التخطيط فى أسلوب التخطيط المركزى هو الذى يحدد مقدما أنواع وكميات المنتجات بنوعيها فى شكل خطة اقتصادية مركزية ملزمة لاتترك لمديرى المشروعات قدرا يذكر من الحرية فيما يتعلق باتخاذ قرارات الانتاج . وفى حين تقوم الأثمان التى تتكون فى السوق بوظيفة توجيه الانتاج فى الاشتراكية التنافسية ، فانها تفقد هذه الوظيفة فى أسلوب التخطيط المركزى وتصبح مجرد وسيلة لتنفيذ قرارات الخطة المركزية الملزمة . وهكذا تتخذ القرارات الهامة المتعلقة بالانتـاج وباتجاهات الاستثمار بغض النظر عما تمليه هذه الأثمان .

ويمكن تلخيص الأفكار الأساسية لدوب والتى عرضها فى عام ١٩٣٣(١٥) ثم بشكل أوفى عام ١٩٤٨(١٦) فيما يلى :

أولا : أن هناك مبالغة كبيرة فى أهمية توجيه المستهلكين لقرارات الانتاج سواء عند الكتاب البورجوازيين أو الكتاب الاشتراكيين . لكن الواقع هو أنه فى حين يمكن توزيع السلع والخدمات الاســتهلاكية على المستهلكين على أساس حرية اختيار هؤلاء المستهلكين فى توزيع دخولهم على مختلف السلع والخدمات المعروضة ، فانه لا توجد حاجة تدعو الى توجيه الانتاج وفقـا لرغبات هؤلاء المستهلكين . ومن الممكن اذن ، بل من الواجب ، أن تلغى ســيادة المستهلك .

ثانيا : أن مشكلة الاختيار بين مختلف أوجه الانتاج الممكنة ليست بالضخامة التى تبدو عليها فى كتابات الكتاب البورجوازيين . ذلك أنه لا يوجد عدد لانهائى من هذه الأوجه يتعين على جهاز التخطيط أن يختار الأمثل من بينها ، وانما هناك فقط عدد محدود منها وذلك بفضل الظروف والقيود التاريخية والاجتماعية والفنية الموجودة مما يسهل من مهمة جهاز التخطيط المركزى الى حد كبير .

---

(١٥) وذلك فى مقاله

Maurice Dobb, Economic Theory and the Problem of a Socialist Economy, «Economic Journal», vol. XLIII, Dec. 1933.

وقد أعيد نشر هذا المقال فى

Maurice Dobb, On Economic Theory and Socialism, Collected Papers, Routledge & Kegan Paul Ltd, London, 1955 pp. 34 - 41.

(١٦) وذلك فى كتـابه **Maurice Dobb, Soviet Economic Development since 1917** (1948), Routledge and Kegan Paul Ltd, London, 1960.

ثالثا : أنه كلما طالت فترة الخطة كلما تعددت أوجه الاستثمار الممكنة . وفى مثل هذه الظروف لا يمكن ترك مهمة اتخاذ قرارات الاستثمار الى الوحدات الانتاجية بصفة مستقلة لأن هذه القرارات انما تتعلق بتنمية صناعات توجد رابطة تبعية متبادلة بينها مما يتحتم معه تركيز قرارات الاستثمار فى الاقتصاد القومى فى يد هيئة مركزية واحدة تتجمع لديها كافة المعلومات الخاصة بهذه الصناعات .

رابعا : أن تنمية الاقتصاد القومى على أساس تخطيط طويل الأجل وحركى ، أو ديناميكى ، هو أهم كثيرا من التساؤل الخاص بكيفية تحقيق التوازن الأمثل ، لكن فى حالة السكون .

خامسا : انه من الممكن تحقيق توازن الاقتصاد القومى أثناء نموه عن طريق الموازين التى تكفل قيام التناسق الداخلى فى الخطة القومية بصفة مستمرة .

سادسا وأخيرا : أنه يمكن بواسطة هذه الموازين معرفة العلاقات المتبادلة ما بين مختلف الصناعات معرفة سابقة على عملية الانتاج وبالتالى تخطيطها على النحو المطلوب والذى يحقق تنمية الاقتصاد القومى قبل كل شىء ، وذلك على خلاف الطريقة التى يتم بها التناسق فى الاقتصاد الرسمالى بواسطة جهاز السوق والثمن ، فهذا التناسق لاحق على الانتاج . ويتعين على أية حال متابعة تنفيذ الخطة عملا متابعة متواصلة وادخال التعديلات التى تستلزمها الظروف الواقعية عليها . وهنا فقط يمكن استخدام طريقة التجربة والخطأ وتكتسب اللامركزية أهمية فى تسيير الاقتصاد القومى(١٧) .

أما سويزى فقد عرض أفكاره عن التخطيط المركزى فى عام ١٩٤٩(١٨) وصور المهمة التى يجب أن يضطلع بها جهاز التخطيط فى أسلوب التخطيط المركزى قائلا أنه بعد أن تقوم الحكومة باتخاذ القرارات الخاصة بتحديد معدل الاستثمار وبتعيين اتجاه الاستثمارات لمدة معينة مقبلة فان الجهاز يتولى مهمة وضع خطة للاستثمار من شأنها تنفيذ هذه القرارات عملا . وعند الانتهاء من وضع الخطة ومن تقدير مختلف الموارد المادية والبشرية المتاحة للاقتصاد القومى فانه يقوم بوضع خطة الانتاج من المنتجات الاستهلاكية ثم يضم الخطتين معا ، خطة الاستثمار وخطة الاستهلاك ، فى شكل خطة اقتصادية قومية متكاملة للمدة محل البحث . وحالما تتم الموافقة

---

(١٧) راجع فى تفاصيل أوفى

Halm, **Economic Systems, op. cit.**, pp. 225 - 236.

(١٨) وذلك فى كتابه

Paul M. Sweezy, **Socialism**, Mc Graw - Hill Book Company, Inc., 1949

على هذه الخطة فانه لا يكون هنـــاك من ســـبيل أمام مديرى المشروعات الاشتراكية الا تنفيذ ما يعينه لها جهاز التخطيط من مهام انتاجية محـــددة سواء فى مجال الاستثمار أم فى مجال الاستهلاك بحيث يكون مجموع المهام الانتاجية لكافة المشروعات هو بالذات الخطة الاقتصادية القومية المقررة .

ولا يميل سويزى الى ترك مهمة تنفيذ الخطة الى جهاز السوق والثمن ، فتوزيع الموارد الاقتصادية على مختلف الاستعمالات الممكنة هو توزيع كمى أما أهداف الانتاج فانها تحدد فى شكل مادى أو عينى ، وستكف الأثمان عن القيام بوظيفة توجيه عملية الانتاج كما هى فى نموذج لانجه وستحل محلها قرارات مخططى الجهاز المركزى للتخطيط التى يتخذونها فى ضوء الاختيارات الأساسية والتوجيهات التى تضعها الحكومة فيما يتعلق بالاستثمار والانتاج. وستبقى النقود محتفظة بوظيفتها كوحدة محاسبية للتعبير عن مختلف السلع والخدمات تعبيرا موحدا . وفضلا عن هذا فسيتيح استخدام النقود فرصة كبرى لرقابة تنفيذ الخطة بالنظر الى التزام المشروعات كلها بتسوية معاملاتها عن طريق حساباتها التى تحتفظ بها لدى بنك الدولة . وأخيرا فانه يمكن أن توجد أســـواق حقيقية للمنتجات الاستهلاكية والعمل ويتعين على جهـــاز التخطيط أن يتأكد دائما من أن الكميات المعروضة من هذه المنتجات مضروبة فى أثمانها تساوى مقدار القوة الشرائية فى يد السكان والمخصصة لشراء هذه المنتجات بالذات(١٩) ، (٢٠) .

الفصـــل الثـــانى

دور الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى

قام النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى على أساس اقتصاد التخطيط. وهكذا حسمت التجربة التاريخية السوفيتية فى بنـــاء الاشتراكية الخلاف النظرى الذى ثار حول امكانية الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية وأثبتت عملا امكان تسيير الاقتصاد القومى وفقا لأسلوب جديد هو أسلوب التخطيط المركزى . ولا زال الاقتصاد الاشتراكى فى أول دولة اشتراكية فى العـــالم

---

(١٩) راجـــع Halm, **Economic Systems op. cit.**, pp. 220 - 222.

(٢٠) راجع فى مرضوع الجدل الذى ثار حول الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية بصفة عـــامة :

Burnham P. Beckwith, **The Economic Theory of a Socialist Economy,** Stanford University Press, Stanford, California (1949), second printing, 1952; Maurice Dobb, **A Review of the Discussion Concerning Economic Calculation in a Socialist Economy,** in Dobb, **On Economy... op. cit.**, pp. 55 - 92; **Economists and the Economics of Socialism,** in ibid, pp. 239 - 246; Hoff, **Economic... op. cit.**, Bergson, **Socialist Economics, op. cit.**

ومعها الدول الاشتراكية الأخرى ، باستثناء يوغوسلافيا الى حد كبير ، قائما على أساس اقتصاد التخطيط .

وفى ظل اقتصاد التخطيط الاشتراكى توجد الأثمان ولها دور تؤديه ، أى وظائف تقوم بها . لكن دور الأثمان فى هذا الاقتصاد يختلف اختلافا جوهريا عن دورها فى ظل اقتصاد السوق ، سواء الرأسمالى التنافسى أو الاشتراكى التنافسى كما فى نموذج لانجه وديكنسون . وما هذا الا بسبب اختلاف طبيعة الأثمان وطريقة تكوينها فى كل من هذين الاقتصادين . ففى اقتصاد التخطيط، وعلى خلاف اقتصاد السوق ، لا تعبر الأثمان عن علاقات الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الانتاج فى الاقتصاد القومى ، وهى لا تتكون نتيجة لتلاقى قوى العرض والطلب فى السوق بل بواسطة قرارات المخططين المركزيين . ولهذا فانها ، أى الأثمان ، لا تستخدم فى اقتصاد التخطيط كموجه لتوزيع الموارد الاقتصادية على مختلف الاستعمالات الممكنة وكأساس لتحديد أنواع وكميات المنتجات سواء الاستثمارية أم الاستهلاكية وكأداة لتحقيق التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من مختلف السلع والخدمات وذلك كما هى الحال فى اقتصاد السوق ، فهذه المهام كلها يتولاها المخططون وفقا لتوجيهات السلطات السياسية فى الدولة وذلك بدلا من الأثمان . فهؤلاء المخططون هم الذين يوجهون أعمال توزيع الموارد فى الاقتصاد القومى على أساس كمى ، أى فى شكل كميات مادية من السلع والخدمات ، وهم الذين يحددون أنواع وكميات المنتجات فى شكل أهداف مخططة ملزمة للوحدات الانتاجية ، وهم يستخدمون فى سبيل تحقيق التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع والخدمات بصفة أساسية أداة فنية معينة هى الموازين الاقتصادية سواء التركيبية أم السلعية(٢١) .

أما الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى كما طبق عملا حتى الآن ، أى اقتصاد التخطيط ، فهى مجرد أداة من أدوات التخطيط مثلها فى ذلك مثل أدوات فنية أخرى عديدة تكون وتستخدم مركزيا بواسطة المخططين من أجل بلوغ الأهداف المخططة . وفيما يتعلق بالأثمان فانها تستخدم على الاخص لتحقيق الأهداف المخططة فى مجالات توزيع الدخل القومى ، وتكوين وتوجيه الأموال المخصصة للقيام بالاستثمارات اللازمة لتنمية الاقتصاد القومى تنمية سريعة ، وتكوين وتوجيه الأموال المخصصة للقيام بالانتاج الاستهلاكى من أجل تلبية حاجات السكان بصفتهم مستهلكين . وتستخدم لتحقيق هذه الأهداف الى جانب الأثمان أداة فنية أخرى هى الأجور ، لكنه يمكن اعتبار الأجور نفسها ثمنا لقوة العمل باعتبارها عنصر الانتاج الأول .

لكن هذا لا يعنى أن الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى هى أداة سلبية بحت ، بل على العكس يوجد لها دور ايجابى تؤديه ، فقط يتحدد هذا الدور

---

(٢١) راجع فى كل ما يتعلق بهذه الموازين مقالنا : تناسق الخطة القومية فى الاقتصاد الاشتراكى ، « مصر المعاصر » ، يناير ١٩٦٩ ، ص ٤٧ — ٦٧ .

على أساس طبيعتها فى هذا الاقتصاد . وهكذا يتمثل دور الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى فى القيام بعدة وظائف يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا : على الرغم من أن أهداف الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى انما تحدد سلفا فى شكل كميات مادية من السلع والخدمات فانه يلزم أن يوجد ثمن لكل وحدة من وحدات الانتاج المادى سواء كانت وحدة وزن أو قياس أو عددوذلك حتى يمكن التوصل الى القيمة النقدية لهذه الوحدة . ومن الضرورى التوصل الى هذه القيمة النقدية حتى يمكن التعبير فى شكل موحد عن مجموع قيم الانتاج من عدد من المنتجات غير المتجانسة سواء انتجتها وحدة انتاجية فرديه أو فرع انتاجى أو الاقتصاد القومى بأكمله ، وذلك بواسطة جمع القيم النقدية لهذه المنتجات الى بعضها والتعبير عنها فى شكل نقدى موحد . وبعبارة أخرى فانه لما كان من غير الممكن جمع قيم المنتجات غير المتجانسة فى شكل وحدات مادية وكان من الممكن التوصل الى ذلك فقط فى شكل وحدات نقدية فانه يلزم التعبير عن قيمة كل سلعة أو خدمة من المنتجات فى شكل عدد من الوحدات النقدية ، أى اعطاءها تقديرا نقديا . وهكذا يكون من الضرورى وجود ثمن لكل سلعة أو خدمة .

لكنه يلاحظ أن استخدام تعبير « الثمن » فى هذا المجال لا يعنى أننا بصدد أثمان بالمعنى المعروف فى اقتصاد السوق ، أى موجه لتوزيع الموارد المتاحة للمجتمع ، فهذا التوزيع يتم فى اقتصاد التخطيط ، كما سبق أن رأينا ، وفقا لقرارات المخططين وبغض النظر عن « الأثمان » الموجودة ، بل أن هذه الأثمان فى هذا المجال هى بالأحرى مجرد وحدات محاسبية تمكن من تجميع قيم المنتجات غير المتجانسة فى الاقتصاد القومى(٢٢) .

ثانيا : تستخدم الأثمان ، سواء كانت للمنتجات تامة الصنع أو الوسيطة أو للمواد الأولية ، كوسيلة فعالة للرقابة المركزية على نشاط المشروعات الاشتراكية ولتقدير نشاطها ، وبصفة خاصة للتأكد من أن ادارة المشروع انما تعمل وفقا للخطة المقررة له ولتقييم عمل الادارة وهى بصدد تحقيق الأهداف التى يتعين على المشروع بلوغها . وهكذا تمكن أثمان أموال الانتاج فى مجال الصناعة الثقيلة بالذات من ايجاد رقابة نقدية حاسمة على انتاج المشروع وعلى استخدامه للموارد المادية الموضوعة تحت تصرفه ولتشجيع استقلاله المالى ولحثه على تخفيض نفقاته .

---

(٢٢) راجع

Jerey Felker, **Soviet Economic Controversy,** Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, Massachusetts and London, England, 1966, p. 102; Bela A. Belassa, **The Hungarian Experience in Economic Planning,** New Haven, Yale University Press, 1959, pp. 92 - 93.

وتهدف الرقابة الثمنية بصفة عامة الى التأكد من فعالية الفن الانتاجى المستخدم فى المشروع ومقدار تلافيه لمختلف أوجه الضياع فى الموارد ومدى استخدامه لكامل قوة العمل والتجهيزات الفنية فيه من أجل تنفيذ خطة الانتاج وتجاوزها . وقد استلزم قيام الأثمان بوظيفة الرقابة على نشاط المشروع وتقديره أن تكون هذه الأثمان ثابتة لمدة طويلة وأن تتساوى مع المتوسط المخطط لنفقات الانتاج فى كافة المشروعات العاملة فى فرع انتاجى معين أو تقترب منها .

أما ثبات الأثمان فانه يساعد على أحكام الرقابة على نفقات الانتاج وذلك بتسهيله مهمة المقارنة بين انتاج المشروع ونفقاته من سنة الى أخرى . وأما متوسط النفقة فى الفرع الانتاجى ، أو الصناعة بعبارة أخرى ، فانه يقدم مقياسا موضوعيا يمكن بواسطته تقدير مدى ابتعاد نفقات مشروع معين عن المتوسط السائد فى الفرع الذى ينتمى اليه وما اذا كانت توجد عوامل موضوعية خاصة بالمشروع تبرر هذا الابتعاد ، كحالة تجهيزاته الفنية والظروف الطبيعية التى يعمل فيها ، أم أن الأمر مرجعه الى سوء ادارة المشروع ، أو امتيازها ، فحسب . وفضلا عن هذا فان ابقاء أثمان منتجات المشروعات العاملة فى صناعة معينة عند مستوى قريب من متوسط الانتاج فى هذه الصناعة انما يسمح لغالبية هذه المشروعات بتحقيق أرباح قليلة ، أو حدية ، فقط وبالتالى يدفع ادارتها الى العمل على تخفيض نفقاتها عن طريق زيادة فعالية الانتاج فى مشروعاتهم . ذلك أن الأرباح الكبيرة انما تغنى المشروع عن طلب الائتمان من بنك الدولة ومن ثم لا تتيح استخدام صورة فعالة من صور الرقابة على نشاط المشروعات ، أما الخسارة فانها تثبط همة ادارة المشروع عن محاولة اصلاح نظامه المالى وتدفعها على العكس الى تركيز اهتمامها فى تحقيق أهداف الانتاج للمشروع وصرف المكافآت المستحقة لذلك على حساب تخفيض نفقات المشروع .

وتسمح هذه الوظيفة للاثمان فى الاقتصاد الاشتراكى بتفسير ما قد يوجد من غرابة وانعدام منطق فى تكوين نفقات المشروع فى هذا الاقتصاد . فمثلا لا تعتبر الفائدة نظير استخدام الاصول الانتاجية عنصرا من عناصر نفقة المشروع ، وما ذلك الا لأن هذه الأصول لا تعتبر من عوامل الانتاج التى توضع تحت تصرف المشروع للتأليف فيما بينها وانتاج منتجات جديدة . وهكذا لا يغير تقرير فائدة رأس المال فى أعمال الرقابة على نشاط المشروع. وقد يحدث ، بطبيعة الحال ، أن تسىء ادارة المشروع استخدام أموال الانتاج الموضوعة تحت تصرفها اذا لم تتحمل بأى عبء نتيجة استعمالها لهذه الأصول ، لكن هذه مشكلة أخرى منفصلة من مشكلات الرقابة على نشاط المشروع الاشتراكى . وقد قرر الاصلاح الاقتصادى السوفيتى لعام ١٩٦٥(٢٣) الزام المشروعات التى تدفع الضريبة على رقم الأعمال بدفع

(٢٣) راجع فى كل ما يتعلق بهذا الاصلاح مقالنا : مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى والاصلاح الاقتصادى السوفييتى لعام ١٩٦٥ ، « مصر المعاصرة » ، أبريل ١٩٦٩ ، ص ٥ ــ ٧٠

مقابل لاستخدام رأسمالها كوسيلة لدفعها الى حسن استخدام رؤوس الأموال الموضوعة تحت تصرفها(٢٤) .

ثالثا : تؤدى الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى عدة وظائف ترتبط كلها بانتاج واستهلاك المنتجات الاستهلاكية . ذلك أن أجور العمال المشتغلين فى القطاع الاشتراكى لا توزع فى شكل عينى بل فى شكل نقدى أساسا . ويحتم هذا الشكل النقدى للدخول وجود نظام للاثمان للمنتجات التى ينتجها هذا القطاع الاشتراكى نفسه والمخصصة لاشباع حاجات هؤلاء العمال وعائلاتهم بصفتهم مستهلكين . وفى حين تستخدم أثمان الأموال الانتاجية فى أغراض الحساب الداخلى بين المشروعات الاشتراكية ، فان أثمان المنتجات الاستهلاكية انما تستخدم من أجل توزيع ذلك الجزء من الدخل القومى الذى يخصص للاستهلاك على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية ، فعن طريق هذه الأثمان يستطيع كل فرد أن يختار الطريقة التى يوزع بها دخله على المنتجات الاستهلاكية المتاحة فى السوق .

وفضلا عن هذا تؤدى هذه الأثمان وظيفة أخرى هامة باعتبارها أداة من أدوات تحقيق التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة من المنتجات الاستهلاكية ، ليس فقط بصفة اجمالية ، أى بالنسبة الى هذه المنتجات ككل ، بل بصفة فردية أيضا ، أى بالنسبة الى كل سلعة أو خدمة استهلاكية معينة ، وكذلك بصفة اقليمية ، أى بالنسبة الى كل اقليم من أقاليم الدولة ، وبصفة زمنية ، أى بالنسبة الى كل فترة زمنية من فترات العام .

والأداة الفنية المستخدمة فى هذا الخصوص هى ، كما هو معروف ، ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان(٢٥) . ذلك انه يتعين أن يتأكد المخططون من أن القيمة الكلية لدخول السكان المخصصة لشراء المنتجات

---

(٢٤) راجع

John Michael Montias, **Producer Prices in a Centrally Planned Economy - The Polish Discussion,** in Value and Plan (Gregory Grossman, edt.), University of California Press, 1960, p. 48; Y. Malishev, **Some Problems of Price Formation in a Socialist Economy** (Voprosy Ekonomiki, No. 3, 1957) in International Economic Papers», No. 10, 1960, pp. 163 - 164; Gregory Grossman, **Industrial Prices in the USSR,** in «American Economic Review», Papers and Proceedings, vol. XLIX Mai 1959, p. 57; Alec Nove, **The Soviet Economy,** George Allen and Unwin, London, 1961, p. 218; Belassa, **The Hungarian...,** op. cit., p. 93 - 94 Felker, **Soviet...,** op. cit., pp. 102 - 103.

(٢٥) راجع فى كل ما يتعلق بهذا الميزان مقالنا : تناسق ... ، السابق الاشارة اليه ، ص ٥٢ — ٥٩ .

الاستهلاكية ، وهذه تتحدد على أساس الأجور والتحويلات النقدية المتنوعة، انما تساوى القيمة الكلية للسلع والخدمات الاستهلاكية المعروضة فى السوق ، وهذه تتحدد على أساس الانتاج منها ، وذلك حتى يتجنبوا حدوث تضخم يؤدى الى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية . واذا لم يتحقق هذا التساوى من تلقاء نفسه فيتعين القيام بعمل ما لتحقيقه . وقد يكون هذا العمل هو اجراء تغيرات مناسبة فى دخول الأفراد ، أو فى الانتاج من السلع والخدمات الاستهلاكية ، أو أخيرا ، وهذا هو ما يهمنا هنا بصفة خاصة ، فى أثمان هذه السلع والخدمات . وهكذا تعتبر الأثمان أداة فعالة فى اقامة التوازن بين الطلب والعرض فى مجال المنتجات الاستهلاكية .

وبالاضافة الى هذا فان أثمان المنتجات الاستهلاكية تقدم الوسيلة التى يمكن بها تحويل جزء من الناتج الاجتماعى الى ايرادات ميزانية الدولة وبالتالى تكوين الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة . ذلك ان هذه الموارد انما تأتى من مصدرين أساسيين : الأول هو الاقتطاع من أرباح مشروعات الدولة والثانى هو الضريبة على رقم الأعمال . وقد أضيف أخيرا الى هاتين القناتين الأساسيتين وبمقتضى الاصلاح الاقتصادى السوفيتى لعام ١٩٦٥ قناة ثالثة هى مقابل استخدام رأس المال الذى تدفعه المشروعات . والذى يهمنا فى هذا المجال هو الضريبة على رقم الأعمال . فهذه الضريبة انما تتضمنها أثمان المنتجات الاستهلاكية بصفة عامة ، وتقوم المشروعات بتحويل قيمتها الى ايرادات ميزانية الدولة . وهكذا تكون هذه الأثمان ، المتضمنة الضريبة على رقم الأعمال ، أحد الأدوات الفنية المناسبة التى يتم بها تحويل ذلك الجزء من الناتج الاجتماعى المخصص لتغذية الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة الى هذه الميزانية .

وأخيرا فان الدولة تؤثر بواسطة الأثمان الزراعية فى كيفية توزيع الدخل القومى ما بين المدينة والريف . ويقصد بالأثمان الزراعية ، كما سنرى فيما بعد ، تلك التى تدفعها الدولة فى مقابل المنتجات الزراعية التى تحصل عليها من المزارع الجماعية . وتستطيع الدولة عن طريق التغيرات فى هذه الأثمان صعودا أو نزولا أن تزيد أو أن تنقص من الدخول التى يحصل عليها أعضاء المزارع الجماعية مؤثرة بهذا فى صورة توزيع الدخل القومى ما بين سكان الريف ، أى الفلاحين ، وسكان المدن ، أى العمال(٢٦) .

---

(٢٦) راجع

Basic Principles and Experience of Industrial Development Planning in the Soviet Union, United Nations, New York, 1965, p. 128; Oskar Lange, **Role of Planning in Socialist Economy,** in Problems of Political Economy of Socialism (Oskar Lange, edt.), Peoples Publishers House, New Delhi, 1962, p. 28; Charles Bettelheim; Jacques Charrière, et Hélène Marchisio, **La Construction du Socialisme en Chine,** François Maspero, Paris, 1965, p.108; Belassa, **The Hungarian... op. cit.,** p. 94; Felker, **Soviet..., op. cit.,** p. 103, Nove, **The Soviet Economy, op. cit.,** p. 219.

رابعا : نظرا لحرية العمل فى الاقتصاد الاشتراكى ، أى حرية الأفراد فى اختيار نوع العمل وفى التنقل ما بين اقاليم الدولة المختلفة ، فانه يلزم أن تستخدم الدولة الأجور ، وهى ثمن قوة العمل ، من أجل توجيه العمل وتوزيعه على مختلف القطاعات الاقتصادية وكذلك على المناطق المختلفة فى الدولة . وتتشابه وظيفة الأجور فى سوق العمل مع وظيفة أثمان المنتجات الاستهلاكية فى سوق الاستهلاك ، فكلاهما من أدوات توزيع الكميات المتاحة من قوة العمل ومن المنتجات الاستهلاكية على مختلف الجهات الطالبة ، أى المشروعات الاشتراكية والمستهلكين . وهكذا تستخدم الدولة حوافز الأجور لجذب قوة العمل الى الصناعات والمناطق المحتاجة اليها ، ولهذا فان الأجور فى الاقتصاد الاشتراكى انما تختلف تبعا لظروف العمل وكذلك تبعا لحالة عرض العمل والطلب عليه فى مختلف الصناعات والاقاليم(٢٧) .

خامسا : تستخدم الأثمان على المستوى الجزئى ، أى على مستوى المشروع ، كأساس أو كموجه لادارة المشروع وهى بصدد اتخاذ بعض القرارات التفصيلية المتعلقة بصفة خاصة بالاختيار ما بين الطرق الفنية للانتاج وذلك حتى تتمكن من تنفيذ المهام الانتاجية المحددة لها بأقل قدر من النفقات الممكنة . والواقع أن امكانيات احلال بعض عوامل الانتاج محل البعض الآخر وكذلك علاقات التكامل فى الانتاج هى من الضخامة والتعقد بحيث يستحيل عملا على جهات التخطيط العليا أن تحدد لكل وحدة انتاجية على وجه الدقة وبالنسبة الى كل نوع من أنواع المنتجات التى تنتجها مهما كانت أهميتها طريقة الانتاج الفنية التى يتعين عليها اتباعها فى كل تفاصيلها. ولهذا السبب فانه يجب ترك قدر ولو بسيط من الحرية للمشروعات الانتاجية كى تختار بنفسها أنسب طرق الانتاج الممكنة الكفيلة بتحقيق الأهداف المقررة لها . وتعتمد ادارة المشروع فى هذا الاختيار على الأثمان المحددة لمختلف عوامل الانتاج . وهكذا تكمل الأثمان قرارات المخططين ، فى هذا الخصوص ، فى توجيه ادارة المشروع الى أحسن طرق الانتاج الممكنة لتحقيق الأهداف المخططة(٢٨) .

سادسا : يحتم قيام علاقات تجارية خارجية بين الاقتصاد الاشتراكى والاقتصاديات الأجنبية استخدام الأثمان وذلك حتى يمكن المقارنة بين الصادرات والواردات فى شكل قيمى فى ميزان المدفوعات للدولة . ويلاحظ

---

(٢٧) راجع

John Michael Montias, **Price-Setting Problems in the Polish Economy**, «The Journal of Political Economy», vol. LXV, No. 6 - Dec. 1957, p. 488; Belassa, **The Hungarian... op. cit.**, pp. 94-95; Felker, Soviet., op., cit., p. 103.

(٢٨) راجع

Montias, **Price-Setting op., cit.** p. 488; Nove, **The Soviet Economy, op. cit.**, pp. 218 - 219; Felker, **Soviet., op. cit.**, p. 103; Belassa, **The Hungarian...**, op. cit., p. 94.

انه فى حالة ما اذا كانت الدولة تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية فانه سيتعذر الى حد كبير على المخططين وضع خطة الصادرات والواردات بالاعتماد فقط على الموازين السلعية للمنتجات الداخلة فى التجارة الخارجية، بل انه يتعين النظر الى الفائض والعجز فى هذه الموازين فى ضوء الفرص التى تفتحها التجارة الخارجية أمام الدولة لاستيراد ما تحتاجه من منتجات فى مقابل تصدير منتجات وطنية أخرى . وفى هذا المجال فانه يمكن استخدام الأثمان من أجل تقدير مختلف امكانيات التصدير المتاحة واختيار أنسبها للاقتصاد القومى(٢٩) .

سابعا : وأخيرا فقد استخدمت الأثمان حديثا كوسيلة لحث المشروعات على تحسين نوع السلع المنتجة وزيادة درجة جودتها . وهكذا فقد حددت أثمان بعض السلع الجديدة فى بلغاريا بحيث تتناسب تناسبا دقيقا مع درجة جودتها . فالسلع ذات الدرجة الأولى تتحدد أثمانها على أساس تغطية نفقات الانتاج المخططة بالاضافة الى معدل الأربحية المتوسطة المقررة للفرع المنتج والى معدل أربحية اضافية قدره ١٠٪ . والسلع ذات الدرجة الثانية تتحدد أثمانها بنفقة الانتاج المخططة بالاضافة الى معدل الأربحية المتوسطة للفرع فحسب . أما السلع ذات الدرجة الثالثة فتحدد أثمانها بنفقة الانتاج المخططة بالاضافة الى الأربحية المتوسطة للفرع مخصوما منها ١٠٪ (٣٠) .

الباب الثانى

نظام الأثمان الاشتراكى

يقصد بنظام الأثمان الاشتراكى تكوين الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى ، أى تحديدها عند مستوى معين بواسطة الجهات المختصة ، وكذلك سياسة الأثمان فى هذا الاقتصاد ، أى الأهداف التى تستخدم الأثمان فى سبيل تحقيقها . ويحتل نظام الأثمان مكانة هامة فى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى للدولة الاشتراكية ، وهو يعتبر جزء لا يتجزأ من هذا التخطيط . ويرتبط نظام الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى بصفة أساسية بحجم الانتاج فى هذا الاقتصاد وهيكله ، وبأنواع المنتجات فيه وحجم المنتج منها ، وبالدخل القومى وتوزيعه ، وأخيرا بنفقات الانتاج والتوزيع .

---

(٢٩) راجع

Montias, **Price-Setting...**, op. cit; pp. 488 - 489; Belassa, **The Hungarian...**, op. cit., p. 95

(٣٠) راجع

Mitrofanova (N.) **Les prix et les stimulants à une plus grande efficacité de la production** (Plan Khoz. No. 10, 1965), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», vol VII, No. 4, 1966, p. 895.

ويمكن القول أن المبادىء التى ظلت تحكم نظام الأثمان فى الاتحاد السوفيتى ، وكذلك باقى الدول الاشتراكية الى حد كبير ، قد أرسيت بالقرار الذى أصدره الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى ٢١ فبراير ١٩٢٧ ، اى فى أواخر فترة النيب . وهكذا يبدو نظام الأثمان السوفيتى كنتاج تاريخى حقيقى . وبطبيعة الحال فقد تحمل نظام الأثمان طوال هذه الفترة تعديلات وتغييرات متعددة وهامة ، ولكنها جزئية غالبا ولا تمس القواعد التاريخية للأثمان التى حددتها اللجنة المركزية للحزب فى قرارها المشار اليه(٣١) .

وسنتولى دراسة نظام الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى فى فصلين : الأول فى تكوين الأثمان ، والثانى فى سياسة الأثمان .

الفصل الأول

تكوين الأثمان

يرتبط التساؤل الخاص بكيفية تكوين الأثمان ، أى تحديدها عند مستوى معين ، ارتباطا وثيقا بالوظيفة التى تؤديها هذه الأثمان . وفى الاقتصاد الاشتراكى لا تؤدى الأثمان كما سبق أن رأينا ، وظيفة توجيه الموارد الاقتصادية نحو افضل الاستعمالات الممكنة ، بل انه يقوم بهذه الوظيفة المخططون بواسطة قرارات توزيع الموارد توزيعا كميا على مختلف الاستخدامات الممكنة . ولهذا فان الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى لا تتحدد وفقا لقوى السوق ، أى العرض والطلب ، بل وفقا لقرارات المخططين انفسهم الذين يقومون بأعمال توزيع الموارد .

وفى اقتصاد التخطيط الاشتراكى يتفق الكتاب والمخططون وقادة الحزب جميعا على القاعدة الأساسية فى تكوين الأثمان : يجب أن تتناسب أثمان المنتجات مع النفقات الاجتماعية اللازمة لانتاجها بحيث يعبر ثمن السلعة عن قيمتها وبحيث يكون الثمن هو التعبير النقدى عن القيمة . وهكذا ينص برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى لعام ١٩٦١ على أنه « يجب أن تعكس

---

(٣١) راجع فى نبذة عن تاريخ نظام الاثمان السوفييتى

D. Kondrashev, **The Development of Price Formation in the U.R.S.S.** (Planovoe Khoziaistvo, No. 8, 1967) «Problems of Economics» vol. X, No. 11, March, 1968 pp. 30 - 37; Also in Kondrashev (D), **Le développement de l'organisation des Prix en U.R.S.S.** (Plan, Khoz., No. 8, 1967), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», vol. IX, No. 3, pp 684 - 688 ; Charles Bettelheim, **La transition vers l'économie socialiste**, François Maspero, Paris, 1968, pp. 199 - 201.

الأثمان ، الى حد أكبر ، نفقات العمل الاجتماعية الضرورية وأن تضمن تغطية نفقات الانتاج والتوزيع بالاضافة الى بعض الربح لكل مشروع يسير سيرا عاديا »(٣٢) . وهذه القاعدة الأساسية فى تحديد الأثمان ان هى الا ترديدا مخلصا لما سبق أن قرره ماركس من « أن الذى يحدد مقدار قيمة أية سلعة هو كمية العمل الاجتماعى الضرورى ، أو وقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها . ولهذا فان السلع التى تتجسد فيها كميات متساوية من العمل ، أو التى يمكن أن تنتج فى وقت متساو ، لها نفس القيمة »(٣٣) .

لكنه فى نفس الوقت الذى يردد فيه الجميع هذه القاعدة كموجه للمخططين عند تحديد الاثمان فانهم يؤكدون أيضا أنها ليست قاعدة لايمكن المساس بها، بل انه يمكن أن تبتعد الأثمان عن القيمة وذلك حتى تتحقق على أفضل نحو ممكن أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية المقررة . وقد يكون هذا الابتعاد ضروريا فى بعض الحالات . الا أنه يتعين فى كافة الحالات التى يتم فيها تحديد الثمن بعيدا عن القيمة أن يجرى ذلك بكل دقة وفى نطاق الخطة وليس على الاطلاق بطريقة عفوية أو غير مخططة . وهكذا فانه بينما تقدم قاعدة تحديد أثمان المنتجات على أساس قيمتها مبدأ عاما موحدا يوجه المخططين فى عملهم ، فان تطبيقات هذا المبدأ عملا يمكن أن تحيد عنه بدرجة أو بأخرى .

وفيما يتعلق بأنواع الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى فانه يلاحظ أن طابع علاقات الانتاج فى هذا الاقتصاد ، والتى تتمثل فى الملكية الاجتماعية أو الاشتراكية لأموال الانتاج ، انما تنعكس فى مجال المبادلات والأثمان وتؤثر ليس فحسب فى أنواع المبادلات الموجودة فى الاقتصاد القومى وانما أيضا فى طريقة تكوين الأثمان التى تتم على أساسها هذه المبادلات . ومن الممكن التمييز بين أنواع أربعة رئيسية من المبادلات فى الاقتصاد السوفيتى يتناسب مع كل منها نوع محدد من الأثمان : أولا مبادلات ما بين مشروعات الدولة والمشروعات الاشتراكية وتتم على أساس ما يعرف بأثمان الجملة ، وثانيا مبادلات مابين المزارع الجماعية والدولة وتتم على أساس مايعرف بالأثمان الزراعية ، وثالثا مبادلات ما بين هيئات التوزيع بالتجزئة والسكان وتتم على أساس ما يعرف بأثمان التجزئة ، ورابعا وأخيرا مبادلات مباشرة ما بين المزارع الجماعية وأعضاءها وبين السكان وتتم على أساس ما يعرف بأثمان أسواق الكولخوز .

وسنتناول فيما يلى وفى مبحث مستقل دراسة تكوين كل نوع من أنواع هذه الأثمان الأربعة ، ثم نخصص مبحثا خامسا وأخيرا لدراسة موضوع الجهات المختصة بتكوين الأثمان .

---

(٣٢) In **Price and Price Formation** (Ekonomicheskaia gazeta, March 9, 1963), «Problems of Economics», vol. VI, No. 12, Avril 1964, p. 26.

(٣٣) **Karl Marx, Capital, vol. I** (1867); F.L.P.H., Moscow, p. 39.

المبحث الأول

تكوين أثمان الجملة

يقصد بأثمان الجملة تلك التى تقوم مشروعات الدولة الصناعية والزراعية على أساسها ببيع أو تسليم المنتجات من سلع وخدمات التى تنتجها الى غيرها من المشروعات الاشتراكية سواء كانت مشروعات الدولة أم مشروعات جماعية تعاونية (مزارع جماعية وتعاونيات انتاجية واستهلاكية) . ولما كانت الغالبية العظمى من مشروعات الدولة الانتاجية انما تعمل فى الصناعة فانه يطلق على أثمان الجملة أحيانا اسم الأثمان الصناعية . لكنه من المفهوم أن الأثمان التى تسلم بمقتضاها المزارع الحكومية منتجاتها انما تحكمها نفس الأسس التى تحكم الأثمان الصناعية. وهكذا تنطبق أثمان الجملة على المنتجات الصناعية كما تنطبق على المنتجات الزراعية .

أيضا فان أثمان الجملة تنطبق على منتجات مشروعات الدولة سواء كانت أموالا انتاجية (آلات ومواد وسيطة صناعية وزراعية) أم كانت أموالا استهلاكية (سلع استهلاكية مصنوعة ومنتجات غذائية زراعية) . غاية ما هناك أنه عند مرحلة معينة من مراحل تكوين أثمان الجملة يختلف تكوين أثمان أموال الانتاج عن تكوين أثمان أموال الاستهلاك . ذلك أنه يوجد ، فى الواقع ، نوعان من أثمان الجملة : أثمان الجملة للمشروع وأثمان الجملة للصناعة . ولا يوجد فارق فيما يتعلق بتكوين أثمان الجملة للمشروع ما بين أثمان الأموال الانتاجية وأثمان الأموال الاستهلاكية،لكنه يوجد فارقجوهرى فيما يتعلق بتكوين أثمان الجملة للصناعة ما بين أثمان هذين النوعين من الأموال . وسوف يتضح هذا عند دراسة نوعى أثمان الجملة فيما يلى : أثمان الجملة للمشروع أولا ثم أثمان الجملة للصناعة ثانيا .

أولا ــ أثمان الجملة للمشروع :

يقصد بهذه الأثمان تلك التى يتخلى فى مقابلها مشروع الدولة عن منتجاته الى غيره من المشروعات الانتاجية أو مشروعات الانشاءات أو هيئات تصريف المنتجات . ولا يوجد فارق ، كما ذكرنا ، فيما يتعلق بتكوين هذه الأثمان بين أموال الانتاج وأموال الاستهلاك ، اذ تتحدد هذه الأثمان على أساس واحد وعام هو تمكين المشروع من استرداد نفقات انتاجه بالاضافة الى تحقيق هامش بسيط من الربح . وهكذا تتكون هذه الأثمان من عنصرين اثنين هما نفقة الانتاج والربح .

ولا يقصد بنفقة الانتاج فى هذا المجال نفقة المشروع المنتج للسلعة ، بل متوسط نفقة كافة المشروعات المنتجة للسلعة محل البحث والتى تضمها صناعة معينة على مستوى الدولة كلها أو على الأقل على مستوى أقليم معين . ويتوصل الى متوسط النفقة فى الصناعة ، وهى العنصر الأولى

والجوهرى فى تحديد ثمن السلعة ، عن طريق تقديم المشروعات الرئيسية العاملة فيها لحساباتها المتعلقة بانتاج السلعه خلال فترة ممتدة من الزمن ثم يستخرج من هذه الحسابات متوسط النفقة لهذه المشروعات بعد استبعاد المبالغ التى تكون جزء من النفقات ولكن بصفة مؤقتة فحسب من جهة وحساب المبالغ التى ينتظر أن تصرف فى المستقبل كجزء من النفقات من جهة أخرى . كذلك فانه يؤخذ فى الاعتبار عند تحديد متوسط النفقة التغيرات المتوقع حدوثها فى المستقبل فى أثمان المواد الأولية وغيرها من عناصر نفقة الانتاج .

وتشتمل نفقات الانتاج بصفة عامة على تكلفة المواد الأولية والوسيطة والنهائية المستخدمة فى الانتاج ، وكذلك الوقود والطاقة والخدمات المقدمة من المشروعات الانتاجية الأخرى ، واستهلاك الأصول الانتاجية للمشروع ، والأجور والنفقات الادارية ، وفوائد القروض المعقودة مع بنك الدولة ، وأخيرا متوسط تكاليف نقل السلعة الى الجهة التى تستخدمها اذا تم تصريف المنتجات بواسطة المشروع المنتج مباشرة . لكنه يستبعد من حساب هذه النفقات الربح والفائدة على رأس المال الثابت . ومن المفترض أن يترتب على انخفاض متوسط نفقة الانتاج انخفاض ثمن الجملة للمشروع ، وان كان هذا التخفيض لا يحدث الا على فترات متباعدة .

ولا تعتبر قاعدة متوسط النفقة فى الصناعة كأساس لتكوين الأثمان قاعدة مطلقة ، بل انه توجد عدة استثناءات منها ، فمثلا تحدد أثمان منتجات الصلب الرئيسية على أساس نفقات الانتاج فى المشروعات الأكثر تقدما العاملة فى الصناعة . كذلك فانه يحدث فى بعض الأحيان أن يكون أساس تحديد الأثمان هو نفقات المشروعات الأقل تقدما فى الصناعة وذلك حتى يمكن ضمان تغطية هذه المشروعات لنفقاتها من أثمان بيع منتجاتها .

وبعد تحديد متوسط النفقة فى الصناعة تضاف نسبة معينة منه تتراوح عادة ما بين ٣ و ٥٪ كربح للمشروعات المنتجة للسلعة ، وان كانت هذه النسبة ترتفع عن ذلك عملا فى كثير من الصناعات . وبهذا يتكون نهائيا ثمن الجملة للمشروع الذى يتم على أساسه تصريف المشروع لمنتجاته .

ونظرا الى أن جزء من أرباح المشروع يخصص لزيادة رأسماله الجارى فان أحد العوامل التى يتوقف عليها تحديد نسبة الربح التى تضاف الى متوسط النفقة هو مدى الحاجة أو الرغبة فى تمكين المشروع من تحقيق هذه الزيادة الخاصة دون الاعتماد فى ذلك على الموارد الخارجية . أما العامل الآخر فهو نظام الحوافز المادية المقرر فى المشروعات العاملة فى صناعة معينة . ويلاحظ أن الأرباح المحققة على هذا النحو لا تمثل كل الناتج الاجتماعى الصافى المترتب على النشاط الانتاجى للمشروع بل تمثل جزء منه فقط ، أما الجزء الآخر فانه يتحقق فى مرحلة أخرى من مراحل تكوين ثمن السلعة تالية لمرحلة أثمان الجملة للمشروع وذلك على النحو الذى سنراه عند دراسة أثمان الجملة للصناعة .

ولما كان حساب ثمن الجملة للمشروع انما يقوم على أساس متوسط النفقة لكل المشروعات العاملة فى الصناعة وكانت الصناعة تضم مشروعات تختلف فيما بينها من حيث النفقات الفعلية التى يتحملها كل مشروع فى سبيل انتاج السلعة محل البحث فانه يكون من الطبيعى أن تتفاوت نسبة الأرباح المحققة من مشروع الى آخر ، بل وأن تحقق بعض المشروعات خسارة . ويتوقف الأمر فى النهاية على مقارنة النفقات الفعلية للمشروع بالثمن الذى يتحدد على أساس متوسط النفقة فى الصناعة كلها بالاضافة الى هامش الربح المقرر فيها ، فالمشروعات المتقدمة وذات النفقة المنخفضة تحقق ربحا والمشروعات الأقل تقدما وذات النفقة المرتفعة تحقق خسارة ، لكنها خسارة مخططة فى هذه الحالة ، أى متوقعة عند وضع خطة الانتاج للمشروع. وكمثال على هذا فان المشروعات العاملة فى وزارة المعادن الحديدية قد حققت ربحا متوسطا فى عام ١٩٥٦ قدره ٧٪ ، لكن ثلث هذه المشروعات حقق خسارة مخططة ولم يتمكن بالتالى من تغطية نفقات انتاجه من أثمان تصريف منتجاته . وبطبيعة الحال فقد حققت بعض المشروعات الأخرى فى الوزارة أرباحا يزيد معدلها كثيرا عن ٧٪ .

وتوجد وسيلتان تتمكن بهما المشروعات التى تنتج بخسارة مخططة من تكملة ايراداتها الى الحد اللازم لتغطية نفقاتها : الأولى هى أن تتولى المشروعات ذات النفقة المنخفضة ، وبالتالى ذات معدلات الربح المرتفعة ، تغطية الخسارة التى تحققها المشروعات ذات النفقة المرتفعة والعاملة فى نفس الصناعة . وتقوم الادارة المشرفة على الصناعة محل البحث بتنسيق هذه العملية . والوسيلة الثانية هى أن تتولى ميزانية الدولة نفسها تغطية الخسارة المخططة عن طريق اعانات مباشرة للمشروعات التى تحققها .

ويلاحظ أنه تجرى مراجعة شاملة لأثمان الجملة للمشروع بصفة دورية كل حوالى خمس سنوات ، اللهم الا اذا حدثت خلال هذه الفترة تغيرات بالغة الأهمية فى فنون الانتاج أو فى انتاجية العمل . أما بالنسبة الى السلع الجديدة ، أى التى يبدأ انتاجها فى الفترة التى تثبت فيها الأثمان ما بين مراجعتين شاملتين ، فانها تحدد بمراعاة مستوى الأثمان السائد . وهذا يعنى أن نفقات الانتاج الفعلية لهذه السلع ، وهى مرتفعة غالبا ، لا تتخذ أساسا لتحديد أثمانها بل ان نفقات انتاج السلع المماثلة للسلع الجديدة هى التى تتخذ أساسا لهذا التحديد . وعادة ما تعرف أثمان السلع الجديدة باسم الاثمان المؤقتة . كما يلاحظ أن أثمان الجملة للمشروع هى التى تقصد عادة عند الكلام على أثمان الجملة دون تحديد(٣٤) .

(٣٤) راجع فى تكوين أثمان الجملة للمشروع

Jini Typolt, **Prices and Price Policy under Planned Economy,** State Planning Commission, Prague, 1968, pp. 10 - 13; Hans Hirsh; **Quantity Planning and Price Planning in the Soviet Union,** Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 1961, pp. 162 - 164; **Planification et Gestion de l'Economie,** «Cahiers de l'I.S.E.A.», G. 18, Août 1963, pp. 50 - 51, Abram Bergson, **The Economics of Soviet Planning,** New Haven and London, Yale University Press ; 1964 pp. 162 - 166 ; William N. Loucks,=

ثانيا ــ أثمان الجملة للصناعة :

يقصد بهذه الأثمان تلك التى تبيع مشروعات الدولة أو هيئات التوزيع بالجملة فى الصناعة على أساسها منتجات هذه المشروعات الى غيرها من مشروعات الدولة والى الهيئات القائمة بتوزيع المنتجات سواء كانت تابعة للدولة أم للجمعيات الاستهلاكية . واذا كان لا يوجد فارق فيما يتعلق بتكوين أثمان الجملة للمشروع ما بين أثمان أموال الانتاج وأثمان أموال الاستهلاك ، فانه يوجد على العكس من ذلك فارق كبير فيما يتعلق بتكوين اثمان الجملة للصناعة ما بين هذين النوعين من الأثمان .

ونقطة البداية فى تكوين أثمان الجملة للصناعة فى كافة الحالات هى أثمان الجملة للمشروع السابق تحديدها ، اذ تضاف الى هذه الأثمان الاخيرة نسبة معينة منها فى مقابل نفقات التوزيع التى تتحملها هيئة التوزيع بالجملة التابعة للصناعة محل البحث ونسبة أخرى كربح لهذه الهيئة . وفى حالة ما اذا قام المشروع المنتج نفسه بتصريف منتجاته مباشرة وليس عن طريق هيئة التوزيع المذكورة فان تكاليف نقل المنتجات تدخل ضمن نفقات انتاج المشروع على النحو السابق الاشارة اليه عند الكلام عن تكوين اثمان الجملة للمشروع . وتشمل نفقات التوزيع أساسا أجور العمال المشتغلين فى المخازن والقائمين على عملية توزيع المنتجات بالاضافة الى تكاليف نقل هذه المنتجات الى الجهات المستخدمة لها . وتكون تكاليف النقل الجزء الأكبر من نفقات التوزيع ، اذ تبلغ فى المتوسط حوالى ثلثى النفقات الكلية التى تتحملها هيئات توزيع المنتجات .

لكنه فى حين تحدد أثمان الجملة للصناعة بالنسبة الى أموال الانتاج على أساس أثمان الجملة للمشروع مضافا اليها نفقات هيئات التوزيع بالجملة فى الصناعة والربح المخطط لها فحسب ، فانه يضاف بالنسبة الى أموال الاستهلاك فضلا عن هذا عنصر آخر هام هو الضريبة على رقم الأعمال ، اذ تفرض هذه الضريبة على السلع الاستهلاكية وتضمن فى أثمان الجملة للصناعة الخاصة بها كى يتحملها فى نهاية الأمر الأفراد المستهلكون لها وذلك بغض النظر عن نتيجة نشاط المشروع المنتج لها سواء كانت ربحا أم خسارة. وفى حالة ما اذا خصصت نفس السلعة للاستهلاك وكذلك لاستخدام مشروعات الدولة ، كالسيارات وبعض مواد البناء والملح مثلا ، فان الضريبة لا تفرض الا على السلع المخصصة للاستهلاك فحسب . وهكذا يوجد فى هذه الحالة ثمنان للجملة للصناعة بالنسبة الى نفس السلعة وذلك بحسب الجهة المستخدمة لها الدولة أم الأفراد . وكثيرا ما تلحق المزارع الجماعية

= **Comparative Economics Systems,** 6th edition, Harper and Brothers publishers, New York, 1961 p. 528; Grossman, **Industrial...,** op. cit., p. 580, Denis et Lavigne. **Le problème...,** op. cit. pp. 43 - 44; **Felker, Soviet...** op. cit., 104 - 105; Nove, The **Soviet Economy,** op. cit., pp. 129 - 133.

بالأفراد ، وليس بالدولة ، فيما يتعلق بدفع الضريبة على رقم الأعمال على السلع التى تشتريها من مشروعات الدولة . وهناك استثناء هام من مبدأ عدم تحمل أموال الانتاج بالضريبة على رقم الأعمال ويتمثل فى فرض الضريبة على البترول وكذلك الغاز والكهرباء .

وتمثل الضريبة على رقم الأعمال جزء من الناتج الاجتماعى الصافى المترتب على النشاط الانتاجى للمشروع ، أما الجزء الآخر فهو ، كما سبق أن رأينا ، الأرباح التى يحققها المشروع . وتعتبر الضريبة عنصرا من العناصر المحددة لثمن السلعة ، وهى لا ترتبط بأية علاقة بأى عنصر من العناصر الأخرى التى تدخل فى تكوين الثمن والسابق الاشارة اليها ، كما انها تنسب الى الثمن النهائى الذى تباع به السلعة للمستهلك مضافا اليه مبلغ الضريبة نفسها وليس الى النفقات الكلية للسلعة قبل فرض الضريبة كما هى الحال فى الدول غير الاشتراكية . وتعد الضريبة هى الوسيلة الأساسية التى تحصل بها الدولة على المبالغ التى تحتاجها من الأفراد المستهلكين وتحولها الى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة لمواجهة احتياجات المجتمع ككل وخاصة التوسع فى الاستثمارات لزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى .

ويتبين من تكوين أثمان الجملة للصناعة أن أثمان أموال الاستهلاك تحدد عند مستوى أعلى من المستوى الذى تحدد عنده اثمان أموال الانتاج . وتكون الضريبة على رقم الأعمال الفرق الموجود فى الاقتصاد الاشتراكى بين مستوى أثمان السلع الانتاجية وأثمان السلع الاستهلاكية . والسبب فى هذا انما يرجع الى السياسة الضريبية للدولة والتى تقضى بتحصيل الضريبة على رقم الأعمال على أموال الاستهلاك فحسب ، مع ملاحظة الاستثناء المشار اليه والخاص بالبترول والغاز والكهرباء . فالدولة تختار أن تحصل على الجزء من الناتج الصافى للمشروع والذى لا يتمثل فى الربح الذى يحققه هذا المشروع بمناسبة بيع أموال الاستهلاك الى مستهلكيها من الأفراد لا بمناسبة بيع أموال الانتاج الى مستخدميها من مشروعات الدولة.

كما يتبين من تكوين هذه الأثمان أيضا انه لا يوجد فرق كبير بين أثمان الجملة للمشروع وأثمان الجملة للصناعة بالنسبة الى أموال الانتاج ، اذ يتمثل هذا الفرق فى زيادة الأثمان الثانية عن الأولى بنسبة ضئيلة تضاف الى الأثمان الأولى فى مقابل نفقات التوزيع والربح الذى تحصل عليه الهيئة القائمة بتوزيع المنتجات بالجملة فى الصناعة . وفى بعض الأحيان لا يوجد فرق بين الثمنين على الاطلاق فى حالة قيام المشروع بنفسه بتصريف منتجاته الى المشروعات المستخدمة لها . وعلى العكس من ذلك يوجد فرق كبير بين

أثمان الجملة للمشروع وأثمان الجملة للصناعة بالنسبة الى أموال الاستهلاك ، وكذلك بالنسبة الى البترول والغاز والكهرباء ، ويتمثل فى الضريبة على رقم الأعمال المفروضة على هذه الأموال(٣٥) .

المبحث الثانى

تكوين الأثمان الزراعية

يقصد بالأثمان الزراعية تلك التى تشترى الدولة على أساسها المنتجات الزراعية ، سواء كانت موادا أولية أم موادا غذائية ، التى تنتجها المزارع الجماعية . وأول ما يلاحظ على هذه الأثمان هو انها تؤثر فى كيفية توزيع الدخل بالنسبة للمنتجين ، أى أعضاء المزارع الجماعية ، على نحو لا يوجد بالنسبة الى أى نوع آخر من أنواع الأثمان . فنظرا الى أن الأثمان الزراعية التى تدفعها الدولة الى المزارع الجماعية انما تكون جزء كبيرا من دخول أعضاء هذه المزارع فان أى تغيير من جانب الدولة فى هذه الأثمان انما ينعكس مباشرة فى شكل نقص أو زيادة فى دخول هؤلاء الأعضاء والذين يمثلون الغالبية العظمى من سكان الريف . وهكذا تؤثر الأثمان الزراعية فى كيفية توزيع الدخل ما بين المدينة والريف على النحو السابق الاشارة اليه عند الكلام عن وظائف الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى . ولهذا السبب فان تحديد الأثمان الزراعية كان ، ولا يزال ، دائما من المسائل ذات الأهمية السياسية القصوى فى الاتحاد السوفيتى . وتعكس قرارات الدولة فى مجال الأثمان الزراعية سياستها بالنسبة الى الفلاحين كطبقة وكذلك بالنسبة الى المشكلات الخاصة بكيفية تحقيق التراكم الضرورى لتنمية الاقتصاد القومى.

وقد حدث فى عام ١٩٥٨ تغيير كبير فى تكوين الأثمان الزراعية فى الاتحاد السوفيتى ومن ثم فانه يتعين دراسة تكوين هذه الاثمان قبل ذلك التاريخ وبعده . وفيما يتعلق بتكوين الأثمان الزراعية قبل عام ١٩٥٨ فانه يلاحظ أن نظام شراء الدولة لمنتجات المزارع الجماعية قد تحدد حوالى عام ٢٩/١٩٢٨ عندما بدأت نهاية مرحلة النيب وعندما شرعت الدولة فى تحويل الملكيات الزراعية الى نظام المزارع الجماعية . وقبل هذا التاريخ كانت أثمان المنتجات الزراعية تتكون بحرية وفقا لقواعد السوق ، وان كانت الدولة قد تدخلت اعتبارا من عام ٢٥/١٩٢٤ بوضع حدود عليا لأثمان الحبوب الغذائية عند مستوى أقل من الذى يتحقق عنده التوازن بين عرض

---

(٣٥) راجع فى تكوين أثمان الجملة للصناعة

Felker, Soviet..., op. cit. pp. 105 - 107, Denis et Lavigne, Le problème..., op. cit., pp. 40, 44 - 45; Nove. The Soviet Economy op. cit., pp. 133 - 134; Loucks, Comparative..., op. cit., pp. 528 - 529.

هذه الحبوب والطلب عليها مما تسبب فى احداث ازمة فى عام ٢٨/١٩٢٧ فيما يتعلق بعرض الحبوب الغذائية واضطرار الدولة الى فرض عقوبات جنائية على المزارعين الذين يحتفظون بمنتجاتهم من هذه الحبوب ويرفضون تسويقها على أساس الأثمان المحددة والمنخفضة عن اثمان التوازن . وعلى أية حال فقد كانت هذه الاجراءات من جانب الحكومة مجرد مقدمة لاجراءات أعنف بكثير استهدفت تحويل الملكيات الزراعية الى مزارع جماعية اعتبارا من عام ٢٩/١٩٢٨ .

وقد كانت الأسس الرئيسية لنظام الأثمان الزراعية من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٥٨ تتلخص فى الزام المزارع الجماعية بتسليم حصة معينة من منتجاتها تحددها الدولة على أساس أثمان تقررها الدولة أيضا ، وكانت هذه الأثمان منخفضة جدا الى درجة انها لم تكن تكفى فى كثير من الأحيان حتى لتغطية نفقات نقل المنتجات من المزارع الى مراكز تسليمها الى هيئات الدولة المختصة بهذا الاستلام ، وهى نفقات كانت تتحملها المزارع نفسها . وهكذا كانت هذه « الأثمان » فى واقع الأمر رمزية أكثر منها حقيقية ، وكانت الحصص التى تلتزم المزارع « ببيعها » مجرد ضريبة عينية مفروضة على المزارع الجماعية لا أكثر .

وفى واقع الأمر فان الأثمان الزراعية فى ذلك الوقت لم يكن مقصودا بها تغطية نفقات الانتاج التى تتحملها المزارع الجماعية بل كانت وسيلة لتحويل جزء من الناتج الاجتماعى الصافى للزراعة الى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة ، وهو جزء يتحدد بالفرق بين قيمة المنتجات التى تتسلمها الدولة والأثمان التى تدفعها فى مقابلها ، وهو فرق سلبى دائما . وقد كان من الضرورى تحويل هذا الجزء الى ميزانية الدولة حتى يمكن تحقيق التراكم الضرورى للتنمية السريعة وبالذات لتصنيع الاقتصاد القومى فى أقصر وقت ممكن .

الا انه يلاحظ أن بعض المواد الأولية الزراعية المخصصة للاستخدام فى الصناعة قد خضعت لنظام يختلف عن نظام الحصص الاجبارية ويحقق مصالح المزارع الجماعية بدرجة أكبر بكثير . فقد اتبعت بالنسبة لتلك المواد طريقة التعاقد على كميات محدودة بين المزارع والدولة وأعطيت للمزارع فى مقابلها أثمان أكثر ارتفاعا من الأثمان السائدة فيما يتعلق بالمواد الزراعية التى تخضع للحصص الاجبارية . وبطبيعة الحال فانه لا يمكن للمزارع الجماعية تصريف المواد الأولية التى تنتجها فى السوق الحر وذلك على خلاف الحال بالنسبة الى المنتجات الغذائية ، كذلك فان المشترى الوحيد لها هو الدولة . ومن هنا كانت الأثمان الأكثر ارتفاعا التى تدفع فى مقابلها وذلك حتى تضمن الدولة كفاية حاجة مشروعاتها الصناعية منها .

أما كميات المنتجات التى ترغب الدولة فى الحصول عليها بالاضافة الى كميات الحصص الاجبارية أو الكميات المتعاقد عليها فقد تقررت بالنسبة لها أثمان

أكثر ارتفاعا بكثير من الاثمان المقررة للحصص وللعقود . وقد اختلفت سياسة الدولة بالنسبة الى أثمان الكميات الاضافية من سلعة الى أخرى وانعكس هذا فى تفاوت كبير فى كيفية تحديد هذه الاثمان وفى نسبة ارتفاعها عن أثمان كميات الحصص والعقود . ففى بعض الاحيان كان هناك حد أقصى لاثمان الكميات الاضافية ، وفى أحيان أخرى كانت هذه الاثمان محددة عند مستوى معين . وبالنسبة الى الحبوب الغذائية بالذات فقد كانت أثمان الكميات الاضافية أعلى بقدر ضئيل فحسب من أثمان الحصص الاجبارية وذلك حتى لا يوجد دافع لدى المزارع على بيع أية كميات اضافية الى الدولة .

ولم يقتصر تعقد نظام الاثمان الزراعية قبل عام ١٩٥٨ على هذا الحد ، بل زادت منه السياسة التى اتبعتها الدولة مع المزارع الجماعية والتى كانت تقضى ببيع الدولة بعض السلع الصناعية التى تحتاج المزارع اليها بأثمان منخفضة او اعطائها أولوية فى تسلم هذه السلع فى حالة ندرتها ونقص المعروض منها وذلك فى مقابل تسليم المزارع للدولة كميات محددة من مواد زراعية معينة . وقد هدفت الدولة من هذه السياسة الى تشجيع المزارع على التخصص فى انتاج منتجات معينة من جهة وتشجيعها على انتاج المواد الزراعية التى تحتاجها المشروعات الصناعية بصفة خاصة من جهة أخرى .

ويلاحظ أنه قد تقررت عدة زيادات فى الاثمان الزراعية فى فترات متباعدة قبل عام ١٩٥٨ كان أهمها ما حدث فى عام ١٩٥٣ على اثر اجتماع اللجنة المركزية للحزب فى سبتمبر من ذلك العام . وقد زيدت اثمان الكثير من المنتجات زيادة كبيرة وعلى الاخص الحبوب والسكر واللحوم . كذلك فقد تقرر فى ذلك العام تخفيض كميات الحصص الاجبارية التى تلتزم المشروعات بتسليمها على أساس أثمان منخفضة مما يعنى زيادة الكميات الاضافية ذات الاثمان الاكثر ارتفاعا . وقد زيدت الاثمان الزراعية فى المتوسط الى حوالى ثلاثة أضعافها فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٨ .

وفى ديسمبر ١٩٥٨ قررت اللجنة المركزية للحزب بقيادة خروشوف اجراء تعديل جوهرى فى نظام الاثمان الزراعية فى صالح المزارع الجماعية بحيث تحدد الاثمان على أسس اقتصادية واضحة وبطريقة تمكن المزارع من تغطية نفقات انتاجها مع مراعاة ظروف مناطق الانتاج المختلفة والزيادة فى انتاجية العمل والانخفاض فى نفقات الانتاج وضرورات التوسع فى الانتاج سواء الزراعى أو الاقتصادى القومى بصفة عامة . وبمقتضى النظام الجديد للاثمان الزراعية ألغيت الاثمان المتعددة لنفس المنتجات والتى كانت موجودة من قبل وأصبحت الدولة تشترى هذه المنتجات من المزارع بثمن موحد لكل سلعة مع اختلافات فى بعض الاحيان ما بين مناطق الانتاج مراعاة للظروف الطبيعية المختلفة الخاصة بكل منطقة وبالتالى مدى النفقات التى تتحملها فى سبيل الانتاج . وهكذا تحدد أعلى الاثمان بالنسبة الى المناطق ذات ظروف الانتاج

القاسية ، وبالتالى ذات النفقات المرتفعة ، وأدنى الاثمان بالنسبة الى المناطق ذات الظروف المواتية ، وبالتالى ذات النفقات المنخفضة .

وقد كانت الاثمان الزراعية الجديدة ، بصفة عامة ، أدنى بقليل من الاثمان التى كانت محددة للكميات الاضافية قبل عام ١٩٥٨ ، وبالتالى أعلى بكثير من الاثمان التى كانت محددة من قبل لكميات الحصص الاجبارية والعقود . وفى بعض الاحيان ، كما هى الحال بالنسبة لمنتجات اللحوم ، تحددت الاثمان الجديدة عند مستوى أعلى من الاثمان السابقة للكميات الاضافية نفسها . وهكذا زادت الدخول التى يحصل عليها أعضاء المزارع الجماعية وتحسن توزيع الدخول بين المدينة والريف لصالح الاخير .

ولا شك أنه قد أمكن تحقيق هذه النتيجة فقط بعد أن انتهت فترة التصنيع الثقيل اعتمادا على فائض الانتاج الزراعى طوال ثلاثين عاما من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٥٨ . ذلك أن الاوضاع المادية والظروف الموضوعية التى يمر بها الاقتصاد القومى فى كل مرحلة من مراحل تطوره هى وحدها التى تملى السياسة الاقتصادية المناسبة التى يتعين اتباعها فى كافة المجالات ، ومنها مجال الاثمان الزراعية .

وقد تقررت عدة زيادات فى الاثمان الزراعية منذ عام ١٩٥٨ حتى الان طبقا لسياسة الدولة فى هذا المجال والتى استهدفت ، كما عبر عنها اجتماع اللجنة المركزية للحزب فى مارس ١٩٦٥ ، اتخاذ الاجراءات الاقتصادية الكفيلة بازالة القصور والاخطاء فى تخطيط الانتاج الزراعى وفى نظام الحوافز المادية فيه وكذلك تغيير ظروف الانتاج والتسويق الزراعيين . وقد بلغت الزيادة فى الاثمان الزراعية ما بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٥ ٣٨٪ فى المتوسط و ٤٥٪ بالنسبة لمنتجات اللحوم بالذات(٣٦) .

---

(٣٦) راجع فى تكوين الاثمان الزراعية

V. Boev, **Purchase Prices and the Profitability of Collective Farm Production** (Planovoe Khoziaistvo, No. 11, 1966), «Problems of Economics», vol. X, No. 1 May 1967, p. 28; Also in Boev (V), **Les prix d'achat des produits agricoles par l'Etat et la rentabilité de la production kolkhozienne** (Plan Khoz., No. 11, 1966), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», vol. VIII, No. 4, 1967, pp. 906 - 908; **Soviet Financial System,** Soviet Financial Institute, Progress Publishers, Moscow, 1966, pp. 183 - 184; Denis et Lavigne, **Le problème..., op. cit.,** pp. 63 - 73; Nove, **The Soviet Economy, op. cit.,** pp. 136 - 141; Typolt, **Prices..., op. cit.,** pp. 15 - 17.

المبحث الثالث

تكوين أثمان التجزئة

يقصد بأثمان التجزئة تلك التى تبيع بها هيئات التوزيع بالتجزئة التابعة للدولة والجمعيات التعاونية الاستهلاكية السلع الاستهلاكية المصنوعة والمنتجات الغذائية الزراعية ، سواء كان مصدرها المزارع الحكومية أم المزارع الجماعية ، الى السكان والى المؤسسات غير الانتاجية . وتسمى هذه الاثمان أيضا بالاثمان النهائية وبأثمان الاستهلاك .

وتتكون أثمان التجزئة من أثمان الجملة للصناعة بالنسبة لأموال الاستهلاك التى تنتجها مشروعات الدولة الانتاجية سواء الصناعية أم الزراعية ، والتى تشمل الضريبة على رقم الاعمال كما سبق أن رأينا ، وذلك بالاضافة الى نسبة معينة منها فى مقابل نفقات التوزيع والبيع للمستهلكين وأيضا نسبة أخرى كربح للهيئات القائمة بهذا التوزيع . وهكذا تكون العناصر الاساسية فى أثمان التجزئة هى نفقة الانتاج من جهة والضريبة على رقم الأعمال من جهة أخرى .

أما أثمان التجزئة للمواد الغذائية الزراعية التى تتسلمها الدولة من المزارع الجماعية فى مقابل الاثمان الزراعية السابق الاشارة اليها فانها تتكون من هذه الاثمان الاخيرة مضافا اليها نفقات التوزيع والبيع للمستهلكين وربح هيئات التوزيع والضريبة على رقم الاعمال . لكنه يلاحظ أنه قد ترتب على اصلاح الاثمان الزراعية لعام ١٩٥٨ ، كما سبق أن رأينا ، زيادة كبيرة فى اثمان المنتجات الزراعية التى تشتريها الدولة من المزارع الجماعية . وبالنسبة الى بعض هذه المنتجات ، كالخضروات ومنتجات الالبان ، بلغت الاثمان المدفوعة للمزارع الجماعية ، وبالاضافة الى نفقات التوزيع ، حدا يساوى أثمان التجزئة المقررة لها ، وبالتالى لم تتحمل هذه المنتجات بأية ضريبة على رقم الاعمال . بل انه بالنسبة الى منتجات اخرى ، كاللحوم مثلا ، زادت أثمانها المدفوعة الى المزارع الجماعية بالاضافة الى نفقات توزيعها عن أثمان التجزئة المقررة مما يعنى تحمل الدولة الفرق فى شكل اعانة خاصة بهذه المنتجات . وعلى أية حال فانه لا زالت توجد ضريبة على رقم الاعمال بالنسبة الى الحبوب والدقيق والسكر وبعض المنتجات الزراعية الاخرى .

ويتبين من تكوين اثمان التجزئة أن الضريبة على رقم الاعمال تكون الفرق بين نفقات الانتاج والتوزيع والربح من جهة وأثمان التجزئة من جهة أخرى . وفى عام ١٩٦٠ بلغت الضريبة حوالى ٤٠٪ من أثمان التجزئة فى المتوسط ، وهى تزيد عن هذا المعدل بالنسبة الى بعض السلع وتقل عنه ، بطبيعة الحال ، بالنسبة الى البعض الآخر . وتختلف أثمان غالبية السلع الغذائية طبقا للمناطق الجغرافية . ويقسم الاتحاد السوفيتى عادة ، فى هذا الخصوص ، الى مناطق ثلاث . ويبلغ معدل الاختلاف من منطقة الى أخرى من ١٠ الى ٢٥٪

من الثمن وذلك بحسب نوع السلعة . وتوجد أدنى الاثمان فى المنطقة الأولى والتى تشمل عادة الأقاليم التى تنتج فيها السلعة بوفرة. والى جانب هذا توجد أثمان أكثر ارتفاعا فى المنطقة الثانية والتى تشمل عادة الأقاليم التى تستورد السلعة بكثرة لانها لا تنتج فيها . واخيرا فانه توجد أعلى الاثمان فى المنطقة الثالثة والتى تشمل أقصى الشمال وأقصى الشرق فى الاتحاد السوفييتى .

كذلك فانه ترتفع أثمان التجزئة بالنسبة الى كافة السلع فى الريف عنها فى المدن وذلك بمعدل يتراوح ما بين ٥و٧ ٪ وذلك مراعاة لنفقات التوزيع المرتفعة فى الريف . ويدفع هذا الفارق سكان الريف الى شراء الكثير من السلع من المدن مما يحد من نمو تجارة التجزئة فى الريف ويزيد بالتالى من نفقاتها . واخيرا فانه يوجد فارق موسمى فى اثمان بعض السلع كالالبان والبيض بصفة خاصة . ويبلغ الفارق بين أثمان الصيف واثمان الشتاء بالنسبة الى هذه السلع ٣٠ الى ٥٠ ٪ . ويفسر هذا الفارق بضعف امكانيات حفظ وتحويل مثل هذه المنتجات (٣٧) .

المبحث الرابع

تكوين اثمان اسواق الكولخوز

يقصد بأسواق الكولخوز ، ويطلق عليها أحيانا اسم الاسواق الحرة ، تلك التى تتولى فيها المزارع الجماعية وكذلك أعضاء هذه المزارع بصفتهم الفردية والمزارعين الفرديين بيع المنتجات الغذائية من زراعية وحيوانية لسكان المدن . وتتكون الاثمان فى هذه الاسواق ، أى أثمان أسواق الكولخوز ، بحرية نتيجة لتلاقى قوى العرض والطلب على المنتجات المشار اليها دون تدخل من أية سلطة حكومية .

أما المنتجات التى تعرضها المزارع الجماعية فهى الكميات التى تقرر

---

(٣٧) راجع فى تكوين أثمان التجزئة

Marshall I. Goldman, **Soviet Marketing,** Collier - Macmillan Ltd., London, 1963, pp. 84, 91 - 93; Jan M. Michal, **Central Planning in Czechoslovakia,** Stanford University Press, California, 1960, pp. 153 - 154; Denis et Lavigne, **Le problème...**, **op. cit.**, pp. 25 - 30; Bergson, **The Economics...**, **op. cit.**, pp. 64 - 67; Felker, **Soviet...**, **op. cit**, p. 106; Typolt, **Prices...**, **op. cit.**, pp. 13 - 14; V. Tolkushkin, **Prices in Soviet Trade and Public Catering** (Ekonomicheskaia gazeta, Feb. 23, 1963), «Problems of Economics», vol. VI, No. 9, Jan. 1964, pp. 21 -24.

ادارة المزرعة عرضها فى السوق من انتاجها بعد الوفاء بكافة التزاماتها قبل الدولة وبعد توزيع جزء من الانتاج فى شكل عائد عينى على أعضاء المزرعة. واما المنتجات التى يعرضها أعضاء المزارع الجماعية بصفتهم الفردية وكذلك المزارعون الفرديون فهى التى ينتجونها من قطعة الارض الصغيرة المملوكة لهم ملكية فردية ومن الحيوانات والدواجن القليلة المسموح لهم بامتلاكها .

وهناك فى الاتحاد السوفيتى حوالى تسعة آلاف سوق للكولخوز ، وتوجد هذه الاسواق فى المدن والقرى فى بنايات مملوكة لمجالس السوفيت المحلية وتدار بواسطتها . وتدفع المزارع الجماعية لهذه المجالس مبالغ بسيطة كايجار للسوق وكمساهمة فى تحمل تكاليف الادارة والثلاجات والتجهيزات الاخرى الموجودة فى السوق . وهكذا يستطيع السكان الحصول على المنتجات الغذائية اما من متاجر الدولة والتعاونيات الاستهلاكية فى مقابل ثمن تحدده الدولة واما من أسواق الكولخوز فى مقابل ثمن تحدده قوى العرض والطلب .

ومن الممكن أن تتولى المزارع الجماعية بيع المنتجات التى يرغب أعضاؤها فى بيعها لحسابهم ، لكن هؤلاء الاعضاء يفضلون عادة الانتقال بأنفسهم لبيعها فى السوق بالرغم من ضياع الوقت والجهد وذلك لاعتقادهم فى امكان الحصول بأنفسهم على أثمان افضل لمنتجاتهم . وجدير بالذكر أن دخول أعضاء المزارع الجماعية من منتجاتهم التى يبيعونها فى أسواق الكولخوز هى أهم جزء من دخولهم الكلية على الاطلاق .

ويبلغ رقم الاعمال فى أسواق الكولخوز حوالى ٧٪ من رقم الاعمال الكلى لتجارة التجزئة فى الاتحاد السوفيتى ، لكن مبيعات هذه الاسواق من المواد الغذائية فى بعض المدن تكون حوالى ٣٥ أو ٤٠٪ من كافة المواد التى يشتريها السكان . أما أثمان المنتجات فى أسواق الكولخوز فهى دائما أكثر ارتفاعا من أثمان المنتجات المماثلة فى المتاجر الحكومية والتعاونيات الاستهلاكية. ويتراوح معدل هذا الارتفاع ما بين ٣٥ و ٦٠٪ . ويلجأ السكان الى الشراء من اسواق الكولخوز فى حالة عدم وجود السلعة المطلوبة فى متاجر الدولة أو التعاونيات الاستهلاكية ، أو اذا أرادوا الحصول على أنواع أحسن من السلعة أو خضروات أكثر نضرة . (٣٨)

---

(٣٨) راجع فى تكوين اثمان الكولخوز

Goldman, **Soviet Marketing, op. cit.**, pp. 88 - 89; Bergson, **The Economics...**, op. cit., pp. 53 - 55; Denis et Lavigne, **Le problème..., op. cit.**, pp. 27, 66; Nove, **The Soviet Economy, op. cit.**, p. 49 - 50 - 59, Loucks, **Comparative...**, op. cit., pp. 525 - 526.

المبحث الخـــامس

الجهات المختصة بتحديد الاثمان

يعتبر تحديد الاثمان فى الاقتصاد الاشتراكى اختصاصا بالغ الاهميـــة ، ولهذا فقد كان التحديد وما زال يتم على نحو مركزى . وبالرغم مما قرره مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى فى اجتماعه فى ٣٠ مايو ١٩٥٨ من ادخال نوع من اللامركزية فى تحديد الاثمان فان الطابع المركزى لا زال هو الغالب فى هذا الصدد . وتعد حكومة الاتحاد السوفيتى هى المسئولة بصفة عامة عن السياسة الخاصة بتحديد الاثمان ، وهى تمارس اختصاصاتها فى هذا الشأن بواسطة التعليمات التى تصدرها الى جوسبلان الاتحاد وحكومـــات الجمهوريات الاتحادية ووزارات الاتحاد .

وفيما يتعلق بتحديد اثمان الجملة فانه يتم بواسطة جهات على مستويات مختلفة بحسب أهمية السلعة محل البحث ، فتقوم جوسبلان الاتحادبوصفها منفذة لسياسة حكومة الاتحاد بتحديد اثمان المنتجات الصناعية الاساسية وكذلك الهامش المخصص لنفقات التوزيع . وبعد هـــذا تقوم حكومـــات الجمهورية الاتحادية بتحديد اثمان بعض المنتجات الاخرى الاقل أهميـــة . واخيرا تتولى مجالس السوفيت المحلية تحديد اثمان المنتجات المحلية البحتة. وهكذا تحدد اثمان جميع المواد المعدنية على اعلى مستوى وكذلك الحـــال بالنسبة الى مواد الوقود ماعدا المحلى منها . واذا كانت جوسبلان الاتحاد هى التى تحدد اثمان الالات الزراعية فان كل جمهورية تقوم بتحديد اثمان قطع الغيـــار الخاصة بهذه الآلات .

وبالاضافة الى هذا كله توجد عدة نظم خاصة فيما يتعلق بتحديد بعض الاثمان المعينة . فتقوم وزارة الصحة ، مثلا ، بتحديد أثمان الادوية والمهمات الطبية اللازمة للمستشفيات ، وتنفذ الاثمان التى تحددها بعد موافقة مجلس وزراء الاتحاد عليها . كذلك تقوم لجنة الدولة للطاقة والكهرباء بوضع تعريفة الطاقة الكهربائية . وتختص وزارة الثقافة بتحديد أثمان الجملة لخدمات المطابع وذلك فضلا عن اثمان تذاكر المسارح وغيرها من دور الثقافة .

وفى مواجهة هذه الجهات الادارية كلها التى تختص بتحديد اثمان الجملة فانه يكون من الضرورى اقامة نوع من التناسق فى مجال تحديد هذه الاثمان. ويتولى هذه المهمة جهازان : الاول هو اللجنة الدائمة للاثمان التابعة لمجلس وزراء الاتحاد والتى تختص باقامة التناسق الاجمالى بين مختلف الاثمـــان وذلك عن طريق العمل على كفالة الاستقرار العام للاثمان ورقابة الروابط ما بينها فى مختلف الاقاليم وفيمـــا بين مختلف مجموعات الســـلع من أجل تجنب كل تباعد أو تفاوت فى الاثمان لا مبرر له . لكن الجهاز الاهم فى هـــذا الصدد هو مكتب الاثمان التابع لجوسبلان الاتحاد والذى يضـــمن الوحـــدة

المنهجية فيما يتعلق بتكوين الاثمان والذى يصدر التعليمات الى مختلف الجهات حول قواعد حساب الاثمان التى يتعين اتباعها .

وبالنسبة الى أثمان التجزئة فان مجلس وزراء الاتحاد هو الذى يختص أيضا بتحديد السياسة العامة فى هذا المجال ، وبعد هذا تقوم جوسبلان الاتحاد بتحديد اثمان مجموعات السلع الاساسية كالخبز وأنواع اللحوم الاساسية وزيوت الطعام والسكر والسلع الاستهلاكية المعمرة وكافة السلع المستوردة وغير ذلك . وتستشار وزارة المالية فى كل تعديل هام فى هذه الاثمان وذلك بالنظر الى الاثار المالية المترتبة على تحديد اثمان التجزئة والخاصة بالضريبة على رقم الأعمال بصفة خاصة .

وتقوم حكومات الجمهوريات الاتحادية بتحديد أثمان باقى السلع مثل اللبن والمنسوجات والنبيذ وغيرها . وتشمل هذه السلع حوالى ٤٥٪ من كافة السلع الاستهلاكية . وأخيرا فان السلطات المحلية هى التى تقرر أثمان السلع التى تقوم بانتاجها الجمعيات التعاونية الانتاجية المحلية (٣٩) .

الفصل الثانى

سياسة الاثمان

يرتبط التساؤل الخاص بالكيفية التى يتعين أن تكون أو تحدد بها الاثمان فى نظام اقتصادى ما ارتباطا وثيقا بالاهداف والغايات المراد تحقيقها بواسطة هذه الاثمان . وفى اقتصاد التخطيط الاشتراكى لا تستهدف الاثمان توجيه النشاط الاقتصادى ولا توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع على مختلف الاستعمالات الممكنة ، اذ تقوم بهذه الوظيفة الخطة الاقتصادية القومية بما تضعه من أولويات محددة فى هذا الصدد . لكن للاثمان فى الاقتصاد الاشتراكى وظائف أخرى سبق الكلام عنها ، وليس من بينها توزيع الموارد توزيعا رشيدا . وقد ترتب على هذه الحقيقة أن اتخذت سياسة الاثمان ، أى المبادىء التى تحكم كل ما يتعلق بتكوينها ، وجهة معينة فى الاقتصاد الاشتراكى كما طبق حتى الآن ، أى فى اقتصاد التخطيط بعبارة اخرى .

---

(٣٩) راجع فى الجهات المختصة بتحديد الاثمان

Felker, Soviet..., op. cit., pp. 111 - 113; Goldman, Soviet Marketing, op. cit., pp. 96 - 101; Bergson. The Economics... op. cit., pp. 55 - 58; Denis et Lavigne, Le problème..., op. cit., pp. 26 - 27, 42 - 43; Nove, The Soviet Economy, op. cit., pp. 128 - 129, 135 - 136; Planification..., op. cit., pp. 49 - 50; Tolkushkin, Prices..., op. cit., pp. 22 - 23.

وسنتولى دراسة سياسة الاثمان فى الاقتصاد الاشتراكى فى مباحثثلاثة: الاول فى السياسة العامة للاثمان ، والثانى فى سياسة اثمان أموال الانتاج، والثالث والاخير فى سياسة أثمان أموال الاستهلاك .

المبحث الاول

السياسة العامة للاثمان

من الممكن تحديد السياسة العامة للاثمان فى الاقتصاد الاشتراكى فى خمسة مبادىء رئيسية :

أولا ــ التحديد المركزى للاثمان :

تكون الاثمان ، مثلها فى ذلك مثل كافة الظواهر الاقتصادية الاخرى فى الاقتصاد الاشتراكى ، جزءا لا يتجزأ من نظام الادارة المركزية المخططة للاقتصاد القومى . ولهذا فان السلطات المركزية فى هذا الاقتصاد هى التى تتولى بطريقة مباشرة تحديد الاثمان الاجبارية بالنسبة الى الغالبية العظمى من المنتجات سواء كانت سلعا أم خدمات . وهذا التحديد المركزى للاثمان هو درجة أعلى من مجرد التوجيه المركزى لها ، اذ أنه من الممكن ، فى الواقع، توجيه تطور الاثمان مركزيا دون أن يستلزم هذا بالضرورة أن تقوم السلطات المركزية بتحديد الاثمان مباشرة بواسطة قرارات تصدرها فى هذا الصدد .

ويلاحظ أن التحديد المركزى للاثمان فى الاقتصاد الاشتراكى لا ينطبق بالنسبة الى بعض المنتجات التى تستخدم فى انتاجها موادا أولية بحته ، اذ تقوم هيئات الحكم المحلى بتحديد أثمان هذه المنتجات . كذلك لا ينطبق التحديد المركزى بالنسبة الى اثمان المنتجات الزراعية الغذائية التى تبيعها المزارع الجماعية واعضاء هذه المزارع والمزارعين الفرديين فى اسواق الكولخوز .

ثانيا ــ ثبات الاثمان :

يعنى هذا المبدأ الثانى من مبادىء السياسة العامة للاثمان أن الاثمان التى تقررها السلطات المركزية تبقى ثابتة دون تغيير خلال مدة معينة تبلغ فى العادة عدة سنوات واذا حدث استثناء أو وقع تغير فى الاثمان خلال مدة ثباتها فانه يتم أيضا بقرارات تصدرها السلطات المركزية . وبطبيعة الحال فان عدم تغير الاثمان وثباتها خلال مدة معينة هو مسألة نسبية ، اذ تختلف مدة الثبات من سلعة الى أخرى ومن دولة اشتراكية الى أخرى . ويعكس مبدأ ثبات الاثمان ، فى واقع الامر ، فكرة أن الاثمان المخططة لا تتأثر تلقائيا بقوى العرض والطلب فى السوق ولا بالتغيرات التى تحدث فى نفقات الانتاج . وقد جرت العادة على اجراء بعض التخفيضات فى أثمان التجزئة مرة كل عام ، أما أثمان الجملة فانه يعاد النظر فيها كل خمس أو سبع سنوات .

وجدير بالذكر أن مبدأى التحديد المركزى للاثمان وثباتها لا يعتبران مبدأين غير قابلين للانفصال ، كما قد يبدو لأول وهلة ، اذ يمكن فى الواقع أن تحدد الاثمان مركزيا ومع هذا تكون أثمانا متغيرة بتغير الظروف الخاصه بعرض السلعة أو بالطلب عليها . وبالفعل فقد تخلت بعض الدول الاشتراكية ، مثل بولندا ، منذ فترة من الزمن عن التطبيق الدقيق لمبدأ عدم تغير الاثمان ولجأت الى احداث تغييرات فيها من وقت لآخر بهدف اكسابها قدرا متزايدا من المرونة مسترشدة فى ذلك بالاوضاع الفعلية السائدة فى السوق والمتغيرة بدورها من وقت لاخر . كذلك بدأت تشيكوسلوفاكيا فى اتباع مثل هذه السياسة مقتدية فى ذلك بالتجربة البولندية . وفى كلتا الحالتين ، أى فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، لم يتأثر مبدأ التحديد المركزى للاثمان بالنسبة الى الغالبية العظمى من المنتجات . ومن الجهة المقابلة فان الاثمان التى لا تتحدد بواسطة السلطات المركزية يمكنها أن تظل ثابتة لمدة طويلة دون تغيير وذلك طالما كانت تحقق التوازن بين العرض والطلب ، وفى هذه الحالة تعبر الاثمان عن توازن طبيعى أو تلقائى .

ولاشك فى أن عدم تقلب الاثمان وثباتها نسبيا لمدة معينة هو أمر مرغوب فيه . لكنه قد يحدث فى نظام تحديد الاثمان بواسطة قرارات من السلطات المركزية ، كما هى الحال فى ظل اقتصاد التخطيط ، الا تعبر الأثمان الثابتة عن أى توازن حقيقى وأن يخفى الاستقرار الظاهرى للاثمان ابتعادا كبيرا عن التوازن الاقتصادى الفعلى .

ثالثا ــ وجود مستويين للاثمان :

يعنى هذا المبدأ أن يوجد فارق كبير بين مستوى أثمان أموال الانتاج ومستوى أثمان أموال الاستهلاك . ففى حين لا تشتمل أثمان الجملة الا على نفقات الانتاج بالاضافة الى قدر ضئيل فحسب من الناتج الاجتماعى الصافى الذى تقوم بخلقه المشروعات العاملة فى القسم الاول من قسمى الانتاج الاجتماعى ، أى المنتجة لاموال الانتاج بعبارة أخرى ، ويتمثل فى معدل ربح يتراوح مابين ٣ و ٥٪ ، فان أثمان التجزئة تشتمل بالاضافة الى نفقات الانتاج على قدر كبير من الناتج الاجتماعى الصافى ويتمثل فى معدل ربح للمشروعات العاملة فى القسم الثانى من قسمى الانتاج الاجتماعى ، أى المنتجة لأموال الاستهلاك ، وكذلك فى الضريبة على رقم الاعمال التى تضاف الى نفقات الانتاج والربح مكونة اثمان التجزئة لهذه الاموال . بل قد يصل الامر فى بعض الأحيان الى تحديد أثمان الجملة لبعض أموال الانتاج عند مستوى أقل من نفقات الانتاج وبهذا يحقق المشروع المنتج لهذه الاموال خسارة مخططة غالبا ما تتولى ميزانية الدولة تغطيتها بواسطة منح غير قابلة للرد . وهكذا تكون النتيجة النهائية أن يوجد مستويان مختلفان للاثمان أحدهما لاموال الانتاج والثانى لأموال الاستهلاك ، وان تحدد أثمان أموال الانتاج عند مستوى أكثر انخفاضا من المستوى الذى تتحدد عنده أثمان أموال الاستهلاك .

وسنتولى بعد قليل دراسة سياسة أثمان أموال الانتاج ثم سياسة أثمان

أموال الاستهلاك بشىء من التفصيل فى المبحثين الثانى والثالث من هذا الفصل، ونكتفى هنا بالاشارة الى أن وجود ملكية الدولة باعتبارها الشكل المسيطر للملكيه فى الاقتصاد الاشتراكى كفيل بأن يمحو الى حد ما الفارق بين تحقيق الناتج الاجتماعى الصافى للمشروعات الاشتراكية بواسطة الربح فقط فى حالة انتاج أموال الانتاج وبواسطة الربح والضريبة على رقم الاعمال فى حالة انتاج أموال الاستهلاك . ذلك أن هذا الناتج أيا كان الشكل الذى يتحقق فيه انما يذهب فى الجزء الاكبر منه الى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة ، هذه الدولة التى تمثل المجتمع كله . وهكذا تعتبر الضريبة مجرد قناة ، الى جانب الاقتطاع من الارباح ، لتحويل الجزء الاكبر من الناتج الاجتماعى الصافى الى ميزانية الدولة .

رابعا ــ التخفيض الدورى لاثمان أموال الاستهلاك :

لم يتكون هذا المبدأ من المبادىء العامة لسياسة الاثمان منذ وقت طويل ، انما الذى حدث منذ أوائل السنوات الخمسين وحتى عام ١٩٦٠ هو سيطرة مفهوم معين مؤداه أن الاتجاه الوحيد الممكن لحركة أثمان التجزئة ، أى أثمان أموال الاستهلاك ، هو الى الخفض المتواصل . ومن الناحية النظرية البحتة فانه لم يعترف بامكانية اتجاه حركة أثمان هذه الاموال الى الارتفاع ، ولا حتى بالنسبة الى بعض السلع المعينة . وبطبيعة الحال فان تخفيض أثمان أموال الانتاج بسبب ارتفاع انتاجية العمل هو الشرط الضرورى ، فى التحليل الاخير ، لتحقيق تخفيض أثمان أموال الاستهلاك فى الاجل الطويل . وبالمثل فان ارتفاع انتاجية العمل هو ، فى التحليل الاخير أيضا ، الشرط الضرورى لامكان تخفيض أثمان أموال الانتاج فى الاجل الاطول . وهكذا ينص برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى لعام ١٩٦١ على « ان التخفيض المنتظم للاثمان والقائم على أساس اقتصادى سليم ، بفضل الزيادة فى انتاجية العمل والتقليل من نفقات الانتاج ، هو الاتجاه الرئيسى لسياسة الاثمان فى فترة بناء الشيوعية » (٤٠) . وعلى أية حال فان الذى حدث عملا هو أنه أجريت عدة تخفيضات فى اثمان التجزئة لغالبية السلع فى فترة محددة كل عام ، وهذه الفترة فى الاتحاد السوفييتى هى فترة الربيع ، وذلك طوال السنوات الخمسين . ومن ناحية أخرى فقد حدثت زيادات يعتد بها فى اثمان بعض السلع الاستهلاكية الاساسية الاخرى .

خامسا ــ ازدواج الاثمان الزراعية حتى عام ١٩٥٨ ثم وحدتها بعد هذا التاريخ :

ويتعلق المبدأ الخامس والاخير من مبادىء السياسة العامة للاثمان بنظام الاثمان الزراعية . وهنا حدث تطور كبير ، كما سبق أن رأينا ، فى عام ١٩٥٨

(٤٠) In Denis et Lavigne, Le problème..., op. cit., p. 53.

فى الاتحاد السوفيتى اذ الغى النظام الذى ظل مطبقا طوال ثلاثين عاما والذى كان يقضى بالزام المزارع الجماعية بتسليم حصة معينة من منتجاتها تحددها الدولة فى مقابل ثمن زهيد وبشراء الدولة لما تحتاجه من كميات اضافية من هذه المنتجات فى مقابل ثمن أكثر ارتفاعا بكثير . وقد كانت الاثمان الزهيدة المقررة للحصص الاجباريه ، كما سبق أن راينا ، مجرد وسيلة لتحويل جزء من الناتج الاجتماعى الصافى المتحقق فى الزراعة الى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة لمواجهة حاجات المجتمع ككل من تمويل لتنمية الاقتصاد القومى ولتمويل الخدمات الاجتماعية والثقافية وللدفاع الوطنى . ومنذ عام ١٩٥٨ تقررت أثمان موحدة ، تقع ما بين المستويين القديمين للاثمان وان كانت أقرب الى المستوى الاعلى ، تشترى بها الدولة الكميات التى تحددها وفقا لعقود بينها وبين المزارع الجماعية . ويحتفظ النظام الجديد للاثمان الزراعية اذن بامكانية تحويل جزء ، وان كان أقل من ذى قبل ، من الناتج الاجتماعى الصافى الذى تحققه الزراعة الى ميزانية الدولة . ويتمثل هذا الجزء فى الضريبة على رقم الاعمال التى قد تتضمنها أثمان التجزئة للمنتجات الزراعية التى سبق أن اشترتها الدولة من المزارع الجماعية (٤١) .

المبحث الثانى

سياسة أموال الانتاج

استهدفت سياسة اموال الانتاج ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالآلات والتجهيزات الفنية ، فى الاقتصاد الاشتراكى حتى وقت قريب غاية أساسية وهى تسهيل مهمة ادخال فنون الانتاج الحديثة فى الجهاز الانتاجى للاقتصاد القومى واتمام عملية التصنيع الاشتراكى على أساس استخدام أحدث الآلات والتجهيزات الفنية المعروفة . ولهذا السبب فقد حددت أثمان أموال الانتاج عند مستوى منخفض بما فيه الكفاية لدفع مديرى المشروعات الاشتراكية الى استعمال الآلات والتجهيزات الحديثة وكذلك تطبيق أحدث المخترعات الفنية فى مشروعاتهم .

والواقع أن تحميل المشروعات الاشتراكية ، وخاصة فى مراحل التصنيع الاشتراكى السريع ، باعباء كبيرة اذا أرادت استخدام الآلات الحديثة فى عملية الانتاج من شأنه صرف هذه المشروعات عنها والتجائها الى طريق الانتاج المتخلفة التى لا تستلزم استخدام مثل هذه الالات ، وبهذا تتعطل عملية التصنيع الاشتراكى بأكملها . ولاشك فى أنه لو كانت اثمان أموال

---

(٤١) راجع بصفة خاصة فى السياسة العامة للاثمان

O. Kyn, **Le rôle des prix dans l'économie socialiste**, Académie Bulgare des Sciences, 1964, pp. 5 - 10.

الانتاج قد حددت فى السنوات الثلاثين فى الاتحاد السوفيتى عند مستوى مرتفع لما امكن أن يتحقق تصنيع الاقتصاد السوفيتى بمثل السرعة والكثافة الذين تم بهما فعلا . ولهذا فقد كانت الفكرة التى سادت طوال سنوات التصنيع السريع هى وجوب تخفيض أثمان أموال الانتاج حتى عن نفقات انتاجها فى بعض الاحيان ، وانه لا توجد ضرورة تحتم أن تتحدد هذه الاثمان بحيث تكون تعبيرا دقيقا عن قيمة العمل الاجتماعى الضرورى الذى بذل فى انتاجها .

وصحيح أن المشروعات المنتجة لاموال الانتاج ، أى العاملة فى الصناعة الثقيلة بعبارة أخرى ، لن تحقق أرباحا أو ستحقق معدلا ضئيلا فحسب لا يمثل بأية حال الناتج الاجتماعى الصافى الذى تقوم هذه المشروعات بخلقه فى الحقيقة . ومعروف أن الناتج الاجتماعى الصافى هو ما يفيض من ثمن السلعة بعد دفع نفقات انتاجها من عمل حى فى شكل أجور العمال وعمل مجمد او مختزن فى شكل أثمان المواد الأولية والوسيطة ومقابل استهلاك الاصول الانتاجية . لكنه لا ضرر على الاطلاق فى عدم تحقق الناتج الاجتماعى الصافى للمشروعات المنتجة لاموال الانتاج فى اثمان هذه الاموال ، فأموال الانتاج المنخفضة الثمن لن تتداول الا فى داخل القطاع الاشتراكى فحسب ولن يشتريها اى مشروع او فرد خارج هذا القطاع . وهكذا تكون أثمان الجملة لأموال الانتاج هى تلك التى توزع على أساسها هذه الأموال ما بين مختلف المشروعات الاشتراكية وفقا لخطة الامدادات المادية والفنية المقررة . ولما كانت المشروعات المنتجة لاموال الاستهلاك هى مشروعات اشتراكية أيضا وتستخدم أموال الانتاج فى عملياتها الانتاجية فانه يترتب على ذلك أن تدخل الاثمان المنخفضة لاموال الانتاج كنفقة من نفقات انتاج أموال الاستهلاك وأن يتحقق بالتالى الناتج الاجتماعى الصافى للمشروعات المنتجة لاموال الانتاج فى اثمان أموال الاستهلاك . ونتيجة لهذا فان هذه الاثمان الاخيرة لا تتضمن فحسب الناتج الاجتماعى الصافى للمشروعات المنتجة لاموال الاستهلاك نفسها بل أيضا الناتج الصافى للمشروعات المنتجة لاموال الانتاج . وكما هو معروف ، فان الجزء الاكبر من هذا الناتج الاجتماعى الصافى بنوعيه انما يحول الى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة فى شكل اقتطاع من الارباح التى تحققها المشروعات المنتجة لاموال الاستهلاك وفى شكل ضريبة على رقم الاعمال وذلك لمواجهة حاجات المجتمع ككل وبصفة خاصة لتمويل تنمية الاقتصاد القومى والخدمات الاجتماعية والثقافية والدفاع الوطنى .

وهكذا يمكن ، فى نهاية الامر ، تحقيق الهدف الاساسى من اثمان أموال الانتاج وهو تصنيع الاقتصاد القومى على أساس من فنون الانتاج الحديثة وذلك بواسطة تحديد هذه الاثمان عند مستوى منخفض ، وفى نفس الوقت وبالرغم من هذا الحصول على الناتج الاجتماعى الصافى للمشروعات المنتجة لهذه الاموال كاملا وذلك بتضمين هذا الناتج فى اثمان أموال الاستهلاك . غاية ما هناك ان الصناعة الثقيلة لن تحقق بنفسها التراكم اللازم للتوسع فى انتاجها ، بل ستقوم بهذه المهمة المشروعات المنتجة لاموال الاستهلاك .

وستتولى الدولة ، مالكة كلا النوعين من المشروعات ، مهمة تحويل الموارد المالية الضرورية من المشروعات الاخيرة الى المشروعات الاولى (٤٢).

المبحث الثالث

سياسة أموال الاستهلاك

تتحصل الغاية الرئيسية من أثمان أموال الاستهلاك فى اقامة التوازن بين القوة الشرائية فى يد السكان والتى تتحدد أساسا بالاجور والتحويلاتالنقدية المتنوعة من جهة وبين الكميات المتاحة من السلع والخدمات الاستهلاكية والتى تتحدد أساسا بالمنتج منها من جهة أخرى . وهكذا تتحدد أثمان أموال الاستهلاك بصفة رئيسية على نحو يحقق تصريف المنتجات الاستهلاكية التى يتقرر انتاجها وتصفيتها من السوق . ولا يمنع هذا من الاهتداء بعدةاعتبارات اجتماعية مختلفة عند تحديد أثمان بعض السلع الاستهلاكية ، ومثال ذلك تحديد أسعار الفودكا عند مستوى مرتفع واثمان الملابس وخاصة ملابس الاطفال عند مستوى منخفض .

ويمكن القول اذن أن سياسة أموال الاستهلاك تقوم أساسا على تحقيق التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى الخاصين بهذه الاموال . لكنه ينبغى ملاحظة أن كلا من الطلب على أموال الاستهلاك وعرضها انما يتحددان بدورهما مسبقا بواسطة السلطات المركزية . فالطلب الكلى هو ، بصفة رئيسية ، دالة للدخول النقدية للسكان من أجور وتحويلات نقدية مختلفة تقررها الدولة ، كما أن العرض الكلى هو ، فى التحليل الاخير ، نتيجة للقرارات الاساسية التى تتخذها الدولة فيما يتعلق بتوجيه الموارداالاقتصادية المتاحة لانتاج أموال الانتاج من جهة وأموال الاستهلاك من جهة أخرى . وهكذا فان أثمان أموال الاستهلاك انما تتحدد من أعلى وليس من أسفل ، أى ان نقطة البداية فى تحديد هذه الاثمان هى الكميات الكلية ، من دخول نقدية وانتاج استهلاكى ، وليس نفقة انتاج السلع الاستهلاكية مأخوذا كل سلعة منها على حدة .

وتكتسب هذه السياسة لاموال الاستهلاك أهمية خاصة فى الاقتصاد الاشتراكى . ذلك ان الاولوية الممنوحة لانتاج أموال الانتاج تؤدى ، كما هو معروف ، الى توزيع دخول نقدية متزايدة دائما على السكان فى شكل أجور دون ان يقابل هذا انتاج كاف أو متكافىء للمنتجات الاستهلاكية . وفى

---

(٤٢) راجع فى سياسة أموال الانتاج

Malishev, Price..., op. cit., pp. 163 - 164, 169; Denis et Lavigne, Le problème..., op. cit., pp. 81 - 88; Montias, Producer..., op. cit., p. 49.

مثل هذه الظروف لا يمكن أن تحدد أثمان المنتجات الاستهلاكية ، كما هى العادة ، بنفقات الانتاج والتوزيع وهامش للربح فحسب ، اذ سيؤدى هذا بكل تأكيد الى عجز القيمة الكلية لهذه الاثمان عن بلوغ مستوى القيمة الكلية للدخول النقدية للسكان وبالتالى عجز المنتجات الاستهلاكية المعروضة عن استيعاب القوة الشرائية النقدية الموجودة فى السوق . وستكون النتيجة الحتمية طوابير طويلة من المشترين واعادة بيع السلع التى يفلح البعض فى شرائها مرة أخرى ولكن بأثمان اكثر ارتفاعا ، أى المضاربة على السلع الاستهلاكية ، وايضا ظهور أثمان تضخمية للمنتجات الاستهلاكية التى لاتخضع الاثمان فيها لتحديد السلطات المركزية ، مثل أثمان أسواق الكولخوز .

والوسيلة الوحيدة لتلافى كافة هذه الآثار الضارة هى قطع كل علاقة بين تكلفة انتاج المنتجات الاستهلاكية واثمان بيعها وتحديد هذه الاثمان على أساس آخر مختلف كل الاختلاف وهو استيعاب المنتجات الاستهلاكية التى يتقرر انتاجها فى فترة معينة للدخول النقدية الموزعة على السكان فى هذه الفترة نفسها وبالتالى خلق توازن بين عرض أموال الاستهلاك والطلب عليها. أما كيفية التوصل الى تحقيق هذه النتيجة فتتحصل فنيا فى اضافة عنصرا آخر الى نفقات انتاج أموال الاستهلاك وتوزيعها والربح المقرر للمشروعات العاملة فيها ، وهذا العنصر الاخر هو الضريبة على رقم الاعمال .

ويتبين من سياسة أموال الاستهلاك هذه الدور الخطير الذى تؤديه الضريبة على رقم الاعمال فى هذا الخصوص . وذلك أن هذه الضريبة انما تمثل بالذات الفرق بين اثمان أموال الاستهلاك التى تحقق التوازن بين العرض والطلب على النحو المشار اليه وبين نفقات انتاج هذه الاموال مضافا اليها نفقات التوزيع وهامش الربح المقرر للمشروعات المنتجة لها وتلك التى تتولى توزيعها . ومن هذا يتضح أن الضريبة على رقم الاعمال انما تعد نتيجة لتحديد ثمن المنتجات الاستهلاكية عند مستوى معين ، هو مستوى التوازن، وليس عنصرا محددا سلفا يضاف الى العناصر الاخرى المكونة لهذا الثمن بغض النظر عن أية اعتبارات اخرى مثل الضرائب غير المباشرة بمعنى الكلمة . ومعروف أن مبلغ الضريبة يحول كاملا الى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة ولا تحتفظ المشروعات المنتجة لاموال الاستهلاك بأية نسبة منه ، وذلك بعكس الحال فيما يتعلق بهامش الربح الذى تحققه هذه المشروعات اذ تقتطع نسبة منه فحسب ، وان كانت كبيرة ، وتحول الى ميزانية الدولة .

ويترتب على هذا المفهوم للضريبة على رقم الاعمال ألا يكون معدلها ، وهو يحسب بنسبة مبلغها الى ثمن البيع الاجمالى بما فيه الضريبة نفسها ، واحدا فى كافة فروع الانتاج الاستهلاكى ولا حتى بالنسبة الى انتاج كافة المشروعات العاملة فى فرع انتاجى واحد والمنتجة لنفس السلعة . ان الامر كله انما يتوقف على المستوى الذى يتحدد عنده ثمن البيع من جهة ومستوى النفقات والربح فى المشروع من جهة أخرى . ولهذا السبب فان معدل الضريبة

يتراوح من عدة نسب مئوية بسيطة الى حوالى ٩٠ ٪ من ثمن السلعة . ويترتب على هذا المفهوم أيضا الا يتأثر ثمن التجزئة تأثرا مباشرا وتلقائيا بالتغيرات التى تحدث فى نفقات انتاج السلعة ، فهذا الثمن انما يتأثر فقط بالسياسة المقررة لاثمان أموال الاستهلاك والتى تتمثل أساسا ، كما سبق أن رأينا ، فى اقامة التوازن بين عرض هذه الاموال والطلب عليها . والوسيلة الرئيسية لاحداث التأثير المطلوب فيه ، ارتفاعا أو انخفاضا ، هى التغيير فى معدل الضريبة ارتفاعا أو انخفاضا .

وبالاضافة الى هذه الوظيفة الاساسية للضريبة على رقم الاعمال ، أى تحقيق التوازن بين عرض أموال الاستهلاك والطلب عليها ، فان للضريبة دورا آخر يتلخص فى استخدامها كأداة لتشجيع الطلب على بعض السلع المعينة ، أو على العكس لصرف الطلب عن هذه السلع ، فبالنسبة الى السلع التى يتبين زيادة المعروض منها عن الطلب عليها يؤدى تخفيض معدل الضريبة المفروضة الى تخفيض ثمنها وبالتالى الى زيادة الكميات المطلوبة منها وتخليص السوق منها ، وبالعكس فان زيادة معدل الضريبة المفروضة على السلع التى يزيد الطلب عليها عن الكميات المعروضة منها يؤدى الى زيادة ثمنها وبالتالى الى انقاص الطلب عليها الى الحد الذى يحقق التوازن مع المعروض منها .

وتؤدى الضريبة أيضا دورا هاما فيما يتعلق بتنظيم أربحية المشروعات المنتجة لاموال الاستهلاك . ذلك أنه يترتب على عدم تحقيق الناتج الاجتماعى الصافى فى أثمان منتجات المشروعات المنتجة لاموال الانتاج وتحقيقه بمناسبة بيع منتجات المشروعات المنتجة لاموال الاستهلاك على النحو السابق الاشارة اليه ، يترتب على هذا أن تزيد أثمان الاموال الاخيرة زيادة ضخمة عن نفقات انتاجها . واذا لم توجد الضريبة على رقم الاعمال فسيكون الشكل الوحيد الذى يأخذه الناتج الاجتماعى الصافى هو الارباح التى تحققها المشروعات المنتجة لاموال الاستهلاك ، وستكون هذه الارباح بالغة الضخامة لانها انما تتكون فى الواقع من الناتج الصافى لكلا النوعين من المشروعات ، أى المنتجة لاموال الانتاج ولاموال الاستهلاك . اكثر من هذا فانه نظرا لاختلاف ظروف الانتاج من مشروع الى آخر اختلافا كبيرا فان النتيجة ستكون تفاوتا كبيرا أيضا فى معدل الربح الذى يحققه كل مشروع .

ومثل هذه الحالة لا يمكن السماح بها ، اذ لا يمكن أن تزداد الارباح التى تحققها بعض المشروعات زيادة كبرى على حساب البعض الآخر لمجرد أن السياسة العامة للأثمان تقضى بوجود مستويين مختلفين أحدهما لأثمان أموال الانتاج والآخر لاثمان أموال الاستهلاك . كذلك فانه لا يمكن ترك أرباح بعض المشروعات تزداد زيادة كبيرة عن أرباح المشروعات الاخرى المنتجة لنفس السلعة لمجرد اشتغال الاولى فى ظل ظروف انتاجية أحسن من الثانية ولا دخل لادارة المشروع فى الحالتين فيها . وهنا يظهر دور الضريبة على رقم الاعمال كمنظم داخلى لارباح المشروعات ، فهى تقتطع جزء كبيرا من

الناتج الاجتماعى الصافى الذى تحققه المشروعات المنتجة لاموال الاستهلاك، ثم انها تفرض بمعدلات مختلفة بحسب الظروف التى يعمل فيها كل مشروع . وهكذا يمكن بفضل هذه الضريبة أن تحصل الدولة على الناتج الاجتماعى الصافى الذى تحققه المشروعات المنتجة لاموال الانتاج من جهة وترك نفس معدل الربح تقريبا لكل مشروع من المشروعات المنتجة لنفس السلعة من جهة أخرى (٤٣) .

الباب الثالث

نقد نظام الاثمان والجدل حول قانون القيمة

كان نظام الاثمان فى الاقتصاد الاشتراكى ، سواء تعلق الأمر بتكوينها أم بسياستها ، محل نقاش كبير فى الفكر الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الاشتراكية المتقدمة ، وعلى الاخص تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر ، منذ منتصف الخمسينات على وجه الخصوص . وقد وجهت الى هذا النظام انتقادات متعددة أهمها فشل الاثمان فى التعبير عن قيمة السلع الحقيقية كما تحددها كمية العمال اللازم اجتماعيا لانتاجها ، او النفقات الاجتماعية الضرورية لانتاجها بعبارة أخرى . وآية ذلك اشتغال فروع انتاجية بكاملها ، مثل مناجم الفحم واستخراج خامات الحديد وغيره من المعادن ، على أساس تحقيق خسارة مخططة . ويترتب على هذا الا تكفى أثمان هذه السلع لتغطية حتى نفقات انتاجها ، وبالتالى تنعدم الرابطة تماما بين هذه الاثمان وبين النفقات الاجتماعية الضرورية لانتاجها ، أو قيمتها بعبارة أخرى . وقد أدى هذا النقد الاساسى لنظام الاثمان الى اثارة جدل عنيف بين الكتاب الاشتراكيين ، منذ عام ١٩٦٢ على الأخص ، حول موضوع نظرى ومنهجى هو موضوع قانون القيمة فى الاقتصاد الاشتراكى .

وسنتولى دراسة نقد نظام الاثمان فى فصل أول ثم الجدل حول قانون القيمة فى فصل ثان وأخير .

---

(٤٣) راجع فى سياسة أموال الاستهلاك

Felker, **Soviet...**, **op. cit.**, pp. 108 - 111; Goldman, **Soviet Marketing,** op. cit., pp. 87 - 88 - 94 - 95; Denis et Lavigne, **Le problème ..., op. cit.**, pp. 24 - 26, 30 - 39; Grossman, **Industrial..., op. cit.**, pp. 50 - 51; N. Kotelevskii, **The Role of Prices in Regulating Demand and Supply of Consumer Goods** (Nauchnye doklady vyssheishkoly, ekonomicheskienauhi, No. 5, 1963), «Problems of Economics», vol. VII, No. 3, July 1964, pp. 17 - 20.

الفصل الأول

نقد نظام الأثمان

وجه عدد من الكتاب الاشتراكيين عدة انتقادات عامة الى نظام الاثمان وذلك الى جانب انتقادات خاصة بأثمان أموال الانتاج وأخرى خاصة بأثمان اموال الاستهلاك . وسنتناول بالدراسة كل نوع من هذه الانتقادات على حدة فى مبحث مستقل . لكنه يتعين أن نوضح منذ الآن أن الانتقادات الرئيسية لنظام الاثمان الاشتراكى لا تراعى أننا فى ظل اقتصاد التخطيط وأن دور الاثمان فى هذا الاقتصاد ، كما سبق أن رأينا ، انما يختلف اختلافا جوهريا عن دورها فى اقتصاد السوق . والامر الجوهرى فى هذا الصدد هو أن الاثمان فى اقتصاد التخطيط لا تستخدم كموجه لتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على مختلف الاستعمالات الممكنة كما هى الحال فى اقتصاد السوق ، بل ان قرارات المخططين التى يتخذونها فى ضوء توجيهات السلطات السياسية فى الدولة هى التى تقوم بهذه المهمة الحيوية فى الاقتصاد القومى . ولهذا السبب فاننا لا نتفق فى الرأى مع الكتاب الذين ينتقدون نظام الاثمان وخاصة فيما يتعلق بالنقد العام للأثمان ونقد اثمان أموال الانتاج .

المبحث الأول

النقد العام للأثمان

يتحصل النقد العام الرئيسى للأثمان فى عدم امكان الاعتماد عليها كوسيلة يمكن للمخططين أن يستخدموها من أجل تقييم نتائج نشاط المشروعات وفعالية استخدام الموارد الاقتصادية على نحو دقيق . ويرجع السبب فى هذا الى ابتعاد الأثمان عن القيمة ، أى عدم تعبير أثمان المنتجات عن النفقات الاجتماعية الضرورية التى بذلت فى سبيل انتاج هذه المنتجات . ويعنى هذا بكل وضوح أنه لا توجد قاعدة موضوعية تتكون الاثمان وفقا لها وبالتالى تكون هذه الاثمان محددة تحديدا تحكميا بواسطة السلطات المختصة بذلك .

ويؤدى هذا الوضع الى عدم امكان استخدام الاثمان كأحد أدوات توجيه الاقتصاد القومى ولا لمقارنة النفقات التى بذلت فى انتاج السلع المختلفة . وفى مثل هذه الحالة لا يمكن التأكد مما اذا كان وجها معينا من أوجه الاستثمار أكثر فعالية من وجهة آخر أم لا ، وما اذا كان اجراء فنيا معينا أكثر فائدة للاقتصاد القومى من اجراء آخر أم لا . كذلك فانه لا يمكن معرفة ما اذا كان من الأفيد التوسع فى انتاج سلعة معينة أم على العكس فى سلعة أخرى .

بل قد يترتب على أخذ الاثمان فى الاعتبار عند مقارنة عدة طرق فنية مختلفة للانتاج فى مشروع ما التوصل الى نتائج تتعارض تماما مع ما تمليه مصلحة

الاقتصاد القومى بكل وضوح فى هذا الخصوص . وتقدم لنا الحسابات الفنية والاقتصادية فى صناعات الوقود والطاقة مثلا بارزا على مثل هذه الحالة وذلك بسبب عدم تناسب أثمان مختلف أنواع الوقود مع النفقات الفعلية التى أنفقت على انتاجها . ويتعلق الامر هنا بمقارنة استخدام محطات توليد الكهرباء التى تعمل بالوقود ما بين الفحم والبترول كمادة للوقود . فاذا ما أخذت أثمان بيع مواد الوقود فى الاعتبار فاننا نصل الى أفضلية استخدام الفحم لما يؤدى اليه ذلك من توفير فى نفقات تشغيل المحطات وحتى لو تعلق الامر بأردأ أنواع الفحم المستخرج من أعمق المناجم وبأشق المجهودات .

لكن هذه النتيجة ظاهرية فحسب ولا تعبر اطلاقا عن واقع الحال . والسبب الوحيد فى حدوثها هو الانخفاض الشديد فى ثمن بيع الفحم والذى يقل كثيرا عن النفقات الاجتماعية التى بذلت فى استخراجه . أما طريقة الانتاج التى تحقق مصلحة الاقتصاد القومى فهى بلا شك استخدام البترول كمادة للوقود . لكنه نظرا للارتفاع الذى يتعرض له ثمن البترول فان المشروعات التى تتحول من استخدام الفحم الى البترول وتحقق بهذا خطوة تقدمية فى فنون الانتاج لا شك فيها تجد مؤشرات نجاحها الكيفية ، اى نفقة الانتاج والارباح ، قد تحولت فى الحال فى غير صالحها (٤٤) .

كذلك انتقدت الاثمان لانها لا تأخذ فى الاعتبار مدى ندرة السلع أو مقدار المتاح من مختلف الموارد الاقتصادية والطبيعية او حجم النفقات الخاصة بتدريب العمال الفنيين وتمرينهم . وفى كثير من الاحيان تحدد أثمان بعض السلع دون تحليل سابق وكاف للعلاقة بين انتاج هذه السلع والطلب عليها ودون مراعاة للأنواع الاخرى من السلع التى يمكن أن تحل محلها . وكمثال على هذا فانه لم يؤخذ فى الاعتبار عند تخطيط أثمان الخيوط الصناعية مدى تأثير هذه السلعة على التوازن العام بين انتاج المواد الكيمائية والطلب عليها ولا بين انتاج الخيوط الطبيعية والطلب عليها ، وكذلك لم تراع ندرة تلك الخيوط الصناعية ولا قدرتها على الاحلال محل السلع الاخرى البديلة . وكثيرا ما يؤدى مثل هذا التخطيط للأثمان الى اختلال التوازن بين عرض بعض أنواع السلع والطلب عليها (٤٥) .

---

(٤٤) راجع

S. Kvasov, Improve the System of Pricing (Pravda, Sep. 21, 1962), «Problems of Economics», vol. VIII, No. 3, July, 1965, p. 14.

وراجع فى مثال مشابه فى المجر خاص باستخدام الاخشاب أو الاسمنت فى البناء
Belassa, The Hungarian ..., op. cit., p. 121.

وراجع فى أمثلة اخرى كثيرة فى بولندا لاستخدام منتجات ذات قيمة كبيرة بدلا من منتجات أخرى ذات قيمة أقل وذلك لمجرد انخفاض أثمانالاولى .
Montias, Price Setting..., op. cit., pp. 489 - 490.

(٤٥) **N. Fedorenko, Price and Optimal Planning** (Kommunist, No. 8, 1966); «Problems of Economics», vol. X, No. 7, Nov. 1967, p. 12.

ويلاحظ بعض منتقدى الاثمان من الكتاب الاشتراكيين فى المجر أن التحديد التحكمى للأثمان والتناقضات التى يعانى منها نظام الاثمان الاشتراكى انما تبدو كلها كأوضح ما يكون عندما تقارن هذه الاثمان بتلك السائده فى السوق العالمية ، أى فى ميدان التجارة الخارجية بعبارة أخرى (٤٦) .

المبحث الثانى

نقد أثمان أموال الانتاج

يتحصل الانتقاد الشائع الذى يوجهه الكتاب الاشتراكيون الى هذه الاثمان فى أنها تحدد عند مستوى أقل من قيمتها الحقيقية وفقا لسياسة أثمان أموال الانتاج المعروضة والسابق الاشارة اليها (٤٧) ويضاعف من انخفاض هذه الاثمان أن نفقات الانتاج ، وهى أهم عناصر تكوينها ، لا تتضمن سوى الاجور ومقابل الاستهلاك ولا تتضمن فائدة لراس المال المستخدم فى المشروع ولا ريعا للارض المقام عليها المشروع وللمناجم والمحاجر التى يجرى استغلالها (٤٨) .

وتؤدى سياسة أموال الانتاج هذه الى بخس شديد لقيم رؤوس الاموال والمواد الاولية المستخدمة فى عمليات الانتاج بالمقارنة بقيمة العمل . ومن شأن هذه الحالة الغاء كل فائدة لاثمان أموال الانتاج عند حساب فعالية الاستثمار على مستوى المشروعات الفردية . ذلك أن احدى وظائف الاثمان، كما سبق أن راينا ، هى استخدامها على المستوى الجزئى كموجه لادارة المشروع عند اتخاذها بعض القرارات المتعلقة بالاختيار بين عدة مستخدمات بديلة وذلك حتى يمكنها تنفيذ المهام الانتاجية المخططة لها بأقل نفقة ممكنة . لكنه نظرا لانخفاض أثمان أموال الانتاج عن قيمتها الحقيقية واختلاف نسب هذا الانخفاض من مال انتاجى الى آخر فانه لا يمكن التأكد من أن قرارات المشروعات فى هذا الصدد ، والمعتمدة على اثمان أموال الانتاج هذه ، ستتفق فعلا مع ما تمليه مصلحة الاقتصاد القومى . فقد تختار ادارة المشروع

(٤٦) راجع Belassa, **The Hungarian...**, op. cit., p. 96.

(٤٧) راجع مثلا انتقادات عضو الاكاديمية نيمتشينوف فى الاجتماع الذى نظمت عقده « المجلة الاقتصادية » عام ١٩٦٣ لبحث المشكلات المتعلقة بنظام الاثمان فى **Price...**, op. cit., p. 27,

(٤٨) راجع مثلا

Kondrashev (D), **Le problème du fondement économique des prix** (Finansy S.S.S.R., No. 1, 1960), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», No. 1, 1961, p. 100; V. Sitnin, **The Economic Reform and the revision of the Wholesale Prices for Industrial Goods** (Kommunist, No. 13, 1966); «Problems of Economics», vol. IX, No. 8, 1966, p. 15.

استخدام مادة أولية معينة منخفضة الثمن بدلا من مادة أخرى ثمنها أكثر ارتفاعا فى حين تكون القيمة الحقيقية للمادة المختارة أكبر من القيمة الحقيقية للمادة الاخرى . واذن لا يمكن فى ظل نفقات أموال الانتاج السائدة أن نضمن أن ما يحقق مصلحة المشروع هو نفسه ما يحقق مصلحة الاقتصاد القومى ككل وذلك كما هو المفروض (٤٩) .

كذلك ينتقد بعض الكتاب قاعدة تأسيس أثمان أموال الانتاج على متوسط النفقة لكافة المشروعات العاملة فى الفرع الانتاجى لما تؤدى اليه حتما من جعل عدد من المشروعات ، وهى العاملة فى أسوء ظروف الانتاج ، تحقق خسارة نتيجة نشاطها وبالتالى تجد نفسها فى وضع صعب لا دخل لها فيه علما بأن انتاج هذه المشروعات ضرورى للاقتصاد القومى تماما مثل انتاج المشروعات التى تحقق أرباحا كبيرة (٥٠) . هذا فضلا عما يتسبب فيه مبدأ متوسط النفقة من تفاوت بالغ فى معدلات الارباح التى تحققها مختلف المشروعات العاملة فى نفس الفرع الانتاجى والتى قد تبلغ فى بعض المشروعات مئات أضعافها فى مشروعات أخرى (٥١) .

وأخيرا فقد انتقدت أثمان الجملة لثباتها لمدد طويلة وعدم تأثرها بالتغيرات التى تحدث فى أوضاع الانتاج فى الاقتصاد القومى ، وهى تغيرات كبيرة كما هو معروف . ويحدث أحيانا أن تطول الفترة التى تظل فيها الاثمان ثابتة وقبل أن يحين ميعاد مراجعتها ، وهكذا فان منذ آخر مراجعة شاملة لاثمان أموال الانتاج فى الاتحاد السوفيتى فى أول يوليو ١٩٥٥ لم تحدث مراجعة شاملة أخرى حتى عام ١٩٦٧ . وبطبيعة الحال فان الكثير من الاثمان لا يمكنها أن تعبر بعد مضى مثل هذه الفترة الطويلة دون مراجعة شاملة عن واقع الحال فى الاقتصاد القومى ، وبالتالى لا يمكن الاعتماد عليها فى تقدير نتائج عملية الانتاج تقديرا صحيحا ولا لتشجيع هذا الانتاج فى الاتجاهات التى تحقق مصلحة هذا الاقتصاد أكثر من غيرها (٥٢) . ويبدو انه تقررت

(٤٩) راجع

Felker, **Soviet...**, **op., cit.,** pp. 115 - 116; Denis et Lavigne, **Le problème...**, op. cit., p. 85.

(٥٠) راجع مثلا

Fedorenko, **Price...**, **op. cit.,** p. 12; Ginzburg (P.), **Les prix planifiés de compte dans l'industrie** Den'gi i Kred., No. 5, 1965), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», vol. VII, No. 2, 1966, p. 388.

(٥١) راجع مثلا

Kondrashev (D.) **Conditions méthodologiques de la réforme des prix de gros** (Den'gi i Kred., No. 5, 1966), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», vol VIII, No. 2, 1967, p. 423.

(٥٢) راجع مثلا

Fedorenko, **Price...**, **op. cit.,** p. 11; Bachurin (A.) et Jukov (V.), **Problèmes du perfectionnement des prix de gros** (Finansy S.S.S.R., No. 8, 1960), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», No. 3, 1961, p. 101.

زيادة اثمان بعض أموال الانتاج اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٧ ، وأن تبلغ هذه الزيادة فيما يتعلق بالفحم ٧٥ ٪ والطاقة الكهربائية ٢٥ ٪ (٥٢) .

المبحث الثالث

نقد أثمان أموال الاستهلاك

يتحصل النقد الاساسى الذى يوجهه الكتاب الى هذه الاثمان فى جمودها لمدة طويلة وعدم مرونتها الكافية وبالتالى فشلها فى التعبير دائما عن الاوضاع المتغيرة للانتاج ولظروف البيع ولاحوال الاستهلاك . فأثمان الكثير من أموال الاستهلاك تظل ثابتة لفترات طويلة قد تبلغ عشرين عاما ، مع العلم بأنه تحدث خلال هذه الفترة دون شك تغيرات فى فنون الانتاج تنعكس حتما على نفقات الانتاج ، كما أنه تحدث تغيرات أخرى فى ظروف طلب المستهلكين للسلعة ، وتظهر بالتأكيد سلع جديدة مماثلة فى السوق ، وغير ذلك من التغيرات . لكن الاثمان تظل ثابتة ولا تعكس هذه التغيرات ، وتكون النتيجة المنطقية لهذا أن تصبح بعض السلع ذات الطلب الكبير غير مربحة للمشروعات التى تنتجها وبالتالى لا تتوسع هذه المشروعات فى انتاجها . ومن الناحية المقابلة تواصل بعض المشروعات انتاج كميات كبيرة من أنواع أخرى من السلع بالرغم من أنه لا يوجد طلب كاف عليها ، لكنها تتميز بمعدلات ربح مرتفعة (٥٤) .

ولهذا السبب فقد اقترح أودينتسوفا ، رئيس قسم الاثمان بوزارة التجارة بجمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية ، فى المؤتمر الذى عقدته « المجلة الاقتصادية » فى عام ١٩٦٣ لبحث مشكلات نظام الاثمان السابق الاشارة اليه ، بعد أن لاحظ ثبات الاثمان لمدة طويلة ، أن تراجع أثمان التجزئة مرة على الاقل كل ثلاث الى خمس سنوات وذلك حتى تعكس الاثمان على نحو سليم التغيرات فى فنون الانتاج ، وما يحدث من استخدام مواد أولية جديدة ، والتغيرات فى طلب السكان (٥٥) .

وبعد هذا يأتى نقد آخر مؤداه أن مستوى الاثمان الجارية غالبا ما يكون عقبة أمام انتاج أنواع جديدة ذات جودة أعلى من السلع تلبية لاحتياجات

---

(٥٣) راجع

Stoljarov (S.), Les problèmes actuels de la formation des prix et des statistiques relatifs à ces derniers (Vest. Statist., No. 3, 1967), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», vol. IX, No. 1, 1968, p. 164.

(٥٤) راجع مثلا Kotelevskii, **The Role...**, **op. cit.**, pp. 17 - 18.

(٥٥) راجع ما ذكره أودينتسوفا فى المؤتمر بهذا الصدد فى **Price...**, **op. cit.**, pp. 36 - 37.

المستهلكين . ذلك أن اقدام المشروعات على انتاج هذه الانواع انما يستلزم نفقات اضافية مختلفة من شأنها زيادة نفقات الانتاج فى المشروعات وخاصه فى اول مراحل الانتاج . ولما كانت القاعدة المتبعة هى تحديد أثمان السلع الجديدة عند نفس مستوى أثمان السلع القديمة المماثلة فان المشروعات تتردد كثيرا قبل الشروع فى انتاج منتجات جديدة لانها لن تحقق لها أرباحا وقد تتسبب فى تحقيق خسارة غير مخططة تضع المشروع فى مركز مالى حرج امام الجهات العليا التابع لها وامام بنك الدولة ووزارة المالية وتحرم العاملين فيه من الحصول على اية مكافأة فى نهاية العام . ولهذا السبب فان الكثير من المشروعات ، على الرغم من الطلبات الملحة من هيئات التوزيع بالتجزئة المختلفة ، لا تقدم على انتاج انواع جديدة من السلع وتستمر فى انتاج الانواع القديمة التى لم تعد مطلوبة بدرجة كبيرة ولكنها كفيلة بتحقيق أرباح للمشروع .

وبالرغم من أن الحل المنطقى لعلاج هذه الحالة هو تخفيض الضريبة على رقم الاعمال المفروضة حتى يمكن للمشروع تعويض الزيادة فى نفقات الانتاج المترتبة على اخراج الانواع الجديدة وفى نفس الوقت بيعها بنفس أسعار الانواع القديمة المماثلة مما يؤدى الى زيادة الكميات المباعة من الانواع الجديدة نظرا لحاجة المستهلكين اليها وبالتالى تخفيض نفقات انتاجها فى نهاية الامر وامكان عودة الضريبة مرة أخرى الى المستوى الذى كانت عليه ، بالرغم من هذا فقد اتجه المسئولون فى الاتحاد السوفيتى الى اتباع سياسة أخرى . فقد وافق مجلس وزراء الاتحاد فى عام ١٩٦٣ على السماح للجمهوريات الاتحادية بتحديد أثمان مؤقتة مرتفعة لمدة لا تجاوز العام لبعض أنواع السلع الجديدة ذات الجودة الاعلى والطلب الاكبر من شأنها تعويض النفقات الاضافية المرتبطة بانتاج هذه الانواع وبالتالى تمكن المشروعات المنتجة لها من التوسع فى انتاجها وفى نفس الوقت ضمان قدر معقول من الاربحية لها من هذا الانتاج . وفى حالة ما اذا تبين أن الطلب غير كاف على هذه الانواع الجديدة فى ظل أثمانها المرتفعة فانه يمكن تخفيض الاثمان المؤقتة والغاء جزء من الزيادة التى تقررت أو حتى الزيادة كلها بحسب الاحوال وذلك حتى قبل نهاية مدة العام(٥٦) .

الفصل الثانى

الجدل حول قانون القيمة

تميز الفكر الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الاشتراكية وبصفة خاصة بولندا بنشوب جدل وخلاف ما بين الكتاب الاقتصاديين حول

(٥٦) راجع Felker, Soviet..., op. cit., pp. 117 - 118.
وراجع أيضا Kotelivskii, the Price..., op. cit., pp. 18 - 19.

موضوع قانون القيمة فى الاقتصاد الاشتراكى . وقد كان السبب المباشر لهذا الجدل هو الانتقادات التى وجهها عدد منهم لنظام الاثمان المتبع والتى تعرضنا لها حالا ، وهى انتقادات من شأنها جعل الاثمان عاجزة عن التعبير عن مقدار العمل الاجتماعى الضرورى الذى استلزمه انتاج السلع المختلفة وعن المساهمة فى توزيع الموارد الاقتصادية توزيعا رشيدا .

وقد تجلى الاهتمام بمشكلة الاثمان فى المؤتمرات والندوات المتعددة التى عقدت فى الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٦٣ (٥٧) والتى دعت اليها هيئات علمية مختلفة لبحث موضوع نظام الاثمان والاصلاح الواجب ادخاله عليه . ففضلا عن المؤتمر الذى عقدته « المجلة الاقتصادية » فى أوائل عام ١٩٦٣ والسابق الاشارة اليه (٥٨) فقد عقد المجلس العلمى لتكوين الاثمان التابع لاكاديمية العلوم للاتحاد السوفيتى دورته الثانية الموسعة فى أواخر مارس ١٩٦٣ وحضرها ما يزيد على ٤٠٠ ممثل لمختلف المؤسسات المهتمة بالاثمان وكان موضوع البحث فى هذه الدورة المشكلات المتعلقة بتحديد الخصائص المفيدة للسلع ، والعلاقة بين الطلب والعرض ، والعوامل الطبيعية والجغرافية فى تكوين الاثمان ، وكذلك استخدام الطرق الرياضية لحل المشكلات العامة المتعلقة بتكوين الاثمان (٥٩) . وفى عام ١٩٦٥ عقدت لجنة الدولة للاثمان بالاشتراك مع وزارة المالية للاتحاد السوفيتى والمجلس العلمى لتكوين الاثمان المشار اليه مؤتمرا لبحث المشكلات المتعلقة بتحسين طرق تكوين الاثمان (٦٠) . وفى عام ١٩٦٦ نظم قسم الاقتصاد السياسى بكلية الاقتصاد بجامعة موسكو مناقشة حول مشكلة تحسين نظام تكوين الاثمان المخططة باعتبار أن كافة المشكلات الاقتصادية والسياسية انما تنعكس على الاثمان (٦١) .

---

(٥٧) وقد عقدت مؤتمرات مماثلة فى الدول الاشتراكية المتقدمة الاخرى وخاصة فى بولندا .

(٥٨) راجع فى ملخص لاراء الاقتصاديين المشتركين فى هذا المؤتمر
Price..., op. cit., pp. 27 - 45.

(٥٩) راجع فى ملخص للمناقشات التى جرت فى هذه الدورة
V. Chernysheva, **Summary of Discussion on Problems of Price Formation** (Voprosy ekonomiki, No. 7, 1963) Problems of Economics». vol. VIII, No. 4, August, 1964, p. 36 - 50.

(٦٠) راجع فى موجز لمساهمات الكتاب فى هذا المؤتمر
Problems of Planned Price Formation (Ekonomicheskaia gazeta. No. 45, 1965), «Problems of Economics», vol. IX, No. 5, Sep. 1966, pp. 15 - 36.

(٦١) راجع فى موجز للتقارير التى أعدت بهذه المناسبة
Problems of Political Economy (Vestink Moskovskogo, Universiteta, No. 6, 1966), «Problems of Economics», vol. X, No. 3, July 1967, pp. 3 - 19.

وقد تركز اهتمام الكتاب منتقدى نظام الاثمان المعمول به فى البحث عن قاعدة موضوعية يستند اليها لتحديد الاثمان بدلا من التحديد التحكمى بواسطة الجهات المختصة بتحديد الاثمان . وهكذا لم تعد الكتابات المتعلقة بالاثمان فى الدول الاشتراكية تقتصر كما كان الحال من قبل على وصف ما يجرى عليه العمل بالنسبة الى تكوين الاثمان وتقديم مبرراته وتحليل بعض نتائجه والاكتفاء فى نهاية الامر باقتراح بعض التعديلات البسيطة والتفصيلية فى نظام الاثمان ، بل تعدى الامر هذا النطاق بكثير وأخذ عدد كبير من الكتاب يتقدمون بقاعدة موضوعية ثابتة وعامة لتكوين الاثمان على أساسها ويطالبون السلطات المختصة بالاخذ بها وبالتالى بتغيير ما جرى عليه العمل طوال عشرات السنين السابقة .

وقد كانت هذه القاعدة هى القيمة ، أى مقدار العمل الاجتماعى الضرورى اللازم لانتاج السلعة . لكن الكتاب الذين نادوا بتكوين الاثمان على أساس القيمة لم يتفقوا على طريقة واحدة لتطبيق قاعدة القيمة عملا بل اختلفوا فيما بينهم فى هذا الشأن وتقدمت كل مجموعة منهم بطريقة معينة . وفى مواجهة هذا التيار الغالب وقفت أقلية من الكتاب موقف المعارض لقاعدة القيمة كأساس لتحديد الاثمان وطالبوا بالاستمرار بالعمل بنظام الاثمان القائم وما يستتبعه من تحديد الاثمان وفقا لمقتضيات السياسة الاقتصادية وحدها . وقد أدى الخلاف حول اتخاذ القيمة أساسا لتحديد الاثمان الى جدل نظرى عام حول دور قانون القيمة فى الاقتصاد الاشتراكى ، فأيدت الغالبية دور القانون فى هذا الاقتصاد فى حين عارضت الاقلية هذا الدور .

وسنتولى دراسة هذا الجدل حول قانون القيمة بعرض فكرة هذا القانون أولا ، ثم نعرض لآراء المؤيدين للقانون ثانيا ، ثم لآراء المعارضين له ثالثا ، وسنرى كيف أن هذا الجدل حول قانون القيمة هو جدل عقيم رابعا وأخيرا .

أولا ــ فكرة قانون القيمة :

يعرف قانون القيمة عادة بأنه « قانون للانتاج السلعى يتم بمقتضاه تبادل المنتجات وفقا لمقدار العمل الاجتماعى الضرورى الذى استخدم فى انتاجها » (٦٢) وطبقا لهذا القانون يكون العمل هو المصدر الوحيد للقيمة ، أى قيمة مبادلة السلعة . وكما هو معروف ، فانه طبقا لنظرية العمل فى القيمة لماركس فان القيمة تساوى (ث + م + ف) ، حيث ترمز (ث)

(٦٢) راجع مثلا

Wlodzimierz Brus, **The Law of Value and the Market Mechanism in a Socialist Economy,** in Studies in the Theory of Reproduction and Prices, PWN, Polish Scientific; Publishers, Warszawa, 1964, p. 299.

الى راس المال الثابت أو العمل المجمد ، اى قيمة استهلاك الاصول الانتاجية والمواد الاولية ، و (م) لراس المال المتغير أو العمل الحى ، أى قيمة الاجور ، و (ف) لفائض القيمة . وبغض النظر عن مشكلة كيفية قياس العمل الاجتماعى الضرورى فانه يمكن القول بأنه حيث يعمل قانون القيمة فان معدلات تبادل المنتجات انما تتحدد بمعدلات قيم هذه المنتجات ، أى بكميات العمل الاجتماعى الضرورى الذى بذل فى انتاجها .

وفى الاقتصاديات النقدية يعنى قانون القيمة أن العلاقات بين قيم السلع انما تجد تعبيرها فى العلاقات بين أثمان هذه السلع ، وان كان هذا لا يعنى انه يتعين فى كل حالة فردية أن يكون الثمن تعبيرا دقيقا عن القيمة ، لكنه يوجد اتجاه أو ميل من الاثمان نحو التعبير عن القيمة . وهكذا يمكن تعريف عمل قانون القيمة بأنه اتجاه ثابت نحو توافق العلاقات بين أثمان السلع مع العلاقات بين قيم هذه السلع .

وبطبيعة الحال فان مجرد استخدام النقود فى اقتصاد ما لا يعنى بذاته ان قانون القيمة يعمل فى هذا الاقتصاد ، فقد تستخدم النقود ومع هذا تسيطر الدولة على وسائل الانتاج الاجتماعى وتحدد الاثمان عند مستويات مختلفة عن تلك التى تمليها قيم المنتجات وذلك وفقا لسياسة محددة فى هذا الشأن . وبهذا لا يكون ابتعاد الاثمان عن القيمة مؤقتا أو عارضا بل نتيجة لسياسة واعية ومقصودة .

ويرتبط الانتاج السلعى بقانون القيمة كما رأينا عند تعريف هذا القانون . ويكون الانتاج السلعى جزء من نظام الاقتصاد القومى ، كما قال لينين ، عندما يأتى الانتاج من وحدات انتاجية مستقلة تتخصص كل منها فى انتاج انواع معينة من المنتجات وعندما يكون التبادل فى السوق ، أى شراء وبيع المنتجات التى تصبح فى هذه الحالة سلعا ، هو الوسيلة الضرورية لاشباع الحاجات الاجتماعية (٦٣) . ويشترط اذن لوجود الانتاج السلعى توافر شروط ثلاثة : تخصص المنتجين فى انتاج سلع معينة ، وتميز المنتجين عن بعضهم واختصاص كل منهم بما ينتجه ، واخيرا أن يتم الانتاج بقصد تبادل المنتجات فى السوق . واذا ما توافرت هذه الشروط الثلاثة تصبح المنتجات المعدة للبيع فى السوق سلعا ويصبح الانتاج انتاجا سلعيا (٦٤) .

---

(٦٣) راجع

Dikhtjar (G.), De la Nécessité de la Production marchande dans une Economie Socialiste (Vopr. Ekon., No. 3, 1959), «l'U.R.S.S. et Les Pays de l'Est», No. 1, May 1960, p. 70.

(٦٤) راجع

Political Economy of Socialism (Don Danemanis, ed.), Progress Publishers ,Moscow, 1967, p. 129.

ومن المتفق عليه أن قانون القيمة يعمل فى الاقتصاد الرأسمالى التنافسى وأن الانتاج فى هذا الاقتصاد هو انتاج سلعى . أما فى الاقتصاد الاشتراكى فانه غالبا ما يرتبط موضوع عمل قانون القيمة فى هذا الاقتصاد بموضوع العلاقة بين الثمن والقيمة . والاقوال الشائعة التى تتردد دائما فى هذا الصدد هى أن القيمة انما تكون الجوهر الاقتصادى للثمن ، وأن الاثمان انما تؤسس على القيمة ، وأنه يتعين أن تعكس أشكال القيمة من ثمن ونفقة وغير هذا الى حد متزايد النفقات الاجتماعية الضرورية ، وان نقطة البداية فى تخطيط الدولة الاشتراكية لمستوى الاثمان هى قيمة السلع المنتجة . والى جانب هذه الاقوال كلها يقال أيضا أن الدولة الاشتراكية تستفيد من مزايا قانون القيمة بجعلها الاثمان تتباعد عن القيمة بطريقة مخططة ، وان نسب الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى لا تؤسس على قانون القيمة ولكن على أساس قوانين أخرى هى بالذات القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية وقانون النمو المخطط والمتناسب للاقتصاد القومى . وتجد كل هذه الاقوال خلاصتها فيما يلى : ان قانون القيمة يعمل فى الاقتصاد الاشتراكى ، لكنه لا ينظم الانتاج فى هذا الاقتصاد (٦٥) .

ويلاحظ أنه لا يطلق فى الدول الاشتراكية على العنصر الثالث من عناصر القيمة (ف) اسم فائض وذلك تجنبا لمعنى الاستغلال المرتبط بهذه التسمية ، وانما يطلق عليه اسم الناتج الاجتماعى الصافى . وهكذا يعتبر العنصر (م) هو ما ينتجه العامل لنفسه ويأخذ شكل أجر فى حين يعتبر العنصر (ف) ما ينتجه العامل للمجتمع ويأخذ شكل ناتج اجتماعى صافى . وترى غالبية الكتاب الاشتراكيين أنه من الممكن اعتبار (ث + م) مساوية للنفقات الاولية والتى تشمل المواد الاولية ومقابل استهلاك الأصول الانتاجية والعائد على العمل من أجور ومكافآت وغيرها . وهكذا تصبح (ف) ، أى الناتج الاجتماعى الصافى ، على مستوى الاقتصاد القومى بأكمله مساوية للدخل القومى بعد خصم عوائد العمل .

أما بالنسبة الى الانتاج السلعى فان الكتاب الاشتراكيين يتفقون على أنه موجود فى الاقتصاد الاشتراكى وذلك على عكس ما قرره ماركس وانجلز من اختفائه فى هذا الاقتصاد . ويرجع السبب فى هذا الى أن تاريخ الاشتراكية قد اتبع مسارا أكثر تعقيدا مما توقعه مؤسسا الماركسية . فمن ناحية أولى ظهر شكلان للملكية الاشتراكية أو الاجتماعية : ملكية الدولة والملكية الجماعية ، وقد أدى هذا الى نشأة ملكيات منفصلة وتميز المنتجين عن بعضهم . ومن ناحية ثانية فان المشروعات الاشتراكية العاملة فى نطاق ملكية الدولة نفسها تدار على أساس الاستقلال المالى ولها بعض الحقوق على أموال الانتاج التى عهدت اليها الدولة بها . وبهذا تكون هذه المشروعات وحدات انتاجية مستقلة الى حد ما . ومن ناحية ثالثة توجد ملكية فردية لمساحة محدودة من الارض بالنسبة الى أعضاء المزارع الجماعية . وتؤدى

(٦٥) راجع Brus, The Law..., op. cit., pp. 303 - 304

هذه الاعتبارات كلها الى أن يأخذ ناتج العمل فى الاقتصاد الاشتراكى شكل سلع وأن يكون جزء من الانتاج الاجتماعى الاشتراكى هو انتاج سلعى . واهم اشكال هذا الانتاج السلعى هو المبادلات التى تتم ما بين قطاع الدولة والقطاع الجماعى ، وما بين المشروعات العاملة فى قطاع الدولة نفسه فى بعض الحالات ، وما بين القطاع الاشتراكى ككل والسكان بالنسبة الى السلع الاستهلاكية ، وأخيرا ما بين الدول فى نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية (٦٦) .

ثانيا ـ آراء المؤيدين لقانون القيمة :

دعا العدد الاكبر من الاقتصاديين الاشتراكيين الى وجوب تحديد الاثمان بالنسبة الى كافة السلع فى الاقتصاد الاشتراكى وفقا لقانون القيمة بحيث يكون ثمن السلعة هو التعبير الدقيق عن قيمتها ، اى عن كمية العمل الاجتماعى الضرورى الذى بذل فى انتاجها بعبارة أخرى . وهكذا تكون القيمة عند هؤلاء الكتاب هى القاعدة الثابتة والعامة لتحديد الاثمان (٦٧) .

---

(٦٦) راجع

Zaostrovcev (P.), **La propriété socialiste et la notion de production marchande dans le socialisme** (Vopr. Ekon. No. 3, 1959), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», No. 1, May 1960, p. 73; Dikhtjar, **De la nécessité...**, **op. cit.**, pp. 70 - 71; **Political...**, **op. cit.**, pp. 129 - 134; Zaostrovcev (P.) **Le développement futur de la production de marchandises en période d'édification générale du communisme** (Ekon. Nauki, No. 4, 1959), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», vol. VIII, No. 4, 1967, pp. 836 - 838; O. Sik, **Les rapports marchands et monétaires socialistes et le nouveau système de gestion planifié** (Pol. Ekon., No. 4, 1965), la même revue, vol. VII, No. 2, 1966, pp. 34 - 342.

(٦٧) وقد قدم فريق آخر من الكتاب على رأسهم نوفوزهيلوف وكانتو روفتش قاعدة موضوعية أخرى لتحديد الاثمان على أساسها تتلخص فيما سماه كانتوروفتش « الاثمان المحددة موضوعيا » والتى تعرف بأنها تلك التى تمكن من تحقيق نتائج معينة على أكفأ نحو ممكن . ويتوصل الى هذه الاثمان عن طريق تطبيق فن البرامج الخطية فى أعمال التخطيط القومى . راجع

Nove, **The Soviet Economy, op. cit.**, pp. 223, 275 - 276; Denis et Lavigne, **Le problème...**, **op. cit.**, pp. 138 - 148.

وفى مواجهة النقد الذى تعرض له هذان الكاتبان من الاقتصاديين السوفييت التقليديين حاول نيمتشينوف الذى يتفق معهما فى الرأى تقديم حل يوفق ما بين هذا الرأى وبين آراء التقليديين ويجعل نقطة البداية فى تحديد الثمن هى القيمة ، لكنها قيمة فى شكل « محول » وتتمثل فى النفقة الحقيقية لانتاج السلعة من وجهة نظر الاقتصاد القومى ككل . ويتوصل الى هذه القيمة بواسطة اضافة مقدار من النفقات فى مقابل استخدام رأس المال والارض الى النفقات الاولية التى يتطلبها انتاج السلعة ، أى رأس المال الثابت والمتغير (ث + م) . راجع

Nemchinov (V.) **Les contours essentiels d'un modèle de formation planifiée des prix** (Vopr. Ekon. No. 12, 1963), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», No. 4, 1964, pp. 696 - 701; Nove, **The Soviet Economy, op. cit.**, pp. 280 - 282; Denis et Lavigne, **Le problème...**, **op. cit.**, pp. 179 - 183.

ويرى هؤلاء الاقتصاديون المؤيدون لقانون القيمة أنه لم يكن ممكنا فى فترة الخطط الخمسية الاولى أن تتحدد الاثمان الا على أساس اعتبارات السياسة الاقتصادية وحدها لان الاثمان لم تعدو فى هذه الفترة أن تكون أدوات فنية لتثبيت الاشتراكية وبناء القواعد الاساسية للاقتصاد القومى . وقد كان من الطبيعى اذن أن تختلف الاثمان عن القيمة وأن تبتعد عنها ابتعادا كبيرا فى بعض الاحيان . لكنه بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية وتم اعادة تعمير ما دمرته الحرب أصبح من الواجب أن تستخدم الاثمان كوسيلة لقياس قيم الاشياء وذلك حتى يمكن من خلال نظام الاثمان معرفة مدى ما يتكلفه انتاج هذه السلعة أو تلك من نفقات يتحملها الاقتصاد القومى . ومصداقا لهذه الحاجة فان المهندسين والفنيين قد بدأوا فى مطالبة الاقتصاديين باعطائهم اثمانا تتناسب مع القيمة والا فانهم لن يتمكنوا من معرفة ما اذا كان تجديد ما فى عملية الانتاج فعالا أم لا وما اذا كان وجه ما من أوجه الاستثمار مبررا أم لا (٦٨) .

ويتفق الاقتصاديون المؤيدون لقانون القيمة بصفة عامة على وجوب السماح ببعض الاستثناءات من قاعدة تحديد الاثمان وفقا للقيمة فى بعض الظروف الخاصة . والمثال المفضل لديهم فى هذا الصدد هو أن تتحدد أثمان الفودكا عند مستوى أعلى من قيمتها فى حين تتحدد أثمان ملابس الاطفال عند مستوى أدنى من قيمتها . لكن يتعين أن تكون هذه الاستثناءات محصورة النطاق وأن تكون قيمة السلع هى وحدها أساس تحديد أثمانها . كذلك يتفق هؤلاء الاقتصاديون على عدم الاقدام على تحديد أثمان أموال الانتاج على أساس قيمتها دفعة واحدة فى الحال واستمرار أثمان هذه الاموال عند مستواها الحالى المنخفض لفترة مؤقتة وذلك لاسباب عملية تتلخص فى عدم تعريض الهيكل العام للأثمان فى الاقتصاد القومى لهزة شديدة مفاجئة .

وينتقد مؤيدو قانون القيمة نظام الاثمان الاشتراكى الحالى بسبب النتائج السيئة التى تترتب على ابتعاد أثمان السلع عن قيمتها ابتعادا كبيرا يتمثل كأوضح ما يكون فى انخفاض مستوى أثمان أموال الانتاج وارتفاع مستوى أثمان أموال الاستهلاك بسبب ما هو متبع من تحقيق الجزء الاكبر من الناتج الاجتماعى الصافى للمشروعات المنتجة للاموال الاولى عن طريق أثمان المشروعات المنتجة للأموال الاخيرة . وتتلخص هذه النتائج فى عدم امكان اعطاء تقدير حقيقى لمقدار هذا الجزء أو ذاك من أجزاء الدخل القومى ، وحرمان المخططين ومديرى المشروعات من كل نظرة حقيقية وموضوعية عند تقدير نفقات الانتاج ونتائج نشاط المشروعات . وهكذا فان تحديد الاجور عند مستوى

---

(٦٨) راجع

Kondrashev (D.), **Problèmes de prix, coûts et rentabilité** (Den'gi it Kred., No. 9, 1961), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», No. 3, 1962, p. 104.

مرتفع نسبيا حتى تتناسب مع أثمان أموال الاستهلاك المرتفعة ، فى نفس الوقت الذى تتحدد فيه أثمان الالات عند مستوى منخفض نتيجة عدم تضمين الجزء الاكبر من الناتج الاجتماعى الصافى الذى يتحقق بمناسبة انتاج هذه الالات فى أثمانها من شأنه أن يجعل احلال آلات معينة محل العمال فى عملية الانتاج عملية مربحة حتى ولو كان هذا اجراء غير اقتصادى بالمرة وذلك بسبب انخفاض نفقات هذه الالات بالمقارنة بنفقات الاجور التى سيوفرها هذا الاحلال . وهكذا أيضا فانه تحدث فى بعض الاحيان أخطاء فى توجيه الانتاج عندما توجه المشروعات الى انتاج منتجات معينة يبدو من أثمانها انه من المفيد انتاجها وذلك على خلاف واقع الحال . أيضا فان الاثمان بابتعادها عن القيمة تصبح عاجزة عن أن تقدم الى المشروع المعلومات الصحيحة فيما يتعلق بما يحسن انتاجه أو بجودة الانتاج المطلوبة أو بالحدود العليا لنفقات الانتاج الاجتماعية الضرورية أو بكيفية استخدام الاصول الانتاجية أكفأ استخدام ممكن .

والنتيجة العملية التى يهدف اليها مؤيدو قانون القيمة هى رفع أثمان أموال الانتاج عن طريق تضمين الناتج الاجتماعى الصافى للمشروعات المنتجة لهذه الاموال فى أثمانها وليس فى أثمان أموال الاستهلاك ، وبهذا تحول الى الدولة موارد مالية أكبر من هذه الاثمان فى شكل اقتطاع من الارباح وضريبة على رقم الاعمال أو مقابل استخدام رأس مال المشروع . وبطبيعة الحال فان الموارد المالية التى ستحصل عليها الدولة من أثمان أموال الاستهلاك ستقل تبعا لذلك ، وسيكون السبب فى هذا هو ارتفاع نفقات المشروعات المنتجة لهذه الاموال نتيجة لارتفاع مستوى أثمان أموال الانتاج التى تستخدمها فى نفس الوقت الذى لا يتغير فيه مستوى أثمان أموال الاستهلاك. وستكون نتيجة كل هذا أن تعكس أثمان كافة السلع ، سواء كانت انتاجية أم استهلاكية ، النفقات الاجتماعية الضرورية التى بذلت فى انتاجها وأن يحكم قانون القيمة تبادل المنتجات فى الاقتصاد القومى (٦٩) .

لكنه اذا كان الكتاب المؤيدون لقانون القيمة يتفقون على أن تعبر الاثمان عن القيمة ، أى عن مقدار العمل اللازم اجتماعيا لانتاج مختلف السلع ، فانهم يختلفون فيما يتعلق بكيفية حساب هذه القيمة ، أى كيفية قياس العمل اللازم اجتماعيا لانتاج السلعة . ومن الممكن التمييز بين ثلاثة آراء فى هذا الصدد تبدأ كلها من صيغة ماركس فى القيمة السابق الاشارة اليها ومقتضاها ان القيمة = رأس المال الثابت (ث) + رأس المال المتغير (م) + الناتج الاجتماعى الصافى (ف) .

وفى حين يتفق الجميع على كيفية حساب النفقات الاولية التى تدخل فى تكوين ثمن السلعة من رأس مال ثابت (مقابل الاستهلاك + المواد الاولية

---

(٦٩) راجع

Nove, **The Soviet Economy, op. cit.**, pp. 221 - 222; Kondrashev, **Le problème..., op. cit.**, p. 99; M. Lavigne, **Note, «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est»**, vol. VIII, No. 13, 1967, p. 657.

والوسيطة) ورأس مال متغير (مقدار الاجور) فانهم يختلفون بالنسبة الى مقدار الناتج الاجتماعى الصافى الذى يتعين أن يتضمنه ثمن كل سلعة . واذا كان من المسلم به أن هذا الناتج انما يتكون على نطاق الاقتصاد القومى بأكمله من الربح والضريبة على رقم الاعمال فان هناك اختلافا حول كيفية تحديد نصيب كل سلعة مفردة من هذا الناتج الكلى والذى يتعين أن تضاف الى النفقات الاولية للسلعة (ث + م) حتى يمكن التوصل الى قيمتها وبالتالى الى ثمنها .

ويحدد الرأى الأول ، ويحمل لواءه سترومبلين وكرونرود ، الناتج الاجتماعى الصافى الخاص بكل سلعة عن طريق تقسيم الناتج الاجتماعى الصافى الكلى الذى يحققه الاقتصاد القومى ككل على مختلف السلع بنسبة ما تحتويه كل سلعة من رأس مال متغير ، أى بحسب مقدار نفقة العمل الذى تتضمنه السلعة والذى يأخذ شكل أجور ، وذلك باعتبار أن العمل الحى هو مصدر كل القيم ، وهكذا يتحدد الناتج الاجتماعى للسلعة وفقا لهذا الرأى على أساس « نفقة العمل » للسلعة .

أما الرأى الثانى ، ومن أنصاره فاج واتلس وما ليشيف وسوبول ، فيرى تحديد نصيب السلعة من الناتج الاجتماعى الصافى الكلى بتقسيم هذا الناتج على مختلف السلع كل بنسبة ما تحتويه من رأس مال ثابت ومتداول وليس بنسبة رأس المال المتغير وحده وذلك باعتبار أن هذه الطريقة هى الوحيدة التى تضمن كفاءة استخدام الأصول الانتاجية للمشروع . وبهذا يتحدد الناتج الاجتماعى الصافى للسلعة وفقا لهذا الرأى على أساس « ثمن الانتاج » للسلعة .

وأخيرا يذهب الرأى الثالث ، ومن أنصاره كوندراتشيف وباتشورين ، الى تحديد الناتج الاجتماعى الصافى لسلعة كنسبة معينة يقررها المخططون من النفقات الأولية لانتاجها والتى تتحدد بمتوسط نفقات رأس المال الثابت بالاضافة الى رأس المال المتغير اللازمة لانتاج السلعة فى كافة المشروعات العاملة فى الفرع الانتاجى الذى ينتج السلعة محل البحث . وهكذا يتحدد الناتج الاجتماعى الصافى للسلعة وفقا لهذا الرأى على أساس « النفقة المتوسطة » .

ويلاحظ أن هذا الرأى الأخير يكاد لايختلف عن الأسلوب المتبع فعلا فى تحديد الاثمان ولا يمكن اعتبار أنصاره من مؤيدى قانون القيمة بنفس الدرجة التى يعتبر بها كذلك أنصار الرأيين الأولين . ويعتقد أنصار هذا الرأى أن التغيرات الكبرى التى يتعين أن يتحملها الهيكل الحالى للأثمان اذا ما أخذ بأحد الرأيين الأولين كفيلة وحدها باستبعادهما(٧٠) .

---

(٧٠) راجع فى هذه الآراء كلها

Bettelheim, **La transition...**, **op. cit.**, pp. 205 - 219; S. Ganczer, **Price Calculation and the Analysis of Proportions within the National Economy**, Acta Ekonomica, Akadémiai Kiado, Budapest, vol. 1, No. 1 - 2, 1966, p. 56. Nove, **The Soviet Economy, op.**=

ثالثا :آراء المعارضين لقانون القيمة :

أنكر بعض الكتاب الاشتراكيين ، وأهمهم أوستروفيتيانوف وتوريتسكى وماينزبرج ، ضرورة تقريب الثمن من القيمة ، وعارضوا الدعوة الى تحديد الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى وفقا لقانون القيمة،وذهبوا الى أنه لا مكان لقانون القيمة فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط ، وأيدوا نتيجة لكل هذا نظام الاثمان المطبق فعلا فى الاقتصاد القومى سواء تعلق الامر بتكوين الاثمان أم بسياستها .

والواقع أن هؤلاء الكتاب لا ينكرون وجوب الاهتداء بقواعد موضوعية معينة فى تحديد الأثمان ، لكنهم يفضلون ترك مجال واسع من الحرية والمرونة أمام المخططين وهم بصدد تكوين الأثمان وذلك حتى يتمكنوا من استخدامها بنجاح كأداة فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المخططة فيما يتعلق بنمو الاقتصاد القومى واتجاهات هذا النمو المخططة على وجه الخصوص . أما التمسك بقاعدة جامدة كأساس لتحديد الأثمان ، حتى ولو كانت هذه القاعدة هى القيمة ، فمن شأنه تقييد حرية المخططين وحرمانهم من استخدام أدوات هامة من أدوات السياسة الاقتصادية على النحو الذى تقتضيه احتياجات تنمية الاقتصاد القومى .

ويعتقد هؤلاء الكتاب أن استناد مؤيدى قانون القيمة لنظرية القيمة لماركس فى سبيل تأييد آرائهم بالنسبة الى تحديد أثمان السلع فى الاقتصاد الاشتراكى على أساس قيمها هو استناد غير سليم لأن هذه النظرية انما تتعلق أساسا باقتصاد رأسمالى تنافسى تتكفل فيه قوى السوق عن طريق الاثمان باقامة نوع ما من التوازن فى الاقتصاد القومى . أما فى الاقتصاد الاشتراكى فان الاقتصاد القومى يدار على أساس التخطيط ويتولى المخططون بأنفسهم مستخدمين أدوات فنية معينة تحقيق التوازن المطلوب فيه . وفى مثل هذا الاقتصاد لا يسمح للأثمان بأن تؤثر فى الاتجاهات المخططة للاقتصاد . وهكذا فان ما يحدد توزيع الموارد المادية وقوة العمل على مختلف المشروعات الفردية والفروع الانتاجية ليس هو الطلب على عوامل الانتاج أو أربحية انتاج هذه السلعة أو تلك وانما تحكم هذا التوزيع الخطة الاقتصادية بما تقرره من أولويات محددة على نحو يضمن تحقيق أهداف

= **cit.,** p. 274; Denis et Lavigne, **Le problème...,** op. cit., pp. 121, 137, 148 - 161; Bachurin (A.), **La revision des prix de gros et quelques problèmes théoriques** (Plan. Khoz., No. 1, 1962), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», No. 1. 1963, pp. 91-94; Zukov (V.). **Principes de planification de la rentabilité sectorielle** (Plan Khoz. No. 12, 1962), la même revue, No. 4, 1963, p. 636; Pervusin (S.), **La Loi de la valeur et le prix en économie socialiste** (Plan Khoz. No. 7, 1961), la même revue, No. 3, 1962, pp. 105 - 108; Kondrashev, **Problèmes..., op. cit.,** pp. 104 - 105

الانتاج المقررة فيها . وتقدم الصناعة الثقيلة مثالا واقعيا على هذا ، اذ نمت هذه الصناعة فى الدول الاشتراكية دون مراعاة لأى معيار للأربحية ، وما ذلك الا لضرورتها كأساس لا غنى عنه للانطلاق اللاحق فى الانتاج الصناعى .

ويتيح ترك الحرية أمام المخططين فى تكوين الأثمان استخدام الفارق الذى قد يوجد ما بين الثمن والقيمة لصالح تنمية القوى الانتاجية للمجتمع الاشتراكى على نحو سليم . ذلك أن الغاية التى يتعين على الاقتصاد تحقيقها لا تتحصل فقط فى زيادة مقدار الانتاج وانما أيضا فى التوسع فى ادخال فنون الانتاج الحديثة فى عملية الانتاج وذلك باستخدام أحدث الآلات والتجهيزات الفنية فى هذه العملية . ويتطلب تحقيق هذه الغاية تحديد أثمان هذه الآلات والتجهيزات عند مستوى منخفض ويقل عن قيمتها ، أى مقدار العمل الاجتماعى الضرورى الذى بذل فى انتاجها ، وذلك لتشجيع مختلف المشروعات على استخدامها نظرا لانخفاض تكلفتها . اما فى حالة تحديد هذه الأثمان على اساس قانون القيمة كما يدعو الى هذا مؤيدو القانون فانه يرفع من أثمانها ويهدد بالتالى بابقاء فنون الانتاج المتخلفة فى الاقتصاد القومى لمدة طويلة وبعدم تحقيق النمو السريع للاقتصاد على اساس أكثر فنون الانتاج تقدما وتطورا . أما أثمان أموال الاستهلاك فانها تختلف فى طبيعتها عن أثمان أموال الانتاج ولا يوجد مانع من تحديدها بصفة عامة عند مستوى قريب من قيمتها (٧١) .

رابعا : عقم الجدل حول قانون القيمة :

ان الملاحظ أن الجدل بين الكتاب الاشتراكيين حول قانون القيمة والأثمان قد تركز حول كيفية تحديد الأثمان بواسطة سلطات التخطيط ، أى بقرارات من المخططين . وقد قدم مؤيدو القانون قاعدة موضوعية ثابتة ، هى القيمة ، ذات تطبيقات متعددة ونادوا بتحديد الأثمان على اساسها ، فى حين ذهب معارضوا القانون الى وجوب ترك المخططين أحرارا فى تحديد الأثمان وفقا لمقتضيات السياسة الاقتصادية وعلى النحو الذى يحقق الأهداف التى تقررها الخطة . الا أن الجميع متفقون ، سواء كانوا من مؤيدى قانون القيمة أم من معارضيه ، على أن يكون تحديد الأثمان بواسطة قرارات المخططين وليس وفقا لقوى العرض والطلب فى السوق .

لكن الكتاب المشتركين فى هذا الجدل لم يتنبهوا الى أن وضع المشكلة

---

(٧١) راجع فى هذا

Tureckij (S.), Le problème des prix pour la production de l'industrie lourde (Financy S.S.S.R. No. 4, 1960), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est» No. 2, 1961, pp. 95 - 97; **Denis et Lavigne, Le problème...**, op. cit., pp. 170 - 171; **Nove, The Soviet Economy, op. cit., pp. 222 - 223; Kondrashev, Le problème..., op. cit.,** p. 99.

بهذه الصورة انما يلائم حالة اقتصاد اشتراكى يجتاز مراحل تنميته السريعة. وفى مثل هذه الحالة يكون رأى معارضى قانون القيمة هو الأصوب بلا شك . وهذا هو ما أثبتته التجربة التاريخية للاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى . اما فى المرحلة الحالية التى تجتازها الاقتصاديات الاشتراكية المتقدمة فانه لا يمكن وضع المشكلة بنفس هذه الصورة . ان مشكلة الاقتصاد الاشتراكى المتقدم لا تحل بمناقشة أساس تحديد القيمة بواسطة قرارات المخططين ، بل بمناقشة ضرورة هذا التحديد أصلا . وبعبارة أخرى فان السؤال الذى حاول الجدل حول قانون القيمة ان يجيب عليه كان يتعلق بكيفية تحديد الأثمان فى ظل اقتصاد التخطيط ، أما التساؤل الحقيقى الذى تستدعى مشكلة الاقتصاد الاشتراكى المتقدم وضعه فانه يتعلق بالمفاضلة بين اقتصاد التخطيط نفسه وبين اقتصاد السوق كأساس لتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع على مختلف الاستعمالات الممكنة . ومن هنا كان عقم الجدل حول قانون القيمة .

باب ختامى

مشكلة الاقتصاد الاشتراكى المتقدم :

اقتصاد التخطيط أم اقتصاد السوق ؟

اقتصاد التخطيط واقتصاد السوق :

مشكلة توزيع الموارد : يواجه الاقتصاد القومى لكل مجتمع أيا كانت الاسس التى يقوم عليها هذا الاقتصاد ، أى سواء كان رأسماليا أم اشتراكيا، وأيا كانت درجة تطوره ، أى سواء كان متخلفا أم متقدما ، يواجه مشكلة جوهرية تتمثل فى كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة من عمل ورأس مال وموارد طبيعية ما بين مختلف الاستعمالات الممكنة على أحسن وجه ممكن ، أى توزيعا فعالا بعبارة أخرى .

ويعرف التوزيع الفعال للموارد بأنه حالة لا يمكن فيها زيادة الانتاج من منتج ما دون انقاص الانتاج من منتج آخر ، بشرط أن تتفق السلع والخدمات المنتجة مع صورة الطلب النهائى للجماعة . وبتعبير آخر فان التوزيع الفعال للموارد يعنى اختيار اقل طرق الانتاج تكلفة لانتاج المنتجات التى ترغب فيها الجماعة . ويعنى التوزيع الفعال للموارد أن يتناسب توزيع العمل ورأس المال على مختلف فروع الانتاج فى الاقتصاد القومى مع درجة شدة حاجة المجتمع لمنتجات هذه الفروع . و لايغير من الأمر شيئا أن يعبر عن الطلب النهائى للجماعة مجموعة معينة من المختصين ، وهنا نكون أمام تفضيلات المخططين ، أو أن يعبر أفراد الجماعة أنفسهم بطريقة مباشرة عن هذا الطلب النهائى ، وهنا نكون أمام تفضيلات المستهلكين أو سيادة المستهلك .

وهناك نظامان يمكن على أساسهما حل مشكلة توزيع الموارد المشار اليها : الأول هو التوزيع الكمى للموارد ، والثانى هو التوزيع الثمنى ، نسبة الى الثمن ، لهذه الموارد . ويوجد النظا مالاول فى ظل اقتصاد التخطيط ، كما أن الثانى يوجد فى ظل اقتصاد السوق .

حل المشكلة فى اقتصاد التخطيط : تختص السلطات السياسية العليا فى اقتصاد التخطيط بتحديد أهداف الانتاج الرئيسية للاقتصاد القومى . ويتولى المخططون فى ضوء هذه الاهداف الرئيسية وضع الخطة الاقتصادية التى تحدد أهداف الانتاج التى يتعين على الوحدات العاملة فى مختلف الفروع الانتاجية تحقيقها فى صورة كمية والتى توزع على هذه الوحدات الموارد المادية التى تحتاجها لتحقيق أهداف الانتاج تلك فى صورة كمية أيضا . ويفترض أن تعبر تفضيلات المخططين هذه ، والمستندة الى توجيهات السلطات السياسية العليا فى الدولة ، عن رغبات الجماعة بأكملها .

وفى اقتصاد التخطيط توجد أثمان للمنتجات ، لكنها لا تقوم بدور الموجه لقرارات الانتاج . وهذه الاثمان لا تتكون وفقا لقوى العرض والطلب فى السوق بل بواسطة قرارات المخططين ، وهى لا تعبر عن علاقات الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الانتاج فى الاقتصاد القومى ، بل عن مقتضيات السياسة الاقتصادية التى يقررها أولئك المخططون . وفى حين يمكن أن يكون للطلب مرونة بالنسبة الى الثمن ، وذلك فى حالة حرية الاستهلاك ، فانه لا يمكن أن يكون للعرض مثل هذه المرونة وذلك لان الكميات المعروضة انما تتحدد سلفا على أساس الخطة دون أن يكون للاثمان دورفى هذا الشأن .

والخلاصة هى أن الاثمان فى اقتصاد التخطيط انما تتكون بواسط قرارات المخططين ، وانها لا تقوم بدور الموجه لقرارات الانتاج ، وانه يتم توزيع الموارد فى هذا الاقتصاد توزيعا كميا على النحو الذى يحقق أهداف الانتاج الكمية بدورها التى تحددها تفضيلات المخططين وتتضمنها الخطة الاقتصادية . وبهذا الشكل تحل مشكلة توزيع الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة فى ظل اقتصاد التخطيط .

حل المشكلة فى اقتصاد السوق : يتميز اقتصاد السوق بصفة أساسية بسيادة المستهلك (٧٢) ، وهكذا يتولى المستهلكون بأنفسهم فى هذا الاقتصاد

---

(٧٢) وهناك فارق كبير ، أوضحه أوسكار لانجه ، بين تفضيلات المستهلكين أو سيادة المستهلك وبين حرية اختيار المستهلكين . فحرية الاختيار انما تعنى حرية المستهلكين فى توزيع دخولهم ما بين مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية الموضوعة تحت تصرفهم . أما تفضيلات المستهلكين أو سيادة المستهلك فانها تعنى أن يوجه الانتاج وأن تتخذ قرارات المنتجين على أساس اختيارات المستهلكين . وهكذا فانه من المتصور أن توجد حرية الاختيار دون أن توجد تفضيلات المستهلكين وذلك فى كل حالة يسمح فيها للمستهلكين بانفاق دخولهم كيفما يشاءون ووفقا لاثمان محددة ولكن دون أن يكون هناك أى تأثير لطلبهم على قرارات الانتاج ، تلك القرارات التى تتخذها السلطات العليا فى الدولة وحدها . راجع Lange, **On the Economic**... op. cit., pp. 95 - 96 وراجع أيضا Bergson, **Socialist**, op. cit., p. 423

توجيه مجرى الانتاج فى المجتمع وفقا لتفضيلاتهم أو اختياراتهم وذلك عن طريق الاثمان . والهدف النهائى للمستهلكين هو الوصول الى أقصى اشباع ممكن من دخولهم ، وهم يوزعون هذه الدخول على المنتجات الاستهلاكية على النحو الذى يحقق هذا الهدف متبعين قاعدة تساوى المنافع الحدية لانفاقهم على مختلف السلع والخدمات . أما المنتجون فهدفهم النهائى هو تعظيم أرباحهم التى يحصلون عليها نتيجة قيامهم بعملية الانتاج متبعين قاعدة تعادل الايراد الحدى مع النفقة الحدية ، وهم لا يستطيعون تحقيق هذا الهدف الا عن طريق انتاج المنتجات التى يطلبها المستهلكون .

ولكل منتج من المنتجات الاستهلاكية سواء كان سلعة أم خدمة سوقا يلتقى فيها طالبوا السلعة مع عارضيها ، ويتكون نتيجة هذا التلاقى ثمن للسلعة أو الخدمة يعبر عن قيمتها فى السوق . وكذلك الحال تماما بالنسبة الى كل عامل من عوامل الانتاج سواء كان عملا أم رأسمال أم مورد طبيعى. ويتحدد الثمن فى السوق عند مستوى معين ، هو المستوى الذى يحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من السلعة أو الخدمة الاستهلاكية او من عامل الانتاج .

وتتلخص الطريقة التى تقوم بها الاثمان بتوجيه قرارات الانتاج فى اقتصاد السوق وفقا لتفضيلات المستهلكين فيما يلى : يعبر المستهلكون ، مدفوعين بهدفهم فى تعظيم اشباعهم ، عن رغبتهم فى الحصول على سلعة استهلاكية معينة وذلك بعرضهم ثمنا لهذه السلعة فى السوق ، أى يطلبها طلبا فعليا بعبارة أخرى . وبملاحظة هذا الثمن يقوم المنتجون مدفوعين بدورهم بهدفهم فى تعظيم أرباحهم بالتعبير عن رغبتهم فى الحصول على مختلف عوامل الانتاج التى يمكن بواسطتها انتاج هذه السلعة وذلك بعرضهم ثمنا لهذه العوامل فى السوق ، أى بطلبها طلبا فعليا أيضا . وهم يحصلون على هذه العوامل فعلا من أصحابها وينتجون منها السلعة التى يطلبها المستهلكون . ويستمر المنتجون فى انتاج هذه السلعة طالما أن الثمن الذى يدفعه المستهلكون فيها يمكنهم من تغطية النفقات التى يتحملونها فى سبيل انتاجها ، وهذه النفقات هى أثمان عوامل الانتاج المشار اليها التى يدفعها هؤلاء المنتجون . ويتمثل الربح الذى يحققه هؤلاء المنتجون فى الفرق بين ثمن البيع للسلعة ونفقة انتاجها . ويتأثر هذا الربح بالتغيرات التى تطرأ على ثمن السلعة من جهة وعلى نفقات الانتاج ، أى ثمن عوامل الانتاج ، من جهة أخرى . واذا حدث أن زاد الطلب ، مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، على هذه السلعة فسيرتفع ثمنها وسيتمكن منتجوها بالتالى من الحصول على المزيد من الارباح تدفعهم الى زيادة انتاجهم منها . وهم يتوصلون الى هذا عن طريق دفع أثمان أعلى لاصحاب عوامل الانتاج المشتركة فى انتاجها مما يمكنهم من الحصول على المزيد من هذه العوامل . والعكس صحيح تماما فى حالة انخفاض الطلب على السلعة . وما ينطبق على السلعة الاستهلاكية محل البحث ينطبق على كافة السلع والخدمات الاستهلاكية الاخرى . وبهذه الطريقة توجه الاثمان التى يعرضها المستهلكون

قرارات المنتجين فى اقتصاد السوق ويمتثل الانتـــــاج لتفضيلات هؤلاء المستهلكين .

ويلاحظ من الطريقة التى يوجه بها الانتاج فى اقتصاد السوق أن المنتجين انما يستخدمون عوامل الانتاج فى الاوجه التى تحقق لهم ربحا ، أى التى تمتثل لتفضيلات المستهلكين كما تعبر عنها أثمان المنتجات الاستهلاكية . كما يلاحظ أن هذه الاثمان هى التى تتحدد على أساسها فى نهاية الامر أثمـــان عوامل الانتاج المشار اليها . فهذه العوامل لا قيمة أو ثمن لها الا بالقـدر الذى تصلح فيه لاشباع سلعة أو خدمة استهلاكية لها قيمة أو ثمن معين . وهكذا يتم توزيع عوامل الانتاج ، أو الموارد الاقتصادية بعبارة أخـرى ، على مختلف الاستعمالات الممكنة فى اقتصاد السوق على أساس الاثمان : اثمان عوامل الانتاج التى تتحدد وفقا لاثمان المنتجات الاستهلاكية . وهـذا هو المقصود بالتوزيع الثمنى للموارد فى اقتصاد السوق .

وجدير بالذكر أن الثمن الذى يتكون فى السوق لسلعة أو خدمة استهلاكية انما يتكون نتيجة لتلاقى قوى العرض والطلب الخاصين بها . وهكذا فان الثمن لا يعبر عن مدى قدرة هذه السلعة أو الخدمة على اشباع الحـاجة اليها فقط ، أى عن طلبها ، بل انه يعكس أيضا الدرجة التى تتوافر بهـــا فى السوق ، أى عرضها . وبهذا تعبر أثمان المنتجات الاستهلاكية عن ندرة هذه المنتجات بالنسبة الى الطلب عليها ، أو عن علاقات الندرة النسبية الخاصة بها بعبارة أخرى . وبالمثل فان الثمن الذى يتكون فى الســـوق لعامل ما من عوامل الانتاج نتيجة لتلاقى قوى الطلب والعرض الخاصة به لا يعبر فحسب عن مدى صلاحية هذا العامل لانتاج سـلعة أو خـدمة استهلاكية معينة لها ثمن فى السوق ، أى عن طلبه ، بل أنه يعكس أيضا الدرجة التى يتوافر بها هذا العامل فى الاقتصاد القومى أى عرضـــه . وبهذا تعبر أثمان عوامل الانتاج عن ندرة هذه العوامل بالنسبة الى الطلب عليها والذى يتحدد على أساس الطلب الاستهلاكى على السلع والخدمات التى تصلح هذه العوامل لانتاجها ، أو عن علاقات الندرة النسبية الخاصة بهذه العوامل بعبارة أخرى . وهذا المقصود بتعبير الاثمان عن علاقات الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الانتاج فى اقتصاد السوق .

والخلاصة هى أن الاثمان فى اقتصاد السوق انما تتكون وفقا لقوى العرض والطلب ، وأنها تقوم بدور الموجه لقرارات الانتاج ، وأنه يتم توزيع الموارد فى هذا الاقتصاد توزيعا ثمنيا على النحو الذى يكفل انتاج المنتجات التى تحددها تفضـــــيلات المستهلكين . هكذا تحل مشكلة توزيع الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة فى اقتصاد السوق .

المفاضلة بين اقتصاد التخطيط واقتصاد السوق : ان الاوضاع المـادية والظروف الموضوعية التى يمر بها المجتمع فى فترة تاريخية معينة هى وحدها التى تحدد كيفية تسيير الحياة الاقتصادية لهذا المجتمع وما اذا كان اقتصاد

التخطيط أم على العكس اقتصاد السوق هو الانسب فى هـذا المجـال . وهكذا فانه لا يمكن المفاضلة بين هذين النوعين من الاقتصاد بصفة مجردة أو على أساس أخلاقى أيا كان بل لابد من النظرة التاريخية الموضوعية حتى يمكن التوصل الى الحل العلمى الصحيح لهذه المسألة . والواقع أنه لايمكن اختيار حلول مشكلات المجتمع بالتحليق فى عالم من الفراغ والتجـريدات والعموميات بل ان الحلول الصحيحة هى وحدها التى توضع بالنظر الى الاوضاع المـادية لهذا المجتمع والظروف الموضوعية التى يمر بها والتى تتغير حتما من وقت لآخر طبقا لحركة التاريخ . وهكذا يتعين الا يخضع الحكم على أفضلية اقتصاد التخطيط أم اقتصاد السوق لاية اعتبارات أخلاقيـة أو قيم موضوعة سلفا ، وانما فقط للاوضاع المـادية والظروف الموضوعية التى يمر بها هذا المجتمع والتى تتغير حتما من فترة تاريخية الى أخـرى . وفى الحقيقة فان اقتصاد التخطيط ضرورى فى ظل أوضاع معينة لا يمكن معها اتباع اقتصاد السوق ، واذا لم تتحقق هذه الاوضاع يصبح اقتصاد السوق حتميـا .

ضرورة اقتصاد التخطيط :

يعد اقتصاد التخطيط ضروريا فى كل حالة يستهدف فيها المجتمع تحقيق غاية واحدة كبرى ومحددة تماما تتضاءل الى جانبها رغبـات المستهلكين أو تفضيلاتهم . ففى مثل هذه الحالة تعمد السلطات المركزية فى الدولة الى تركيز طاقات الاقتصاد القومى كلها من أجل تحقيق الغاية الكبرى المحددة وتقوم بتوزيع الموارد الاقتصادية ، كلها أو الجزء المؤثر منها ، توزيعـا كميا بواسطة قرارات مركزية ولا تترك مهمة هذا التوزيع الى الاثمان فى اقتصاد السوق . ويمكن التمييز بين حالتين يكون فيهما اقتصاد التخطيط ضروريا : حالة الحرب ، وحالة التنمية السريعة .

أولا ــ حالة الحرب : ان الهدف الاكبر للمجتمع فى حالة الحـرب هو الانتصار ، أى كسب الحرب . ويحتم هذا الهدف اتبـاع التخطيط وليس اقتصاد السوق . ذلك أن اقتصاد التخطيط هو الذى يمكن من توجيه الموارد الاقتصادية الاساسية توجيها كميـا بقرارات مركزية تتخذهـا الحكومة الى فروع انتاجية محددة هى بالذات فروع الانتاج الحربى . وتعطى هذه الفروع الاولية المطلقة فى الحصول على ما يلزمها من الموارد قبل غيرهـا من الفروع الانتاجية . وهكذا يضحى بتفضيلات المستهلكين فى كل حالة يمكن أن تتعارض فيهـا هذه التفضيلات مع الغاية الكبرى الوحيـدة وهى كسب الحرب ، وتوزع السلع الاستهلاكية المتاحة على السكان عن طريق التقنين. ولا يتقصر الامر على الموارد الاقتصادية المـادية وحدها بل ان الحكومة تتخذ قرارات مركزية أيضا فيما يتعلق بتوجيه قوة العمل فى المجتمع الى المجهود الحربى ، وبهذا يضحى أيضا بحرية اختيار مجال العمل فى كل حالة تتعارض فيها هذه الحرية مع هدف المجتمع الكبير .

وعلى الرغم من أنه من الممكن من الناحية النظرية اتباع اقتصاد السوق مع ما يميزه من أثمان فى حالة الحرب دون اللجوء الى التوزيع الكمى المركزى للموارد أو الى التقنين وذلك بتوجيه جزء كاف من الدخل القومى من يد المستهلكين الى يد الحكومة مما يمكنها من منافستهم بنجاح فى الحصول على الموارد الاقتصادية اللازمة لفروع الانتاج الحربى فانه لم توجد من الناحية العملية حكومة واحدة اعتمدت على اقتصاد السوق وحده فى حالة الحرب بل انها جميعا اتجهت الى اعطاء أولويات مطلقة بقرارات مركزية للانتاج الحربى ، وبالتالى فقدت الاثمان وظيفتها الاساسية فى اقتصاد السوق كموزع للموارد الاقتصادية فى حدود هذه الاولويات ، كما لجأت الى توزيع السلع الاستهلاكية المحدودة الكمية بواسطة التقنين ولم تترك توزيعها لقوى العرض والطلب فى السوق . وهكذا اتبعت بريطانيا تخطيطا مركزيا خلال الحرب العالمية الثانية أعطت بمقتضاه للصناعات والخدمات الحربية أولوية مطلقة فى الحصول على الموارد التى تحتاجها . وفى الولايات المتحدة اتبع التخطيط المركزى على نطاق واسع فى قطاع الصناعة وحددت أهداف كمية لانتاج الطائرات والذخائر ووزعت الموارد التى تحتاجها الفروع الحربية توزيعا كميا أيضا . أما فى ألمانيا فقد بلغ التخطيط المركزى خلال الحرب حدا أكبر بكثير مما بلغه فى بريطانيا أو الولايات المتحدة .

ويرجع السبب فى ضرورة اقتصاد التخطيط فى حالة الحرب وعدم امكان ترك مهمة تغيير وجه الانتاج فى الاقتصاد القومى تغييرا جذريا على النحو الذى تقتضيه الحرب الى قوى السوق الى عجز هذه القوى عن اعطاء النتائج المطلوبة فى مثل الوقت القصير الذى يتحتم فيه اجراء التغيرات المشار اليها . وفضلا عن هذا فانه من الاهمية بمكان أن تتأكد السلطات العليا تماما من أن النشاط الاقتصادى القومى يسير فى الاتجاه الذى يدعم الجبهة الحربية وأن تضمن عدم حدوث مفاجآت تعرقل من انتاج الموارد والتجهيزات الحربية الضرورية . ولا يمكن التوصل الى ذلك التأكد وهذا الضمان الا اذا كانت هذه السلطات نفسها هى التى تقوم بتوزيع الموارد الاقتصادية على الفروع المتصلة بالانتاج الحربى .

ويضاف الى هذا أن الاعتماد على اقتصاد السوق فى حالة الحرب من شأنه احداث تضخم خطير نتيجة تقدم الحكومة لشراء الموارد التى يحتاجها المجهود الحربى فى السوق ورغبتها فى الحصول عليها بالاولوية المطلقة وبكل تأكيد ممكن مما يدفعها الى عرض أعلى الاثمان فى مقابل هذه الموارد. وهكذا يكون التضخم الشديد هو الوسيلة الوحيدة لضغط الاستهلاك لصالح الانتاج الحربى . ولا ريب أن مثل هذا التضخم مع ندرة المنتجات الاستهلاكية المتاحة من شأنه حرمان كافة الطبقات محدودة الدخل من اشباع حاجاتها الاساسية مما يهدد تضامن المجتمع نفسه وسلامته الداخلية ويجعل كسب الحرب ، بالتالى ، أمرا مستحيلا . ومن هذا كله نتبين أن الظروف الموضوعية هى التى تجعل اقتصاد التخطيط ، وليس اقتصاد السوق ، هو وحده الذى يجب اتباعه فى حالة الحرب .

ثانيا ــ حالة التنمية السريعة : تحتم التنمية السريعة للاقتصاد القومى كغاية محددة بدورها اتباع اقتصاد التخطيط وليس اقتصاد السوق. ويتحصل هدف التنمية السريعة فى غالبية البلاد المتخلفة فى التصنيع السريع . وباتباع اقتصاد التخطيط تتمكن السلطات العليا فى الدولة من تركيز كافة الموارد الاقتصادية للمجتمع فى يدها وتوجيهها بطريقة مركزية الى عدد من الفروع الانتاجية والمشروعات الكبرى التى تتمتع بأولويات مطلقة نظرا لاهميتها الحيوية فى ارساء قواعد القطاع الصناعى وتدعيمها باستمرار . وبهذه الطريقة يمكن تجنب تشتيت الموارد الاقتصادية المحدودة التى يملكها المجتمع ما بين أهداف عديدة وما يترتب على هذا من استحالة تحقيق الهدف الكبير للمجتمع وهو التصنيع السريع . وفى ظل هذه الاوضاع لا يكون هنالك محل كى توجه تفضيلات المستهلكين قرارات الانتاج فى الاقتصاد القومى ، بل ان اقصى ما يمكن تركه لهؤلاء المستهلكين هو حرية الاختيار ، اى حرية توزيع دخولهم على المنتجات الاستهلاكية التى تقرر السلطات المركزية انتاجها . ولهذا كله فقد كان مع اوسكار لانجه كل الحق فى وصف اقتصاد التخطيط فى الدول الاشتراكية فى فترات تنميتها السريعة بأنه « حالة خاصة من اقتصاد الحرب » (٧٣) .

ولا يمكن اتباع اقتصاد السوق مع ما يميزه من أثمان لتحقيق هذه الغاية . ذلك ان هذه الأثمان انما تعبر عن علاقات الندرة النسبية الموجودة فى الاقتصاد القومى وهو فى حالة تخلف ، فى حين أنه من المستحيل تحقيق الهدف المطلوب الا باحداث تغيرات هيكلية أساسية فى هذا الاقتصاد القومى يترتب عليها تغييرات كبرى فى علاقات الندرة النسبية هذه نفسها . ولهذا فانه لا يمكن اعتبار أثمان السوق وعلاقات الندرة النسبية الموجودة فى الاقتصاد المتخلف هى الموجة السليم لقرارات الانتاج فى هذا الاقتصاد والتى تهدف بالذات الى انتشاله من حالة التخلف التى يعانيها ونقله الى حالة التقدم الاقتصادى بما تتميز به من علاقات ندرة نسبية مغايرة تماما لتلك التى كانت سائدة فى الاقتصاد القومى قبل أن يتقدم .

والواقع ان الاقتصاد المتخلف هو اقتصاد بسيط فى هيكله الانتاجى وغير متنوع فى فروعه ويتميز فضلا عن هذا بوجود بطالة صريحة ومقنعة على نطاق واسع وبانخفاض مستوى الاستهلاك . وفى هذا الاقتصاد يتمثل أهم العوامل المقيدة للنمو فى نقص رؤوس الاموال وكذلك العمال الفنيين والمديرين والتبعية الاقتصادية الخارجية لبعض الاقتصاديات المتقدمة . وتتيح بساطة الاقتصاد المتخلف هذه بالذات الفرصة الكبرى أمام اقتصاد التخطيط لاثبات فعاليته وتفوقه فى تنمية الاقتصاد القومى بسرعة . ذلك أن المخططين فى هذا الاقتصاد انما يواجهون عددا محدودا للغاية من الطرق الممكنة لتحقيق التنمية السريعة المنشودة مما يمكنهم من تقييم هذه الطرق مباشرة وبصفة مركزية واختيار انسبها ثم صياغته فى شكل قرارات انتاج ملزمة للوحدات الانتاجية القليلة الموجودة أو لوحدات انتاجية جديدة تخلق

(٧٣) راجع Lange, **Role**..., op. cit., p. 18.

من العدم لتنفيذ هذه القرارات . وتعطى المشروعات الانتاجية المختارة أولوية مطلقة فى الحصول على الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع كما هى الحال فى اقتصاد الحرب تماما . ولا يختلف الحال عن هذا فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالصادرات والواردات ، وهكذا تنصرف غالبية أعمال التخطيط الى تنمية الانتاج ، أما تخطيط الاستهلاك فلا يمثل مشكلات كبرى فى هذه المرحلة . وتمكن المشروعات الاستثمارية القليلة وكذلك العلاقات البسيطة الموجودة فيما بينها المخططين من تقييم أعمال هذه المشروعات بطريقة مركزية ومباشرة ومعرفة مدى سير عملية التنمية فى طريقها المرسوم .

ويلاحظ فضلا عن هذا أن وجود اقتصاديات قومية أخرى متقدمة فعلا هو من العوامل الهامة التى تساعد السلطات المركزية فى الاقتصاد المتخلف على تحديد الطريق الذى يتعين السير فيه لاقامة قطاع صناعى قوى وتحقيق التنمية السريعة للاقتصاد القومى اذ أن كل ما يتطلبه الامر هو محاكاة الاقتصاديات المتقدمة ومحاولة اللحاق بها فى أقصر فترة ممكنة . ومن الناحية التاريخية فقد اتبعت الدول الاشتراكية اقتصاد التخطيط كوسيلة فنية فعالة فى تحقيق أسرع تنمية اقتصادية عرفت حتى الان . ومن هذا كله يتضح معنى القول أن الاوضاع المادية هى التى تجعل اقتصاد التخطيط ، وليس اقتصاد السوق ، هو وحده الذى يتعين اتباعه فى حالة التنمية السريعة .

حتمية اقتصاد السوق :

ان الظروف الموضوعية التى تجعل اقتصاد التخطيط ضروريا فى حالات معينة هى نفسها التى تحكم بحتمية اقتصاد السوق فى حالات أخرى . والواقع أنه فى كل حالة لا تكون فيها أمام المجتمع غاية واحدة كبرى ومحدودة تماما ، مثل حالتى الحرب والتنمية السريعة ، فان اقتصاد السوق يصبح حتميا . ولا تعنى هذه الحتمية استحالة اتباع اقتصاد التخطيط وانما تعنى أن اقتصاد السوق هو الاكثر فعالية وتفوقا فى تحقيق النشاط الاقتصادى الرشيد . وهكذا يكون اقتصاد السوق حتميا فى حالة وجود تفضيلات المستهلكين وكذلك فى حالة الاقتصاد المتقدم حتى ولو لم توجد تفضيلات المستهلكين ، وذلك باستثناء حالة الحرب كما سبق أن رأينا .

أولا ـ حالة تفضيلات المستهلكين : تعنى تفضيلات المستهلكين أو سيادة المستهلك ، كما سبق أن رأينا ، أن يوجه الانتاج فى الاقتصاد القومى وأن تتخذ قرارات المنتجين على أساس اختيارات المستهلكين . وفى هذه الحالة فان أثمان الندرة للمنتجات الاستهلاكية هى وحدها التى يمكنها أن تعكس هذه التفضيلات بكل دقة وأن تعبر بالتالى عن رغبات المستهلكين أصدق تعبير . وعن طريق هذه الاثمان يتلقى المنتجون تيارا متصلا من المعلومات المتعلقة بحاجات السكان من مختلف السلع والخدمات ، فاذا حدث تحول فى ثمن سلعة ما عن مستواه السابق بالنسبة الى غيره من أثمان السلع

الاخرى فان هذا كفيل بدفع المنتجين الى زيادة أو انقاص انتاجهم من هذه السلعة على النحو الذى يحقق تماما اختيارات المستهلكين . وبهذه الطريقة تقدم أثمان الندرة للمنتجات الاستهلاكية معلومات متواصلة عن حالة الطلب الاستهلاكى على ملايين السلع والخدمات فى الاقتصاد القومى ، وهى معلومات يتولى المنتجون توجيه قراراتهم على أساسها .

ومن الواضح أنه يتعذر على أية سلطة مركزية فى الدولة أن تقوم بمهمة أثمان الندرة للمنتجات الاستهلاكية هذه حتى ولو زودت بآلات وتجهيزات الكترونية كافية . ذلك أن الامر لا يتوقف على حل ملايين المعادلات المتعلقة بالطلب الاستهلاكى على السلع والخدمات ، بل أنه يتعدى هذا الى وجوب تجميع المعلومات اللازمة لتغذية هذه الالات والاجهزة الالكترونية ، وهى معلومات تتعلق بحالة الطلب الاستهلاكى على ملايين السلع والخدمات من حيث منفعة كل منها لدى ملايين المستهلكين وكذلك من حيث سلم تفضيل هذه السلع والخدمات فى نظر هؤلاء الملايين من المستهلكين . ولهذا كله فانه لا يمكن للسلطات المركزية ، فى حالة غياب أثمان الندرة لاموال الاستهلاك ، أن تتوصل الى المعلومات المعبرة عن اختيارات المستهلكين بدقة وذلك حتى يمكنها توجيه قرارات الانتاج فى الاقتصاد القومى على أساسها .

وحتى لو أمكن فرضا معرفة اختيارات المستهلكين والتعبير عن تفضيلاتهم بوسيلة أخرى غير أثمان الندرة لاموال الاستهلاك فان توجيه قرارات الانتاج فى المجتمع طبقا لتفضيلات المستهلكين انما يحتم أن تستجيب تلك القرارات لها عن طريق أداة فنية تتميز بمرونة وحساسية كافيتين كى تنعكس عليها بصورة فورية وكاملة الحالة التى توجد عليها تفضيلات المستهلكين فى كل وقت مما يسمح بأن يكون توزيع الموارد الاقتصادية على مختلف الاستعمالات الممكنة مطابقا دائما للطلب الاستهلاكى بكل ما يحدث فيه من تغيرات متواصلة لا تنقطع وفى كافة الاتجاهات . ولا يمكن أن تكون هذه الاداة الفنية هى قرارات المخططين المركزية بتوزيع الموارد الاقتصادية توزيعا كميا على مختلف الاستعمالات الممكنة لانه لا تتوافر فيها صفتى المرونة والحساسية المطلوبتين . والواقع أن أثمان الندرة لعوامل الانتاج والتى تعبر عن علاقات الندرة النسبية للموارد الاقتصادية فى ضوء حالة الطلب الاستهلاكى الموجودة هى وحدها الاداة الفنية التى يمكنها أن تقوم بالمهمة المطلوبة .

ولما كانت أثمان الندرة للأموال الاستهلاكية وللموارد الاقتصادية أو عوامل الانتاج لا توجد الا فى ظل اقتصاد السوق ، كما سبق أن رأينا ، اذ أن الاثمان فى اقتصاد التخطيط انما تعبر عن تفضيلات المخططين وتتحدد بقرارات منهم فانه يترتب على هذا حتمية اتباع اقتصاد السوق ، وليس اقتصاد التخطيط ، فى حالة وجود تفضيلات المستهلكين .

ثانيا ــ حالة الاقتصاد المتقدم : يعنى تقدم الاقتصاد القومى نموه وتعدد فروعه الانتاجية وتنوعها وتشعب العلاقات المتبادلة فيما بينها وبالاختصار

تعقد هيكله الانتاجى . ولا يمكن فى مثل هذه الحالة اتباع اقتصاد التخطيط بما يتضمنه من توزيع كمى للموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة بواسطة قرارات المخططين المركزية وذلك حتى ولو لم توجد تفضيلات المستهلكين وكانت تفضيلات المخططين هى التى تحدد أهداف الانتاج النهائية .

والواقع أن تقدم الاقتصاد القومى من شأنه أن يعدد من الاوجه الممكنة لاستخدامات الموارد الاقتصادية الى درجة كبرى مما يجعل المخططين أمام عدد هائل من القرارات الاقتصادية والفنية الممكنة يتعين عليهم أن يختاروا انسبها من بينها لتحقيق أهداف الانتاج المقررة . ولا يتوقف الامر عند هذا الحد ، بل ان تقدم الاقتصاد يزيد من خطورة الاثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على اختيارات المنتجين الى درجة لا يمكن مقارنتها بما كانت عليه الحال من قبل أن يتقدم الاقتصاد . وفى حين تجعل بساطة هيكل الاقتصاد الاختيار المركزى الذى يتعين أن يقوم به المخططون عملية سهلة بالنظر الى قلة عدد القرارات الاقتصادية والفنية الممكنة ووضوح القرارات التى يتعين اتخاذها من بينها على النحو السابق الاشارة اليه فان تعقد هيكل الاقتصاد المتقدم يجعل عملية الاختيار هذه أمرا من الصعوبة بمكان . فهناك آلاف من المشروعات التى يمكن القيام بها يجب اختيار انسبها ، ثم انه توجد آلاف من الوحدات الانتاجية التى يمكنها المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى يتقرر القيام بها يتعين أيضا الاختيار فيما بينها ، وهناك أخيرا العديد من الطرق الفنية المختلفة لاقامة هذه المشروعات يتعين اختيار أصلحها . ومن شأن مشكلة الاختيار هذه أن تجعل مهمة المخططين فى الاقتصاد المتقدم عسيرة الى حد بالغ .

والواقع أنه فى كل حالة لا يمكن فيها تحديد أولويات قليلة وواضحة للانتاج فى الاقتصاد القومى وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع توزيعا كميا على هذا الاساس فانه لا يمكن اتباع اقتصاد التخطيط الا على حساب فعالية الانتاج الاجتماعى والسلوك الاقتصادى الرشيد . ولما كان تقدم الاقتصاد القومى من شأنه ، كما رأينا ، أن يقضى على امكانية تقرير مثل تلك الاولويات القليلة الواضحة فان الطريقة الوحيدة لتعظيم الانتاجية فى الاقتصاد القومى هى ان تتخذ قرارات الانتاج على أساس مقارنة سليمة للنفقات التى يتحملها هذا الاقتصاد نتيجة للقيام بأوجه نشاط الانتاج المختلفة ، أى على أساس مراعاة علاقات الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الانتاج أو الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بعبارة أخرى . ومعروف أن الاثمان فى اقتصاد السوق هى وحدها التى تقدم هذا الاساس بتعبيرها عن علاقات الندرة النسبية القائمة فى الاقتصاد القومى .

ويضاف الى ما تقدم مشكلة كبرى أخرى تواجه المخططين فى الاقتصاد المتقدم وهى مشكلة المعلومات ، اذ أنه من المحتم أن يتجمع لدى هؤلاء المخططين قدرا من المعلومات كافيا لاتخاذ قرارات الانتاج المركزية . وتتعلق هذه المعلومات بالموارد الاقتصادية المتاحة وبمواقعها الجغرافية وبطاقات

الانتاج وبالعلاقات المتبادلة ما بين الفروع الانتاجية وبحالة الطلب الاستهلاكى وبغير ذلك من أوجه الحياة الاقتصادية للمجتمع . لكن تجميع هذه المعلومات من مختلف مصادرها وتحويلها الى المركز واعدادها بشكل يسمح بالاستفادة منها انما يتطلب نفقات باهظة فى حالة تقدم الاقتصاد القومى . ولا تتمثل هذه النفقات فى العدد الهائل من المكاتب والموظفين المشتغلين فى هذه العملية والمنتشرين فى كافة أرجاء الدولة ومراكز الانتاج فيها بل انها تتمثل ايضا فى الوقت الذى يستغرقه جمع المعلومات وارسالها الى المخططين واعدادها وذلك حتى يمكنهم اتخاذ القرارات على أساسها . وهكذا يجمد جزء كبير من اليد العاملة ومن الموارد المتاحة فى عمليات ادارية غير منتجة بدلا من ان يوجه الى مجالات النشاط الانتاجى المختلفة . ويلاحظ أنه كلما كانت القرارات التى يتعين على السلطات المركزية اتخاذها دقيقة ومعقدة ، كما هى الحال فى الاقتصاد المتقدم ، كلما تعذر تركيز القرارات واعداد كافة المعلومات التى يتطلبها اتخاذ هذه القرارات ومن باب أولى تقديمها الى المركز فى الوقت المناسب .

والحقيقة هى أنه حيث توجد الملايين من المنتجات والالاف من عوامل الانتاج التى يتم التأليف فيما بينها بآلاف الطرق الفنية المختلفة فى مئات الالاف من الوحدات الانتاجية المستقلة فانه يكون من المستحيل أن نجعل جهة واحدة أيا كانت على علم دائما بكل ما يجرى فى الجهاز الانتاجى للاقتصاد القومى وفى نفس لحظة وقوعه بحيث تتمكن من اتخاذ قرارات الانتاج الصحيحة بالنسبة الى كل وحدة من هذه الوحدات الانتاجية . واذن يصبح اتباع اقتصاد التخطيط فى هذه الحالة مرادفا للجمود وعدم الفعالية وبعثرة الموارد الاقتصادية المحدودة المتاحة للمجتمع . أما فى ظل اقتصاد السوق فان الاثمان الموجودة والتى تعبر عن علاقات الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الانتاج فى الاقتصاد القومى هى التى تتكفل وحدها بتقديم كافة المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات الانتاج السليمة الى المنتجين ، وفى الوقت المناسب لذلك ، وهى تقدم لهم هذه المعلومات مجانا وبالتالى لا يتحمل الاقتصاد القومى أية نفقات فى سبيل تحقيق هذه المهمة الحيوية . وعلى أساس هذه الاثمان ينظم كل منتج انتاجه بحيث تتناسب الانتاجية الحدية لمختلف عوامل الانتاج التى يستخدمها مع الاثمان التى يدفعها فى مقابلها وبحيث تؤدى التغيرات فى هذه الاثمان الى تحقيق التوازن بين عرض عوامل الانتاج والطلب عليها . وبهذه الطريقة تحل مشكلة اتخاذ قرارات الانتاج دون حاجة الى القيام بمهمة تجميع المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بعملية الانتاج فى المجتمع ووضعها تحت تصرف المخططين ، وبالتالى دون تحمل أية نفقات فى هذا الصدد .

وحاصل القول أن تقدم الاقتصاد القومى من شأنه أن يجعل من المستحيل تحقيق فعالية الانتاج والسلوك الاقتصادى الرشيد باتباع اقتصاد التخطيط وادارة الجهاز الانتاجى للاقتصاد القومى عن طريق قرارات مركزية تتولى توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة توزيعا كميا على مختلف الاستعمالات

الممكنة . ان اقتصاد السوق بما يميزه من توزيع للموارد على أساس أثمان الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الانتاج هو وحده الكفيل بتحقيق تلك الفعالية وذلك السلوك فى حالة الاقتصاد المتقدم . والاستثناء الوحيد لهذا هو حالة الحرب كما سبق أن رأينا . وبطبيعة الحال فان وجود تفضيلات المستهلكين فى نفس الوقت مع تقدم الاقتصاد من شأنه أن يؤكد حتمية اتباع اقتصاد السوق ويجعلها أكثر وضوحا .

تقدم الاقتصاد الاشتراكى يحتم اقتصاد السوق :

أثبتت التجربة التاريخية نجاح اقتصاد التخطيط فى تنمية الاقتصاد السوفيتى بسرعة واحلاله خلال بضعة عشرات من السنوات فحسب المحل الثانى ما بين اقتصاديات العالم المتقدمة بعد الولايات المتحدة الامريكية . لكن واقع تقدم الاقتصاد السوفيتى ذاته يجعل اقتصاد التخطيط الذى كان مناسبا بالامس غير مناسب اليوم ويحتم اتباع اقتصاد السوق بدلا منه . وكلما زادت درجة تقدم الاقتصاد السوفيتى كلما أصبحت هذه الحتمية أشد الحاحا . وينطبق هذا القول على الاقتصاديات الاشتراكية الاخرى المتقدمة وبصفة خاصة الاقتصاد التشيكوسلوفاكى .

والواقع أن تقدم الاقتصاد السوفيتى قد جعل من جهازه الانتاجى شيئا ضخما ، بل بالغ الضخامة ، معقدا ويحتوى على حوالى مائتى الف مؤسسة ومليونى وحدة انتاجية صناعية . ويواجه هذا الاقتصاد اليوم مشكلات متشابكة تختلف فى طبيعتها تماما عن المشكلات التى كان يواجهها من قبل فى فترات تنميته السريعة . ويستدعى حل تلك المشكلات بطبيعة الحال أسلوبا مختلفا عن الاسلوب الذى اتبع من قبل . فلم يعد من اليسير الان معرفة الاولويات التى يتعين توجيه أعمال توزيع الموارد الاقتصادية على أساسها بل أصبح من الضرورى أن توزع هذه الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة على أساس أثمان السوق التى تعبر وحدها عن علاقات الندرة النسبية الموجودة وبالتالى عن النفقات الحقيقية التى يتحملها الاقتصاد القومى عند انتاج السلع والخدمات المختلفة .

ولا شك أن الصعوبات التى يواجهها الاقتصاد التشيكوسلوفاكى فى الوقت الحاضر وكذلك الاقتصاد السوفيتى انما تظهر حاجة الاقتصاد القومى فى هذين البلدين ، باعتباره اقتصادا متقدما ، الى أسلوب أكثر مرونة لادارته وعجز اقتصاد التخطيط القديم عن الاستمرار فى تطوير الجهاز الانتاجى للاقتصاد القومى وعن الاستجابة لمقتضيات الاوضاع المادية الجديدة التى وجدت بفضل اتباع اقتصاد التخطيط هذا نفسه (٧٤) وما هذا الا تطبيقا دقيقا

(٧٤) وقد وصل الامر فى تشيكوسلوفاكيا الى ركود تام فى النشاط الاقتصادى فى عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ وذلك لاول مرة بعد الحرب العالمية الثانية . راجع فى هذا

Ota Sik, **Plan and Market under Socialism,** Academia, Publishing House of the Czechoslovak Academy of Science, Prague, 1967, 46 - 47.

للمنطق الجدلى ، منهج البحث العلمى والتفكير السليم . أما الاتحادالسوفيتى فقد بدأ يواجه مشكلة عجز المخططين عن الالمام بكافة المعلومات اللازمة لاصدار قرارات تفصيلية بالانتاج لمئات الالاف من المشروعات الصناعية التى يتكون منها الجهاز الانتاجى السوفيتى الضخم . ويقدر بعض الكتاب السوفيت أن الاستمرار فى اتباع أسلوب التخطيط القديم فى ادارة الاقتصاد القومى سيستلزم عما قريب تجنيد نسبة هائلة من القوة العاملة فى أعمال جمع المعلومات والتخطيط والرقابة على تنفيذ الخطة (٧٥) .

أما اتباع اقتصاد السوق لتسيير الاقتصاد الاشتراكى المتقدم فمن شأنه توزيع الموارد الاقتصادية وفقا لاثمان الندرة للمنتجات ولعوامل الانتاج وايجاد نوع من التوازن التلقائى فى مجالى الانتاج والاستهلاك وبالتالى تخفيف العبء الواقع على كاهل هيئات التخطيط المركزية . وبهذا يمكن تخفيض عدد الموظفين الاداريين واكساب النشاط الانتاجى بأسره قدرا متزايدا من المرونة التى لا غنى عنها للاقتصاديات المتقدمة وتمكين الهيئات المركزية من التركيز على المسائل الاقتصادية الاكثر أهمية وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالاتجاهات طويلة المدى للاقتصاد القومى وبالاهداف الاجتماعية للنشاط الاقتصادى . كذلك فان اتباع اقتصاد السوق فى الاقتصاد الاشتراكى المتقدم يمكن من مراعاة رغبات المستهلكين بشكل أكبر من ذى قبل وبتحقيق المزيد من سيادة المستهلك وبالتالى أخذ العنصر الانسانى فى الاعتبار بعد أن انتهت فترة التنمية السريعة التى حتمت استبعاده من الحساب .

وأخيرا فان لاقتصاد السوق تأثير بالغ على المشروع الاشتراكى يتمثل على الاخص فى احياء فكرة المنظم ونشاطه الخلاق . ففكرة شومبيتر عن المنظم ودوره الحيوى فى احداث التجديدات المتواصلة ودفع النشاط الاقتصادى الى الامام باستمرار (٧٦) لا تقتصر على النظام الرأسمالى بل تجد تطبيقها فى الاقتصاد الاشتراكى أيضا . وسيتمكن مدير المشروع الاشتراكى فى ظل اقتصاد السوق من اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بعملية الانتاج فى مشروعه بنفسه دون حاجة الى تلقيها من السلطات العليا التابع لها

---

(٧٥) راجع فى هذا

E. Zaleski, **Les Réformes de la Planification en U.R.S.S.** «Cahiers de l'I.S.E.A.», G. 20, June 1964, p. 42.

(٧٦) كان الاقتصادى النمسوى المعروف جوزيف شمبيتر هو الذى أعطى للتجديد وللمجددين فى كتاباته أهمية قصوى حتى أنه قصر اسم « المنظمين » عليهم تمييزا لهم عن مجرد « المستغلين أو أصحاب الاعمال » ، وهم المنتجون الذين يقنعون باتباع طرق الانتاج القديمة . ويعرف شمبيتر التقدم بأنه « القيام بتركيبات جديدة فى عملية الانتاج ، أى بتجديدات فى الاقتصاد القومى » . راجع

Joseph Schumpeter, **The Theory of Economic Development,** an inquiry into the Profits, capital, credit, interest and business cycle (1934), Harvard University Press, 1949, p. 66.

وسيقدم على اتخاذ قرارات تتضمن المخاطرة وسيسعى الى ايجاد تركيبات جديدة لعوامل الانتاج واقتحام أسواق جديدة وتطبيق الاختراعات الفنية الحديثة ، وبالاختصار لاحداث تجديدات متواصلة فى الاقتصاد القومى لا غنى عنها لاستمرار تطور الاقتصاد المتقدم . ولهذا كله لم يكن من الغريب أن ينادى بعض الكتاب الاشتراكيين وبصفة خاصة فى تشيكوسلوفاكيا وبولندا بضرورة اتباع اقتصاد السوق بما يتضمنه من اثمان تعبر عن علاقات الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الانتاج فى الاقتصاد القومى من أجل تسيير الاقتصاديات الاشتراكية المتقدمة(٧٧) . أما فى الاتحاد السوفيتى فلا ينادى باتباع اقتصاد السوق الا أقلية ضئيلة من الكتاب ، ويرد بعض الكتاب الاخرين عليهم بأن مرحلة تنمية الاقتصاد القومى لم تنته بعد وبالتالى فانه مازال أمام اقتصاد التخطيط زمنا طويلا يكون فيه وحده أنسب الاساليب لادارة الاقتصاد القومى الاشتراكى .

اقتصاد السوق المركزى واقتصاد السوق اللامركزى :

ان المقصود باقتصاد السوق الذى يتعين أن يتبع فى ادارة الاقتصاد الاشتراكى المتقدم هو اقتصاد السوق اللامركزى حيث تتحدد الاثمان بواسطة علاقات العرض والطلب المباشرة ما بين الوحدات الاقتصادية فى المجتمع ، سواء كانت وحدات استهلاكية أم وحدات مالكة لعوامل الانتاج أم وحدات انتاجية ، وذلك دون تدخل من جانب أية هيئة مركزية ، تماما كما هى الحال فى السوق الموجود فى الرأسمالية التنافسية . وعلى هذا فانه لا يقصد باقتصاد السوق فى هذا المجال اقتصاد السوق المركزى حيث تقوم هيئة مركزية بتحديد الاثمان على أساس المعلومات التى تجمعها عن دالات طلب المستهلكين للمنتجات الاستهلاكية ودالات عرض أصحاب عوامل الانتاج لها وأخيرا دالات انتاج المنتجين لمنتجاتهم ، أى عن حالة الطلب الاستهلاكى وحالة عرض الموارد الاقتصادية وحالة فنون الانتاج أو المعاملات الفنية بعبارة أخرى .

وعلى الرغم من أنه من المتصور نظريا أن تقوم هيئة مركزية فى الاقتصاد الاشتراكى المتقدم بحل ملايين المعادلات المتضمنة للمعلومات المشار اليها وباستخلاص مجموعة الأثمان التى تعبر عن علاقات الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الانتاج فى الاقتصاد القومى منها ثم نقلها الى علم المستهلكين وأصحاب عوامل الانتاج والمنتجين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية على أساسها ، على الرغم من هذا فان اقتصاد السوق اللامركزى هو وحده الذى يضمن فعالية

---

(٧٧) راجع على سبيل المثال

Oldrich Kyn, The Market Mechanism in a Socialist Economy, in «Soviet Affairs», number four (Michael Kaser, edt.), Oxford University Press, 1966, pp. 61 - 67, Sik, **Plan...**, **op. cit.**, passim; **Brus, The Law...**, **op. cit.**, passim.

الانتاج والسلوك الاقتصادى الرشيد . ويرجع السبب فى هذا ، من ناحية ، الى أنه يكاد يكون من المستحيل أن تتمكن أية هيئة مركزية من تجميع كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بطلب ملايين المستهلكين للايين السلع والمكانة التى تحتلها كل سلعة فى سلم تفضيل كل منهم ، وكذلك الحال بالنسبة الى المعلومات الخاصة بدالات عرض أصحاب عوامل الانتاج لها ، ودالات انتاج المنتجين لمنتجاتهم . أما فى اقتصاد السوق اللامركزى فانه لا توجد حاجة الى تجميع هذا القدر الهائل من المعلومات لدى هيئة واحدة لانه يوجد فى هذا الاقتصاد ما يمكن تسميته بتقسيم المعلومات ، على غرار تقسيم العمل. وبمقتضى هذا التقسيم فى المعلومات يكفى أن يعرف كل مستهلك ذلك القدر من المعلومات المتعلق بالسلعة التى يريد استهلاكها ، وكل صاحب عامل من عوامل الانتاج القدر من المعلومات المتعلق بالتوظيف الذى يريده لعامل الانتاج الذى يملكه ، وكل منتج القدر من المعلومات المتعلقة بالنشـــاط الانتاجى الذى يريد القيام به .

ومن ناحية ثانية فان المعلومات المشار اليها هى فى حالة تغير مستمر نتيجة للتقلبات المتواصلة فى العرض والطلب بالنسبة الى المنتجات وعوامل الانتاج وكذلك نتيجة تغير طرق الانتاج الفنية ، ولن تتمكن الهيئة المركزية وفقا لكل الاحتمالات من اعادة النظر كل يوم فى مجموعة الاثمان التى سبق أن استخلصتها من المعلومات القديمة واجراء حسابات اضافية لتعديلهـــا طبقا لمقتضيات التغيرات الجديدة فى هذه المعلومات . وهـــكذا ســـتعدل الاثمان فى فترات متباعدة وبالتالى بعد مدة طويلة أو قصيرة من وقوع التغيرات فى العرض والطلب التى تدعو الى اجراء هذا التعديل . ويترتب على هـــذا الا تعبر الأثمان التى تستخلصها الهيئة المركزية طوال هذه الفترة الطويلة أو القصيرة عن علاقات الندرة النسبية الواقعية الموجودة فى الاقتصـــاد القومى . لكن اقتصاد السوق اللامركزى من الحساسية بحيث يســـجل فى الحال التغيرات فى العرض والطلب المشار اليها ويعدل فورا أثمان الندرة السائدة فى الاتجاه الذى تمليه هذه التغيرات .

ومن ناحية ثالثة فانه لابد من أن تســـتغرق عملية تجميـــع المعلومات والبيانات ونقلها الى الهيئة المركزية واعدادها واستخلاص مجموعة أثمان الندرة لكافة المنتجات ولعوامل الانتاج منها فى الاقتصـــاد القومى بأكمله بواسطة الآلات الالكترونية ، لابد أن يستغرق هذا كله وقتا ما مهما بلغت السرعة التى تتم بها هـــذه العمليات . ولا يتصور ان يؤخر المســـتهلكون وأصحاب عوامل الانتاج والمنتجون جميعا اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وأن يؤجلوا كافة وجوه نشاطهم طوال الوقت التى تستغرقه العمليات المشار اليها وكذلك طوال الوقت اللازم لنقل مجموعة الأثمان التى تستخلصها الهيئة المركزية اليهم . وقد يحدث أن تتغير علاقات العرض والطلب خلال ذلك الوقت مما يفقد هذه الأثمان التى تصل اليهم قيمتها لانها تصبح حينئذ غير معبرة تماما عن علاقات الندرة النسبية فى وقت وصولها اليهم . لكن السوق اللامركزى يتلافى كل هـــذه المشكلات لان الاثمان تصـــل الى علم كل من

يهتم بها فور تكوينها ، وكذلك الحال بالنسبة الى ما قد يحدث من تغيرات فى هذه الأثمان .

ومن ناحية رابعة واخيرة فان تجميع المعلومات وارسالها الى الهيئة المركزية واعدادها واستخلاص مجموعة أثمان الندرة منها وتوصيلها إلى علم كافة المستهلكين وأصحاب عوامل الانتاج والمنتجين لاتخاذ قراراتهم على أساسها ، كل هذا انما يتطلب نفقات باهظة تقتطع قدرا كبيرا من الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع من الممكن توجيهها الى انتاج المزيد من السلع والخدمات وبالتالى لزيادة الرفاهية الاجتماعية للسكان . أما السوق اللامركزى فانه يقدم الأثمان التى تهم كل مستهلك أو غيره من الوحدات الاقتصادية مجانا لان هذه الأثمان انما تتكون من تلقاء نفسها فى السوق نتيجة لتلاقى قوى العرض والطلب ، ويستطيع كل من يهتم بثمن ما أن يلاحظه فى السوق بنفسه دون أن يتكلف فى سبيل ذلك أية نفقات .

اقتصاد السوق لا ينفى التخطيط الاجمالى :

يعنى اتباع اقتصاد السوق لادارة الاقتصاد القومى الاشتراكى عدم تركيز سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية فى يد هيئة واحدة تجمع قراراتها فى شكل خطة تحدد المهام التى يجب على الوحدات الانتاجية القيام بها ، بل توزيع تلك السلطة على مختلف هذه الوحدات كى تتخذ بنفسها القرارات المتعلقة بها مهتدية فى هذا بعلاقات العرض والطلب الخاصة بنشاطها الانتاجى وبأثمان الندرة التى تتكون فى السوق بحرية نتيجة تلاقى قوى ذلك العرض والطلب . ويؤدى هذا السلوك الى تنسيق تلقائى بين كافة القرارات الاقتصادية اللامركزية المتخذة على هذا النحو بواسطة مختلف الوحدات الانتاجية فضلا عن ايجاد الحافز المباشر لدى المنتجين على تلبية رغبات المستهلكين سواء فيما يتعلق بأنواع السلع والخدمات أم بدرجة جودتها .

لكنه بالرغم من كل هذا فان اقتصاد السوق لا يكفى وحده ، على الأقل فى الوقت الحاضر ، وحتى فى أكثر الدول الاشتراكية تقدما ، لضمان تحقيق كافة الأهداف الكبرى التى يرغب المجتمع الاشتراكى فيها . ولهذا السبب فانه لا يزال يوجد مجال للتخطيط وللخطة فى اقتصاد السوق الاشتراكى ، لكنه تخطيط اجمالى فحسب وليس تخطيطا تفصيليا يتناول المهام التفصيلية لفروع الانتاج والمشروعات الاشتراكية . ولعل أهم مجالات التخطيط الاشتراكى فى الوضع الجديد هو الاستثمارات سواء من حيث تحديد معدلها بالنسبة الى الدخل القومى أم من حيث تحديد اتجاهاتها الرئيسية . فالخطة الاقتصادية القومية ستكون أساسا خطة للاستثمار فى الاقتصاد القومى تعين الخط الفاصل ما بين انتاج أموال الانتاج وانتاج أموال الاستهلاك على النحو الذى يحقق استمرار مواصلة تقدم الاقتصاد القومى وتطويره على الدوام .

وسيجد المخططون مصادر متعددة لتراكم رأس المال أهمها بلا شك نسبة

من الأرباح التى يتعين على المشروعات الاشتراكية تحويلها الى ميزانية الدولة وكذلك فائدة رؤوس الأموال وريع الأراضى التى تستخدمها هذه المشروعات . ومن الممكن أن يضاف الى هذه المصادر فائض الضرائب التى تفرضها الدولة والذى يزيد عن نفقاتها الجارية وكذلك الادخار الاختيارى الذى يقوم به الأفراد . وتوجه الدولة هذه الموارد النقدية كلها ، أو هذا التراكم النقدى ، الى مجالات انتاج أموال الانتاج من سلع وخدمات التى ينتهى المخططون الى ضرورتها لاستمرار التطوير طويل الأجل للاقتصاد القومى .

وهكذا ستكف الخطة عن أن تكون مجموعة من الأوامر الادارية الصادرة من المركز الى الوحدات الانتاجية محددة لها كل ما يتعلق بانتاجها وحصولها على الامدادات المادية والفنية اللازمة لتحقيق هذا الانتاج وذلك كما هى الحال فى ظل اقتصاد التخطيط وذلك بعد أن أدى هذا الاقتصاد مهمته فى تنمية الاقتصاد القومى فى الدول الاشتراكية المتقدمة . وستقتصر الخطة فى ظل اقتصاد السوق الاشتراكى على تحديد الاتجاهات الرئيسية التى سيسير فيها الاقتصاد القومى تاركة لقوى السوق التلقائية تحقيق التوازن الاقتصادى على اساس أثمان الندرة للمنتجات ولعوامل الانتاج والتى تتكون نتيجة لتلاقى قوى العرض والطلب الخاصة بها .

لكنه يلاحظ ان اقتصاد السوق الاشتراكى لن يتضمن سوقا لرؤوس الأموال الانتاجية ، بما فيها الأرض ، وستقتصر سوق عوامل الانتاج اذن على العمل فحسب . ذلك أن اقامة سوق لرؤوس الأموال هذه انما يتعارض تعارضا تاما مع الاساس الجوهرى للاقتصاد الاشتراكى وهو الملكية الاجتماعية أو الاشتراكية لرؤوس الأموال الانتاجية فى المجتمع ومع المبدأ الذى يترتب على هذا الأساس وهو أن يكون العمل هو المصدر الوحيد للدخول التى يحصل عليها أفراد ذلك المجتمع . ويعتبر انعدام سوق رؤوس الأموال الانتاجية فى الاقتصاد الاشتراكى هو الفارق الأساسى بينه وبين اقتصاد السوق الراسمالى ، ذلك ان كافة الأموال الانتاجية مملوكة للمجتمع الاشتراكى وهو الذى يعطى ، عن طريق الدولة ممثلة المجتمع كله ، لكل وحدة من الوحدات الانتاجية مقدارا من رؤوس الأموال هذه لاستغلالها فى انتاج السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع . وهكذا تظل رؤوس الأموال التى تستغلها المشروعات الاشتراكية مملوكة للمجتمع دائما . والواقع أنه من شأن ايجاد سوق لرؤوس الأموال فى اقتصاد السوق الاشتراكى حتى ولو كان المتعاملون فيه هى المشروعات الاشتراكية والدولة فقط ، وليس الافراد ، أن يزيد من سلطة تلك المشروعات على حساب المجتمع ككل وأن يهدد بتحويل الملكية الاجتماعية أو الاشتراكية الى ملكية جماعات منفصلة مما يؤدى فى نهاية الامر الى انهيار الاساس الجوهرى للاقتصاد الاشتراكى .

لكن عدم وجود سوق لرؤوس الأموال الانتاجية فى اقتصاد السوق الاشتراكى لا يعنى عدم تحديد ثمن لها ، أى فائدة وريع ، يتعين على

المشروعات الاشتراكية أن تدفعه الى الدولة نظير استخدامها للقدر المنوح لها من رووس الاموال هذه ، بل انه يتعين على تلك المشروعات دفع فائدة وريع حتى يمكن التوصل الى النفقات الحقيقية والكاملة للانتاج وحتى تكون الأثمان التى تتكون فى السوق معبرة تماما عن علاقات الندرة للمنتجات ولعوامل الانتاج فى الاقتصاد وذلك بغض النظر عن ملكية المجتمع ككل لبعض عوامل الانتاج هذه . لكنه يترتب على عدم وجود سوق لرؤوس الأموال الانتاجية فى اقتصاد السوق الاشتراكى ان تتحدد الفائدة والريع التى تدفعها المشروعات الاشتراكية الى الدولة على أساس ما تقرره الهيئات المختصة فى الدولة مراعية فى ذلك اعتبارات عديدة أهمها بطبيعة الحال مقدار رؤوس الأموال المتاحة من جهة ومقدار طلبات المشروعات لرؤوس الأموال هذه من جهة أخرى .

ومن المناسب فى هذا المجال أن نشير باختصار الى التنظيم الاقتصادى فى يوغوسلافيا باعتباره قائما على أساس اقتصاد السوق الى حد كبير وذلك بعد فترة من اتباع اقتصاد التخطيط فى أشد صوره مركزية امتدت من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٢ . لكنه يتعين التنبيه منذ الآن الى أن اتباع اقتصاد السوق فى يوغوسلافيا لم يأت نتيجة تحليل لأوضاع الاقتصاد المتقدم وما تحتمه هذه الأوضاع من احلال اقتصاد السوق محل اقتصاد التخطيط ، فلم تكن يوغوسلافيا اقتصادا اشتراكيا متقدما فى عام ١٩٥٢ ولا تزال حتى الآن تجتاز مراحل تنميتها السريعة ، بل انه أتى نتيجة رغبة القادة اليوغوسلاف فى ترك مهمة ادارة المشروعات الاشتراكية الى العاملين فيها وادارة الجمهوريات التى يتكون منها الاتحاد اليوغوسلافى وكذلك الاقاليم التى تشتمل عليها هذه الجمهوريات الى هيئات محلية منتخبة باعتبار أن هذا كله هو السبيل الوحيد للاستغناء عن جهاز الدولة الضخم وما يرتبط به من بيروقراطية مما يمهد السبيل الى تلاشى الدولة فى يوم ما طبقا للتحليل الماركسى الخاص بالمرحلة العليا للمجتمع الشيوعى ، وهى ما يطلق عليها عادة اسم الشيوعية . لكن اليوغوسلاف وجدوا أنفسهم مضطرين كنتيجة منطقية للطريق الذى أرادوا سلوكه الى الغاء التخطيط المركزى ، وبالتالى مضطرين الى الأخذ بقدر كبير من اقتصاد السوق لادارة الاقتصاد القومى (٧٨) .

وقد كان عام ١٩٥٢ هو بداية تغييرات تنظيمية كبرى فى الاقتصاد اليوغوسلافى استمرت حتى عام ١٩٥٤ وكان من شأنها نقل سلطة اتخاذ القرارات فى نطاق الاقتصاد القومى من جهاز الدولة المركزى الى مؤسسات جديدة هى الادارة العمالية المنتخبة فى الوحدات الاقتصادية والادارة الاجتماعية

---

(٧٨) راجع

P. J. D. Wiles, **Rationality, the Market, Decentralization and the Territorial Principle,** in Value and Plan (Gregory Grossman, edt.), University of California Press, 1960, p. 190.

المنتخبة أيضا فى المرافق العامة والاجتماعية مما أدى الى خلق رقابة لامركزية واسعة النطاق فى مجال ادارة الاقتصاد القومى ومجال الادارة الحكومية على السواء . والى جانب هذا التطور وموازيا له زاد دور السوق والمنافسة ما بين مختلف المشروعات الاشتراكية ، وهذا هو ما يهمنا فى بحثنا الراهن بصفة خاصة . فبدلا من خطة اقتصادية قومية يعدها جهاز بيروقراطى ضخم تتضمن أوامر ملزمة الى كافة المشروعات الاشتراكية تحدد لها كل مهمة مهما صغر شأنها فيما يتعلق بنشاطها الانتاجى : مقدار الانتاج والتنوع الواجب فيه ، مقدار مستلزمات الانتاج والجهة الموردة لها ، أثمان كل من المنتجات ومستلزمات الانتاج ، عدد العاملين فى المشروع ومستوى أجورهم ، نفقات الانتاج ومستوى الاربحية ، مقدار الاستثمارات وكيفية تمويلها ، بدلا من كل هذا وغيره أصبح مبدأ المنافسة فى السوق هو الموجه الاساسى للنشاط الانتاجى للمشروع الاشتراكى وأصبحت المشروعات تتخذ قراراتها المتعلقة بهذا النشاط بصفة مستقلة معتمدة فى ذلك على الاوضاع السائدة فى السوق . فحجم انتاج المشروع والتنوع الواجب فيه ودرجة جودة المنتجات وأثمان بيعها انما تحددها كلها أوضاع السوق وبصفة خاصة الطلب الفعلى الذى يواجهه المشروع بالاضافة الى العرض الذى يتقدم به غيره من المشروعات المنافسة له . وهكذا تحقق تقدم كبير فى اتجاه خلق اقتصاد سوق تتمكن فيه تفضيلات المستهلكين من توجيه الانتاج عن طريق الأثمان التى تتكون بحرية وفقا لقوى العرض والطلب فى السوق . لكنه يلاحظ مع هذا استمرار الرقابة المركزية على أثمان بعض السلع والخدمات الاستهلاكية والتى غالبا ما تتخذ شكل حدود عليا لا يمكن لهذه الاثمان أن تجاوزها أو شكل الزام للمشروعات بعدم زيادتها الا بعد تقديم مبررات لهذه الزيادة الى السلطة المركزية . وبالرغم من هذا فان الهدف النهائى هو تحرير الأثمان من هذه الرقابة وذلك بخطوات تدريجية .

أما الخطة الاقتصادية المركزية او القومية فلا زالت قائمة ومعتبرة الزامية دائما ، لكن مع تغيير جوهرى فى دورها ومن ثم فى مضمونها . فهذه الخطة لا تتجاوز الآن بضعة عشرات من الصفحات بعد أن كانت عدة آلاف قبل عام ١٩٥٢ ، وهى لا تعين المهام الانتاجية للمشروعات الاشتراكية وانما تقتصر على تحديد النسب الرئيسية لنمو الاقتصاد القومى وللتغيرات فى هيكله . وهكذا تحدد الخطة القومية بصفة خاصة معدل الاستثمار الى الدخل القومى ، واتجاهات الاستثمارات ، وتوزيعها بالنسبة الى المناطق المختلفة فى الدولة ، والتقديرات الاجمالية لمقدار الانتاج والدخل القوميين ، وكذلك تقديرات العمالة والانتاجية بالنسبة الى القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى ، وتقديرات التجارة الدولية ، وتقديرات النفقات الاتحادية الخاصة بالدفاع والادارة وغيرها من النفقات غير الانتاجية ، وأخيرا الوسائل والاجراءات الاقتصادية التى ستتخذ لضمان تنفيذ النسب الرئيسية والتغيرات الهيكلية الاساسية المشار اليها وخاصة سعر الفائدة وشروط الائتمان والضرائب بما فيها الجمركية .

ويلاحظ أنه على الرغم من أن التخطيط فى يوغوسلافيا هو تخطيط اجمالى

فحسب ويقتصر على تحديد النسب الكبرى للنمو وللتغيرات الهيكلية دون غيرها فان الحاجة تدعو الى اتخاذ عدد من القرارات المركزية الملزمة على المستوى الاقتصادى القومى كله ، مثلا فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية الأساسية وببعض الفروع الانتاجية الهامة وكذلك عندما تدعو حالة ميزان المدفوعات الى تنظيم التجارة الخارجية على نحو معين وايضا عندما يتطلب الأمر وضع حدود قصوى للأثمان بالنسبة الى بعض المنتجات الرئيسية . وفيما عدا هذا فان القرارات المركزية انما تنصرف فقط الى اعطاء توجيهات عامة ، مثلا بالنسبة الى العمالة وسياسة الاجور ومستوى أثمان السلع الاستهلاكية والاستثمارات فى بعض الفروع وخاصة تلك التى تعتمد أساسا على الطلب فى السوق .

ويتم التنسيق بين التخطيط الاقتصادى واقتصاد السوق الاشتراكى فى يوغوسلافيا ، واللذان يعتبران مكملين ضروريين لبعضهما وليسا نظامين متعارضين على الاطلاق ، عن طريق سياسة الاستثمار بصفة أساسية . فمن جهة أولى لا زالت الموارد المالية المركزية للدولة الاتحادية تؤدى دورا استراتيجيا فى مجال الاستثمارات ، وتحصل الدولة على جزء كبير من هذه الموارد عن طريق اقتطاع نسبة كبيرة من أرباح المشروعات لصالح ميزانية الدولة . ومن جهة ثانية فان الجزء الاكبر من الموارد المالية اللامركزية ، أى الخاصة بالمشروعات ، انما تجد مصدرها فى الائتمان الذى يمنحه لها بنك الاستثمارات . ويقرر البنك منح هذا الائتمان استنادا الى أربحية المشروعات المزمع اقامتها وكذلك الى مدى اتفاقها مع السياسة الاقتصادية العامة وطويلة الأجل التى تقررها الدولة لنمو الاقتصاد القومى وللتغيرات المطلوب ادخالها فى هيكله . وهكذا تؤثر الدولة فى سير النشاط الاقتصادى عن طريق التعليمات التى تصدرها الى البنك والخاصة بالأولويات والشروط التى يتعين مراعاتها عند منح الائتمان لمختلف المشروعات التى ترغب فى الحصول عليه . والى جانب سياسة الاستثمار وجدت الضريبة على رقم الأعمال كأداة تتمكن بها السلطات المركزية من التأثير فى ظروف العرض والطلب والأثمان . لكن هذه الضريبة قد أصبحت الآن أكثر أهمية كوسيلة للحصول على ايرادات منها كأداة للتأثير فى النشاط الاقتصادى(٧٩) .

---

(٧٩) راجع بصفة خاصة فى اقتصاد السوق الاشتراكى فى يوغوسلافيا

George Macesich, **Yugoslavia,** The Theory and Practice of Development Planning, The University of Virginia, Charlottesville, 1964, pp. 50 - 69; Albert Waterston, **Planning in Yugoslavia,** Organization and Implementation, The Johns Hopkins Press, Baltimore, second printing, 1966, pp. 50 - 56; Radivoj Uvalic, **Functions of the Market and Plan in the Socialist Economy,** in Yugoslav Economists on Problems of a Socialist Economy (Radmila Stojanovich, edt.), International Arts and Sciences Press, New York, 1964, pp.

= 140 - 147; Ivan Lavrac, **Competition and Incentives in the Yugoslav Economic Systems**, in ibid, pp. 147 - 158; Borivoje Jelic and Albin Orthaber, **Some characteristic Features of Economic Planning in Yugoslavia**, in Planning for Economic Development, vol. II, part 2 (Centrally Planned Economies), United Nations, New York, 1965, pp. 238 - 241; Guy Claire, **Techniques et problèmes de la planification Yougoslave**, «Cahiers de l'I.S.E.A.», G 16, Nov. 1962, pp. 132 - 147; Cobeljic (D.), **La planification économique et le marché** (Ekon. An, No. 9, 1960), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est,» No. 1, 1962, pp. 79 - 82; Jur'ev (Ju.) **Les stimulants économiques dans l'économie yougoslave** (Plan. Khoz., No. 5, 1964), la même revue, No. 2, 1965, pp. 402 - 404; Vukmanovic Tempo (S.), **La planification, le marché, les prix et les conditions de l'activité économique** (Socijalizam, Nos 7 - 8, 1965), la même revue, vol. VII, No. 3, 1966, pp. 574 - 575.